جامعة عمار ثليجي بالاغواط
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق= القانون الخاص=

الموضوع:

المناطق الــحرة في الجزائر
ودورهــا في التجارة البينية والاستثمار

مذكرة مقدمة ضمن مقتضيات نيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص: قانون الأعمال

إعداد الطالبة:
- ايمان سارية
- جمال الحاج عيسى

إشراف الاستاذ الدكتور:
أ. د/ لخضر رابحي

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
د.عطاء الله خضرون	الدكتور	رئيسا
أ.د لخضر رابحي	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
د.مصطفى بوديسة	الدكتور	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (25) وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي (26) وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي (27) يَفْقَهُوا قَوْلِي (28) »[1]

[1]- سورة طه، القرآن الكريم، الآيات من 25- 28.

الإهداء

إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي

ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام

(أُمِّي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل

مسلك نسلكه

إلى من وضعني على طريق الحياة، وجعلني رابط الجأش،

فلقد كان له الفضل الأوَّل في بلوغي التعليم العالي

(والدي الحبيب)، أطال الله في عُمره.

وراعاني حتى صرت كبيرًتا

إلى جميع أساتذتي الكرام؛ ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي

أُهدي إليكم هذا العمل البحثي.

سارية ايمان

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان العظيم، والتقدير العميق إلى المشرف الأستاذ الدكتور رابحي لخضر ليما من وقت وجهد وتوجيه، وإرشاد وتشجيع،

كذلك أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي الكرام كل باسمه ومقامه، وإلى كل من ساهم في تعليمي،

كما أقدم شكري وامتناني العميق إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل المتواضع، سواء من بعيد أو من قريب ولو كان ذلك بدعوة صادقة يتمنى لي فيها النجاح والتوفيق

.

سارية ايمان

المقدمة:

تلعب المناطق الحرة دورا كبيرا في انفتاح اقتصاديات الدول، لذلك زاد اهتمام الدول والحكومات لهذه المناطق، وقد أثبتت خبرات التنمية السابقة في الدول النامية أن اعتماد طريق واحد لمسعي لتحقيق التنمية أمر محفوف بالمخاطر، الأمر الذي يتطلب سبل متعددة للوصول إليها بما يجعلها تستوعب الظروف والمتغيرات الإقليمية والمحلية والعالمية، وتستفيد من فرصها المتاحة وتتصدى لتحدياتها بوسائل مبتكرة قادرة على التطور والتفاعل مع التطورات العالمية.

ولقد ظهرت المناطق الحرة منذ ما يزيد على ألفي عام، وتزايدت أعدادها وتنوعت أشكالها وأنماطها وتصاعد دورها التنموي وأصبحت تشغل حيزا آخذا في الاتساع من اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان النامية، والعديد من الدول المتقدمة عمى حد سواء، حتى أصبحت تحتل الصدارة في أساليب جذب وتوطين الاستثمارات بغرض توجيهها لخدمة الاقتصاد الكمي ودعم النمو من خلال جذب الاستثمار الأجنبي باعتباره أهم العوامل المولدة للنمو الاقتصادي.

ونظرا للمنافع التي تجنيها الدول من وراء إقامة هذه المناطق على أراضيها، فإنها تتسارع في منح إعفاءات جمركية وضريبية بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للاستثمار في هذه المناطق، كذلك تقديم تسهيلات متعددة بهدف توفير أجواء ملائمة لاستقرار الاستثمارات والحد من هجرة الاستثمارات المحلية.

إن الاقتصاد الجزائري يعيش في الآونة الأخيرة العديد من التوترات على كافة المستويات الاقتصادية، من انخفاض للصادرات البترولية والتي ترتكز عليها التجارة الخارجية في الجزائر وهذا بسبب تذبذب أسعار البترول، وتراجع قيمة العملة الوطنية نظرا للارتباط الكبير بالصادرات البترولية حيث تحتل أكثر من 70% من إجمالي الصادرات، مع إهمال باقي المواد الغذائية والاستهلاكية والصناعية، ومن أجل تنمية الصادرات الجزائرية وتشجيعها لابد من فتح المجال للمناطق الحرة الصناعية للتصدير بهدف جذب الاستثمارات العربية والأجنبية والانفتاح على الاقتصاد العالمي بعيدا عن المحروقات.

ومن بين الآليات التي أصبحت تلجا إليها الدول لتنشيط تجارتها الخارجية هو إنشاء المناطق الحرة قصد تفعيل التجارة البينية بينها وبين الدول المجاورة لها، إضافة إلى وضع قوانين تسمح بالاستثمار الأجنبي في هذه المناطق،وهذا ما سعت إليه الجزائر قصد تنشيط تجارتها الخارجية.

1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها ترتكز على:

- إيجاد البدائل الاقتصادية لتنويع الاقتصاد الوطني في الجزائر، وهل المناطق الحرة بديل من هذه البدائل الناجحة ؟
- اعتبار المناطق الحرة مراكز ذات أهمية اقتصادية للتجارة البينية بين الدول المجاورة لها.
- باعتبار عملية تشجيع الاستثمار هدف تسعى إليه الدول بشكل واسع وبالتالي تحديد فعالية المناطق الحرة في جذب هذه الاستثمارات.
- تعتبر المناطق الحرة أداة لتنمية التجارة الخارجية وجذب الاستثمارات وإنشاءها بالجزائر حيث يتماشى ذلك مع الانفتاح الاقتصادي السائد بالعالم.
- إثراء البحوث العلمية في مجال المناطق الحرة التي هي جد محدودة.

2- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة في مجملها إلى تبيان الأثر المترتب عن إنشاء المناطق الحرة في الجزائر لتنشيط التجارة البينية وجذب الاستثمار الأجنبي للمنطقة، وبالتالي مساهمة هذه المناطق في تفعيل التجارة الخارجية للجزائر، عن طريق جعل هذه المناطق مراكز للتبادل التجاري سواء تعلق الأمر بالتجارة البينة بين الجزائر وإفريقيا أو بينها وبين المنطقة العربية، وأيضا بينها وبين المنطقة الاورو متوسطية، كما تظهر أهمية هذه الدراسة في كونها تهتم بالتعرف على الأثر الاقتصادية المترتبة على إنشاء المناطق الحرة لجذب الاستثمار الأجنبي وتنويعه، الذي حتما سيكون له اثر ايجابي على الاقتصاد الوطني إذا ما تمكنت هذه المناطق من جلب استمارات اقتصادية ذات قيمة مضافة تساهم بشكل كبير تحقيق التنمية الاقتصادية.

3- مبررات اختيار الموضوع: يعود اختيار هذا الموضوع إلى عدة أسباب موضوعية وذاتية حيث سنحاول ذكرها في ما يلي:

- **أسباب موضوعية:**
- علاقة موضوع الدراسة بالتخصص الذي ندرسه " قانون الأعمال"
- محاولة فهم الموضوع من خلال بعده القانوني والاقتصادي وما يرتبط به من أبعاد تساهم في فهمه بموضوعية أكثر.
- محاولة التعرف على مناطق التجارة الحرة وأنواعها، وأهميتها بهدف فهم كيفية عمل المناطق الحرة وأسباب فشلها في الجزائر.
- محاولة فهم أعمق للدور الاقتصادي الذي تلعبه المناطق الحرة في تنشيط التجارة البينية بين الجزائر ودول الجوار.
- محاولة فهم أعمق للدور الاقتصادي الذي تلعبه المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي للجزائر الذي يعد احد الآليات المهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتعرف على العوائق التي تواجه نجاح عملية الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
- **أسباب ذاتية:**

الموضوع يحمل في طياته مادة علمية محفزة لدراسته ضمن التخصص (قانون الأعمال) وهو بحث في إطار تقديم مذكرة تخرج: "إن من الأسباب الذاتية لدراسة موضوع ما التحضير لدرجة علمية...للتخرج أو للحصول على درجة ماجستير أو الدكتوراه"[1].

- الميل نحو دراسة هذا النوع من البحوث في كل ما يتعلق بقانون الأعمال والتشريعات المرتبطة به وارتباطها بالمجال المتعلق بالتكوين من جهة أخرى.
- رغبة الباحث في دراسة هذا الموضوع الذي يراه موضوع الساعة ويستحق العديد من الدراسات التي تحاول فهمه من خلال العديد من الجوانب والنقاط.
- الميولات الشخصية لدراسة المواضيع التي تعرف تغيرات كثيرة مثل التجارة الدولية، التجارة البينية، المناطق الحرة الاستثمار الأجنبي.

4- الدراسات السابقة:

من بين الأبحاث والدراسات التي تم الاطلاع عليها والمتعلقة بموضوع هذه الدراسة ما يلي:

[1]- مروان عبد المجيد إبراهيم،**أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، مؤسسة الوراق، عمان: الأردن،2000، ص 20.

1) دراسة لمريم فضال (2008) بعنوان « **المناطق الحرة ودورها في التنمية**"[1]»، تمحورت الإشكالية المطروحة من قبل الباحثة ومدى نجاح المناطق الحرة في المساهمة في عملية التنمية، حيث استعانت بالعديد من التجارب منها تونس، المغرب، موريس لمعالجة مضمون الإشكالية. فأتت النتائج كما يلي:

- وجود استراتيجية اقتصادية في المناطق الحرة واضحة المعالم، تعد من أهم أسباب نجاح المناطق الحرة في تحقيق أهدافها.
- تعد المناطق الحرة أرضية خصبة للاستثمار لدى العديد من الشركات الأجنبية والمحلية وساهمت في رفع مستوى الصادرات للعديد من الدول.

2) دراسة لمحمد علي عوض الحرازي (2007) بعنوان « **الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات دراسة مقارنة**[2]» اهتمت الدراسة بالمعرفة المعمقة لعوامل النجاح المبهرة لبعض المناطق الحرة (دبي، هونغ جونج، سنغافورة)، على عكس نتائج بعض الدول التي حققت نتائج متواضعة كمصر واليمن وبيان المشاكل والمعوقات التي تقف حائلا دون تطويرها حيث توصل إلى النتائج التالية:

- إن المناخ الاستثماري يساهم بشكل قوي في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- المناطق الحرة تساهم بدور كبير في تنمية الصادرات.
- أسهمت المناطق الحرة في النهضة الاقتصادية التي عرفتها الكثير من الدول المضيفة خاصة دول شرق أسيا وإمارة دبي ومن أهم التوصيات هو أن أي نجاح منطقة حرة في أي بد يكون حصيلة إستراتيجية مستقرة وإرادة ثابتة لتحقيق النتائج المسطرة.

3) دراسة قام بها الباحثان زيرار سمية، موساوي محمد، (2017) بعنوان « تطور التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،(2000- 2017) [3]» حيث توصلا الباحثان إلى أن تعامل الجزائر مع الدول العربية سواء في لرال التصدير أو

---

[1]- مريم فضال « **المناطق الحرة ودورها في التنمية**"»، ماستر قانون العام المعمق، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة، 2008م

[2]- محمد علي عوض الحرازي، « الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات دراسة مقارنة»، ماجستير في القانون، منشورة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007م

[3]- زيرار سمية، موساوي محمد، « تطور التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(2000-2017) [3]» **مجلة الاقتصاد والمناجمنت**، بجامعة تلمسان، 27جوان، 2020.

الاستيراد يبقى ضعيفا نوعا ما، وذلك يرجع إلى تشابه الهيكل الاقتصادي الإنتاجي لهذه الدول.

4) دراسة قام بها الباحثان دحماني هوارية، دربال عبد القادر، (2017) عنوان « **آثار انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة**[1] »، حيث توصل الباحثان أن انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كان له أثر ضعيف على حجم التبادل التجاري مع دول المنطقة، وعلى الرغم من الزيادة في حجم الصادرات والواردات من دول المنطقة إلا أن الميزان التجاري يشهد تذبذبا ما بين تحقيق الفائض والعجز خلال الفترة (2009- 2015).

5- إشكالية الدراسة: من خلال هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية، **كيف تساهم المناطق الحرة في تفعيل التجارة البينية في الجزائر وفي استقطاب الاستثمار الأجنبي؟**

6- وتتفرع عن هذه الإشكالية، الأسئلة الفرعية التالي:

- ما هو المقصود بالمناطق التجارية الحرة، وماهي المحددات التي تضبط هذا المفهوم؟
- ما هو الدور الذي تلعبه المناطق التجارة الحرة لتنشيط التجارة البينة وتعزيز التبادل التجاري بين الجزائر والدول المجاورة لها؟
- ما هو الدور الذي تلعبه المناطق التجارة الحرة لجذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر؟

7- فرضيات الدراسة: وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية نطرح الفرضية الرئيسة التالية،

-تتيح مناطق التجارة الحرة للجزائر تطوير التجارة البينية بينها وبين الدول المجاورة لها، وجذب الاستثمار الأجنبي بقوة.

- **تتيح مناطق التجارة الحرة في الجزائر تطوير التجارة البينة بينها وبين الدول المجاورة لها.**
- **تتيح مناطق التجارة الحرة في الجزائر جذب الاستثمارات الأجنبية بشكل كبير.**
- **تحدد الموقع الجغرافي للمناطق وقربه من الدول المجاورة نجاح أو فشل التبادل الجاري في المنطقة.**
- **تحد التشريعات التي تنظم مناطق التجارة الحرة في الجزائر من تطور التجارة البينية في الجزائر وفي ضعف جذب الاستثمارات الأجنبية لهذه المناطق.**

[1]- دحماني هوارية، دربال عبد القادر، « **آثار انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة**[1] »، **مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة**، المجلد (02) العدد (02) جامعة مستغانم، الجزائر، سنة ،2017.

8- صعوبات الدراسة:

اعترضت الدراسة بعض الصعوبات التي تمثلت في نقص المراجع من كتب ودراسات تتناول المناطق الحرة والتجارة البينية في الجزائر، وصعوبة إيجاد دراسات أو إحصائيات دقيقة تتناول الموضوع من جانب النشاط التجاري والاستثماري في هذه المناطق أو من جانب تشريعي، حيث أنه بعد مطالعتي للدراسات السابقة حول الموضوع لاحظت عدم تجانس البيانات المتعلقة بهذه الدراسة.

9- منهجية البحث

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من أجل الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع،حيث تم استعمل المنهج الوصفي لوصف الأبعاد والعناصر المرتبطة بالموضوع مثل المنطقة الحرة، التجارة البينية والاستثمار الأجنبي.

كما تم استعمال المنهج التحليلي: من خلال تحليل آثار منطقة التجارة الحرة ودورها في تنمية التجارة البينية، وجذب الاستثمار الأجنبي.

واستعانت الباحثة بالمقاربة القانونية باعتبارها تخدم الموضوع وتساهم في تناول الموضوع من جانب قانوني.

10- خطة الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى فصلين حيث يتم التطرق في الفصل الأول منها إلى مفهوم المناطق الحرة وكيف يتم تسييرها في الجزائر واهم العوامل المساعدة على نجاحها وأنوعها كما تناول الفصل الثاني التجارة البينية وتعريفها ودور المناطق الحرة في تطوير التجارة البينية للجزائر في كل من المنطقة العربية الكبرى المنطقة الاورو متوسطية بالإضافة إلى المنطقة الإفريقية، مع الإشارة إلى دور هذه المناطق في تطوير الاستثمار الأجنبي في الجزائر والصعوبات التي واجهتها الجزائر في انطلاق عملية الاستثمارات الأجنبية في منطقة بلارة بسبب العديد من المشاكل التقنية والقانونية والسياسة العامة التي تنتهجها الحكومة.

ليتم بعدها في الخاتمة مناقشة الفرضيات والنتائج بهدف تقييم نشاط المناطق الحرة في الجزائر والدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المناطق في تطوير التجارة البينية الاستثمارات الأجنبية التي تعد قيمة اقتصادية مضافة تعود بالفائدة على الدولة.

المبحث الأول: مفهوم المناطق الحرة:

تعد المناطق الحرة احد الأليات المستخدمة في التجارة الدولية، حيث مرت بالعديد من المراحل أثناء نشأتها وتطورها إلى ماهي عليه، وتأخذ العديد من التعريفات والخصائص، كما تكتسي أهمية اقتصادية تتجلى من خلال الأهداف المرجو تحقيقها أثناء إنشائها، حيث تتنوع وتأخذ العيد من الإشكال.

المطلب الأول: نشأة وتطور المناطق الحرة:

منذ زمن بعيد نشأت المناطق الحرة لجلب التجارة الدولية، حيث تعود فكرة المناطق الحرة إلى نحو ألفي عام مضت أي منذ عصر الإمبراطورية الرومانية، وكانت أول منطقة حرة معروفة هي جزر (DELOS) في بحر ايجا، حيث كانت فكرة إعادة الشحن والتخزين وإعادة التصدير للبضائع العابرة لحدود الإمبراطورية، أين اعتمدت الدول الواقعة في ضفة حوض البحر الأبيض المتوسط على النشاط التجاري مستخدمة في ذلك نظام المناطق الحرة في العصور الوسطى، ومع ظهور المستعمرات قامت الدول الأوروبية بإنشاء مناطق صغيرة لها في المدن ذات الموانئ لتسهيل انتقال التجارة بينها وبين مستعمراتها في مختلف القارات، ومن أمثلة تلك المناطق التي أقيمت في تلك الفترة[1]:

- منطقة جبل طارق (1704)
- منطقة سنغافورة (1819)
- منطقة هونغ كونغ (1842)

ومع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر (19م) وبداية القرن العشريين (20م) بدأت فكرة الموانئ الحرة تنمو بسرعة في أوروبا، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية عندما أخذت التجارة الدولية في النمو بشكل سريع ارتكز استخدام المناطق الحرة في هذه الفترة في شكل مراكز للتخزين وإعادة التصدير[2].

إلا أنه في أواخر الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي بدأ ظهور شكل جديد من أشكال المناطق الحرة لا يعتمد على النشاط التجاري فحسب بل يعتمد على الصناعات التصديرية مع

[1]– منور أسرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة، **مجلة الباحث**، العدد 02، 2003، ص 40.

[2]–عادل عبد الجواد الكردوسي، المناطق الحرة في الدول العربية، **مجلة الامن والحياة**، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، العدد 364، 2012، ص 64–65.

ماتحمله من تشغيل للعمالة في البلد المضيف، وكانت المنطقة الحرة في ايرلندا المعروفة باسم شانون والتي أنشئت سنة 1959 هي أول أشكال هذا النوع من المناطق الحرة وكانت بمثابة نقطة تحول لفكرة المناطق الحرة التجارية في العالم من النشاط التجاري إلى النشاط الصناعي.

وفي هذا الشأن فقد ظهرت الكثير من المناطق التجارية والصناعية الحرة في شكل أنماط متعددة وبأنشطة مختلفة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في كثير من دول العالم، لتشجيع الصناعة وزيادة حجم الصادرات، والتبادل التجاري بين الدول وإيجاد فرص عمل القوى البشرية، وزيادة حجم النمو الاقتصادي[1].

المطلب الثاني: تعريف المناطق الحرة:

هناك عدة تعاريف للمناطق الحرة سنكتفي بذكر البعض منها:

– المناطق الحرة هي مناطق مغلقة وغير مأهولة بالسكان، والتي تدخل فيها الكثير من السلع غير ممنوعة دون إجراءات جمركية رسمية للدخول[2].

– هي مساحة معزولة مخصصة ومسيطر عليها تدار كخدمة عامة في أو مجاورة لميناء الدخول مزودة بخدمات النقل، التفريغ، الفرز والمناولة والتصنيع وعرض السلع وإعادة الشحن المائي والبري والجوي، أي سلعة أجنبية أو محلية يمكن إدخالها إلى المنطقة دون خضوعها للقوانين الجمركية أو دفع رسوم مستحقة[3].

– تعتبر المنطقة الحرة جزء محدد من قبل جهة إدارية تشريعية أعلى وتكون معزولة عن أراضي الدولة الأخرى يسمح فيها باستيراد البضائع وتخزينها وإعادة تصديرها وإقامة الصناعات والنشاطات الاستثمارية الأخرى بمعزل عن القيود التنظيمية والإدارية وفي حدود ما تنص عليه القوانين التي تنظم تأسيسها[4].

– المنطقة الحرة هي مجال صغير، محدد جغرافيا، أين تستفيد النشاطات الصناعية أو التجارية من نظام خاص بها في مجال الجباية، هذه الأخيرة قد تكون مخفضة وفي الغالب ملغاة.

---

[1]– عادل عبد الجواد الكردوسي، نفس المرجع السابق، ص 65.

[2]– لبعل فاطمة، المناطق **الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البنية (المنطقة الحرة المشتركة الاردنية السورية 2000–2010)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011–2012، ص 92.

[3]– منير خروف، **المناطق الحرة كأداة لجلب الاستثمار الاجنبي المباشر**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجية التويع في ظل انهيار اسعار المحروقات، المنعقد يومي 28–29 أفريل 2017، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة، ص 04.

[4]–علي عباس فاضل، الاستثمار في المناطق الحرة في العراق (الفرص والتحديات)، تاريخ الاطلاع 20 أفريل2023 httpwww.mof.gov.iqListsResearchesAndStudies

وتستفيد السلع من نظام جمركي خاص، حيث أن المنتوجات تدخل وتخرج دون أن تخضع للرقابة ولا للحقوق الجمركية. إلا أن هذه الأخيرة تكون مستحقة إذا دخلت المنتوجات إلى الاقليم الوطني أين تتواجد المنطقة الحرة.[1]

– المنطقة الحرة هي ذلك الجزء من أرض الدولة يقع على منافذها البرية أو البحرية أو الجوية أو بالقرب منها ويحدد جغرافيا بالأسوار ويتم عزله عن باقي أقاليم الدولة، ويتم إخضاعه لقواعد قانونية معينة، ويخضع للسيادة الكاملة للدولة.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص التعريف التالي للمناطق الحرة: المنطقة الحرة هي عبارة عن مجال جغرافي محدد ينتمي إلى دولة ما، ويضم هذا الحيز مجموعة من النشاطات الاستثمارية أو التجارية أو الصناعية أو المالية حيث يستفيد هذا الإقليم من إعفاءات جمركية وضريبية على السلع التي تدخل وتخرج منه في حدود القوانين التي تنظم تأسيسها.

ومن هذه التعريفات تم استنتاج الخصائص التالية[3]:

– **العزل:** بمعنى أن المنطقة الحرة محصورة عن بقية إقليم الدولة وفي حالة الضرورة يمكن وضع عازل غير ممكن اقتحامه، كما لا يمكن لأي شخص طبيعي أن يأتي للإقامة فيها؛

– **الخروج عن الإقليم الجمركي** : إن المنطقة الحرة توجد خارج الإقليم الجمركي للدولة المضيفة لها بمعنى أن العمليات بداخلها لا تخضع للتشريعات والأنظمة الجمركية والقانونية والقيود المطبقة بالنسبة إلى الأنشطة ذاتها داخل الإقليم الجمركي؛

– **التعطيل الضريبي** : إذ أن الميزة الأساسية للمناطق الحرة تكمن في نظامها الضريبي الذي يخضع له المتعاملون ومن خلال مختلف العمليات التي تجري داخل المناطق الحرة، ذلك أن المنطقة الحرة لا يمكن تحديدها كما هي، إلا إذا منحت أنظمة تشريعية مشجعة وخاصة من الناحية الضريبية مقارنة لمحيط الاقتصادي الذي تعمل من حوله؛

[1]– زوينة ريا ل،**المناطق الحرة والتنمية (حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير) مع دراسة تجربتي تونس وجزيرة موريس وآفاق إنشائها في الجزائر**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، تخصص: التحليل لاقتصادي،جامعة الجزائر، 1997/1996، ص26.

[2] – عادل عبد الجواد الكردوسي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[3]– منير خروف، نفس المرجع السابق، ص 05.

– **العالمية** : فالمناطق الحرة مفتوحة على كل المتعاملين الذين يرغبون في الاستثمار فيها من دون أي تفرقة لنظر إلى الجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة؛

– **المساواة** : إن كل المتعاملين في المناطق الحرة يعاملون على قدم المساواة، ذلك أن الامتيازات تمنح للجميع، فليس هناك أي تمييز تفضيلي في المعاملة داخل المنطقة نفسها؛

– **تيسير الإجراءات الإدارية:** فالمناطق الحرة تتميز بانسحاب ملحوظ للإدارات، فالإجراءات الإدارية داخل المنطقة الحرة تتميز بالسرعة والمرونة والبساطة.

المطلب الثالث: أهداف المناطق الحرة، وأهميتها الاقتصادية:

تقيم الدول المناطق الحرة على أراضيها لأجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تؤدي بدفع عجلة التنمية بها ولأجل الوصول لهذه الأهداف لابد من أن توفر هذه الدول مجموعة من المقومات تشجع وتدفع المستثمرين للاستثمار بالمناطق الحرة التي تقيمها وتجعلها ناجحة يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: جذب وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للتطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإقامة مشاريع البنية الأساسية والمرافق والتسهيلات الخدمية من خلال الحوافز الجمركية والجبائية، وأيضا التسهيلات الإدارية الممنوحة من طرف الدول الأم وبالتالي تعمق سياسة التجارة الدولية وتساعد على مرونة حركة الاستثمار الدولي، وهي تجذب الشركات المتعددة الجنسيات والتي تقوم بحوالي 50% من الاستثمار الدولي، وتظل المناطق الحرةٍ مجالا هاما من مجالات التجارة الدولية[1].

ثانيا: توفير فرص العمل: خلق فرص عمل جديدة والحد من مشكلة البطالة؛ وخلق إدارة ماهرة تساهم في دفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، من خلال المناطق الحرة الصناعية التي تستقطب عدد هائل من العمال، حيث نجد أن عدد العمال في المناطق الحرة كان في بداية الثمانينات من القرن الماضي حوالي 3.5مليون [(2)]، وتشير دراسة قام بها المكتب الدولي للعمل في سنة 2004 إلى أن إجمالي فرص العمل التي وفرتها المناطق الحرة وصلت إلى ما يزيد عن اثنين وأربعون(42) مليون فرصة[3].

[1]–عبد المطلب عبد الحمد :**السياسات الاقتصادية (تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر،2003، ص 153.

[2]– نورالدين هرمز وآخرون :**واقع النشاط الاستثماري في المناطق الحرة السورية**،مجلة**جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد26( ) العدد،01 سورية،2004 ص 12

[3] - William MILBERG, Matthew AMENGUAL: **éD veloppement économique et conditions de travail dans** publications du Organisation **‹zones franches d'exportation (un examen des tendances) les** Travail, Genève, Suisse, 2008, P 05. Internationale du

ثالثا: ترقية الصادرات الصناعية: شكل هذا الهدف أحد أهم الأهداف الأساسية لقيام المناطق الحرة في مختلف دول العالم وتعتبر الصادرات الصناعية بمناطق التصدير الصناعية الحرة مؤشرا للنجاح "نسبيا" الذي تحققه المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية، ولمعرفة الأهمية النسبية لصادرات المناطق بالنسبة للاقتصاد الوطن، وتزداد الأهمية بالنسبة لصادرات المناطق في الدول التي مازال القطاع الصناعي غير متطور بالاقتصاد المحلي، وتهدف أيضا إلى زيادة صادرات الدولة إلى الخارج، وتخفيف الخلل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتزداد الأهمية بالنسبة لصادرات المناطق الحرة في الدول التي مازال القطاع الصناعي غير متطور بالاقتصاد المحلي.[1]

رابعا: توفير الدخول من العملة الصعبة: زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، وذلك من خلال عمليات الشحن والصيانة، خاصة في حالة استخدام المواد الأولية الخام والعمال المحلين وأيضا في حالة توجيه مخرجاتها نحو السوق الداخلية، كل هذه العوامل توفر للدولة مصدر جديد من مصادر رفع حصيلة الدولة من النقد الأجنبي خاصة العملة الصعبة؛ وأيضا توفير هذه العملة خاصة في حالة توجيه منتجات ومخرجات هذه المناطق نحو الاقتصاد المحلي)السوق الوطنية[2] .

خامسا: الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية: تساهم المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ من خلال الأهداف المرجوة تحقيقها مما يعود على القطاعات المختلفة للاقتصاد المحلي بالآثار الإيجابية، منها المساهمة في التغلب على مشاكل ومعوقات التنمية للبلد المضيف، وتحسين طبيعة الارتباط بين الأنشطة الممارسة في المناطق الحرة والأنشطة القائمة داخل الاقتصاد الوطني حيث أنها تساهم في توسيع قاعدة التصنيع، وتوفير مناصب الشغل، وأيضا مواجهة الأختلالات الاقتصادية السلبية في الميزان التجاري، وميزان المدفوعات[3].

أما عن الأهمية الاقتصادية التي تسعى الدول إلى تحقيقيها من خلال اقامة المناطق الحرة فهي تتمثل في ما يلي[4]:

---

[1]– نورالدين هرمز وآخرون، نفس المرجع الانف الذكر، ص 13.

[2]- بوراس أيمن سليم، طرشي عصام، **دورالمناطق الحرة في دعم النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية للمناطق الحرة للمناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة،** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2021–2022، ص 16.

[3]– بوراس أيمن سليم، طرشي عصام، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[4]– مجاني غنية، لوكال أمال، **المناطق الحرة في الجزائر على ضوء تجربة مصر والاردن، REVUE DES SCIENCES COMMERCIALES** Numéro Spécial 01, 2017، , 2017,01p06.

- جذب الاستثمارات الأجنبية وهذا من خلال وضع تحفيزات تتمثل في الإعفاءات الضريبية والحوافز المغرية التي تقدم في الدولة في هذا الإطار.
- توفير النقد الأجنبي أو العملة الصعبة من خلال ترويج الصادرات.
- خلق فرص العمل في المناطق الحرة وبالتالي المساهمة في التخفيف من حدة البطالة.
- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق مختلفة من البلاد وهذا من خلال توزيع المناطق الحرة على عدة مواقع.
- نقل التكنولوجيا الأجنبية والخبرة الفنية والإدارية.
- استخدام الموارد المحمية مما يعزز ويدعم الحركة التجارية في البلد.
- تنشيط قطاعي الخدمات والنقل

المطلب الرابع: أنواع المناطق الحرة:

تتعدد أنواع المناطق الحرة حيث يمكن تصنيفها لثلاثة مجموعات رئيسية وذلك حسب عدد النشاطات المتواجدة فيها، نوعية النشاط الذي يمارس فيها أو حسب عدد الدول الأعضاء المشاركة في إنشاءها.

أ- حسب عدد النشاطات المتواجدة فيها: وتنقسم إلى[1]:

- المناطق الحرة العامة: تتسم بحرية النشاط الاقتصادي لجميع التجار والشركات والمؤسسات والهيئات الاقتصادية التي يسمح لها بممارسة نشاطها سواء كانت التجارية أو المالية أو الصناعية.

- المناطق الحرة الخاصة: هي المناطق التي تنشأ دال الدوائر الجمركية أو داخل البلاد وتهدف إلى إقامة مشروع واحد لأغراض صناعية، التخزين أو لأي عملية أخرى، ويتم تحديد القوانين الخاصة لهذا المشروع.

ب- حسب نوعية النشاط الممارس فيها وتنقسم إلى[2]:

- المناطق الحرة التجارية: يقوم نشاط المنطقة الحرة التجارية على استيراد السلع من خارج البلد أو من داخله بغرض تصنيعها وبيعها في الوقت المناسب، وقد تجري عليها بعض العمليات البسيطة التي يرخص لها عادة في المستودعات والتي تتناول شكل البضاعة دون المساس بجوهرها كالفرز والتعبئة والتغليف...إلخ.

[1]- لبعل فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[2]- مجاني غنية، لوكال أمال،مرجع سبق ذكره، 24.

تأخذ المناطق الحرة التجارية عدة أشكال من أهمها:

* **الميناء الحر:** منطقة حرة تنشأ داخل ميناء بحري يشتمل على مخازن أو مصانع صغيرة في بعض الاحيان لخدمة الميناء، وكان الهدف منها قديما هو تخزين البضائع وإعادة شحنها دون دفع ضرائب أو رسوم جمركية عليها، وفي الوقت الحاضر تمتد المنطقة الحرة بالميناء لتشمل المدينة التي يقع بها الميناء بأكملها وتعتبر المدينة في هذه الحالة ميناء حر حيث لا تخضع المعاملات التجارية بها سواء كانت للأفراد أو الشركات للرسوم الجمركية أو الضرائب، ومن أمثلة هذا النوع المعروفة في الوقت الحالي هامبورغ بألمانيا، كوبهانجن بالدنمارك، بور سعيد بمصر وسنغافورة، وهونغ كونغ.

* **المحلات الحرة:** هي امتداد لفكرة المناطق الحرة التجارية، تختص في عمليتي البيع والشراء تتمركز غالبا في الموانىء والمطارات والسكك الحديدية.

* **المخازن الحرة:** يتميز هذا النوع من المخازن بإمكانيات عمل تتعدى عملية الشحن والتخزين البسيطة إلى عمليات تسمح بتقويم المركبات المخزنة في المنطقة الحرة، بدون الأخذ في الاعتبار الحقوق والرسوم الجمركية.[1]

– المناطق الحرة الصناعية:المنطقة الحرة الصناعية هي عبارة عن قاعدة لقيام الوحدات الصناعية الوطنية والخارجية، لها الحق في استيراد مواد الاستثمار من معدات ومواد أولية ضرورية لعملية الإنتاج، ومن ثم تصبح هذه المنطقة عبارة عن مستودع كبير محروس من طرف مصلحة الجمارك يجمع تحت رايته المناطق ذات الوجهة الصناعية المتضمنة للمناطق الحرة الصناعية للتصدير مناطق حرة للمؤسسات أو مناطق التشغيل والعمل.

* **المناطق الحرة الصناعية للتصدير:** المنطقة الحرة الصناعية للتصدير هي حيز داخل المجال الوطني المحمي بالنظام الجمركي المعمول به، وعادة ما تقع بالمحاذاة لميناء أو مطار حيث تستورد منها السلع والتجهيزات وكذا المواد الأولية دون أن تخضع للرسوم الجمركية من أجل تحويلها وتصديرها فيما بعد، وتفرض الرسوم الجمركية في حالة دخول هذه السلع أو المنتجات على المجال الوطني المحمي للبلد الذي توجد به المنطقة، وتعتبر مدينة شانون بجمهورية إيرلندا أول منطقة صناعية حرة للتصدير، وبالتالي المنطقة الصناعية الحرة للتصدير هي عبارة عن مجمع صناعي مرتبط بهياكل قاعدية للتجارة الخارجية.

[1]– زوينة ريال، مرجع سبق ذكره، ص17.

* **المناطق الحرة للمؤسسات أو مناطق التشغيل وعمل المؤسسات:**

إن إنتاج هذه المناطق ليس موجه نحو الخارج فهي ترتكز على قدرات السوق المحلية، والغرض منها إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني وترقية الشغل، وهذا النوع من المناطق يتواجد بالدول الصناعية بسبب متطلبات إنشائها فهي تتوفر على كل التجهيزات الضرورية للمؤسسات التي تقام بها، وهذا النوع بدأ ببريطانيا في الثمانينات بهدف تحريك وتنشيط الحياة الاقتصادية في المدن، ثم انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

– مناطق الخدمات الحرة: تنقسم إلى حرة مالية ومناطق جبائية[1]:

* **المناطق الحرة المالية:**وتشمل المناطق الحرة البنكية والمناطق الحرة للتأمين:

المناطق الحرة البنكية: هي أماكن جغرافية معلومة أين يمكن للبنوك على اختلاف أصولها يمكنها ممارسة وبكل حرية نشاطاتها بشرط أن تعمل بنظام العملات الصعبة المتواجدة ببنك خارجي وألا تكون لها علاقات إلا مع غير المقيمين. ظهر هذا النوع من المناطق في عقد الستينات كرد فعل على الأنظمة الحمائية والواجهة التدخلية للدولة التي سادت البلدان الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية والتي من مظاهرها:

الرقابة المفروضة على المبادلات، رفع سقوف نسب الفوائد إلى حدودها القصوى مراقبة حركة تنقل رؤوس الأموال...إلخ، وهو ما أدى للبنوك التي عانت من هذه القيود وغيرها إلى البحث عن مواقع أخرى لها تمارس فيها عملياتها البنكية المختلفة بكل حرية وبأساليب جديدة إضافة للقديمة المعمول بها، وتستفيد هذه المناطق من إعفاء ضريبي كلي أو جزئي بالنسبة للضرائب المباشرة وغير المباشرة تحضي بأنظمة قانونية وعلى الأخص جمركية خفيفة، من ذلك غياب القيود والرقابة على المبادلات المتعلقة بالعملة وفي الغالب ليس هناك رسوم على القيمة المضافة وعلى العمولات تمتاز بالسرعة والفعالية في توفير كافة التسهيلات مع جودة الخدمات؛

* **المناطق الحرة للتأمين:** يعتبر الكثير من الباحثين أن الظروف التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية وراء تشكل هذا النوع من المناطق الحرة بحيث تميزت بأنظمة قانونية صارمة قيدت عمل شركات التأمين، وبنفس صيغة البنوك شركات التأمين هي الأخرى متواجدة بالساحات المالية الحرة تستفيد من تعطيل القوانين ***المناطق الجبائية:** الاسم الشائع لهذه المناطق حاليا هو جنات الضرائب، وهي عبارة عن بلدان أو أقاليم تمنح للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين فيها نظاما خاص مقارنة بالبلدان المجاورة أو بالمعدل العام عبر العالم، يستفيدون بموجبه من مزايا ضريبية

[1]- علي عباس فاضل، مرجع سبق ذكره، ص 48.

تمكنهم من الإفلات من ضرائب بلدانهم الأصلية أو الاستفادة من نظام ضريبي أكثر تحفيزا من بلدانهم لاسيما فيما يخص الضريبة على المداخيل.

***المناطق السياحية:** تتألف من محلات خارج الضرائب تتمركز بالمطارات تميل هذه المناطق عموما لتسهيل بيع التجزئة للمواد الاستهلاكية إلى السواح.[1]

ج- حسب عدد الدول الأعضاء المشاركة بها: تنقسم إلى قسمين: [2]

- **المناطق الحرة الوطنية:** وهي تخص دولة واحدة حيث تنشأ في حدود إقليمها السياسي.

- **المناطق الحرة الدولية (المشتركة):**وهذا النوع ينظر له كأحد أدوات العمل الاقتصادي المشترك على الصعيدين الإقليمي والعالمي، حيث تقام مشاريع بين دولتين أو أكثر من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص وتعمل ضمن مفهوم وفلسفة المناطق الحرة، وتحدد التشريعات المنظمة لأعمالها ولإدارتها إضافة لرسم السياسة العامة لها والحوافز والإعفاءات التي يمكن أن تمنح للمستثمرين فيها ويمكن لهذه المناطق أن تأخذ أي نوع من أنواع المناطق الحرة التي تم ذكرها سابقا وتقام إما في المناطق الحدودية أو أي جزء من أراضي الدول المشتركة فيها.

[1]- بلعزوز بن علي، **دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الاجنبي المباشر: دراسة حالة المنطقة الحرة "بلارة"**، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 14/13 نوفمبر2006، ص8-9.

[2]-فاطمة لبعل، مرجع سابق ذكره، ص100.

المبحث الثاني: ماهية اتفاقيات مناطق التجارة الحرة

يعتبر التحرير التجاري مجموعة من القواعد والإجراءات التي تعمل على إزالة مختلف العوائق والعقبات أمام تدفق التجارة الدولية، وذلك من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة، أهمها البحث عن أسواق جديدة لتصريف المنتجات، والرفع من مستوى حجم التبادل التجاري بين الدول، وفي ظل التطورات الاقتصادية الراهنة سعت الدول إلى إبرام معاهدات واتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية، وتسهيل عملية القضاء على مختلف القيود المفروضة على التجارة، وتحسين من شروط التبادل التجاري، والحصول على مكاسب كثيرة.

المطلب الأول: مفهوم اتفاقيات المناطق الحرة وخصائصها

في ظل تصاعد ظاهرة العولمة وحدوث تكامل على مستوى الأسواق الدولية أصبح تحرير التجارة الدولية ضرورة ملحة، فدخلت الدول في شكل اتفاقيات تجارية لتخفيف القيود التجارية، وضمان سهولة الوصول إلى مختلف السلع والخدمات أو تصريفها.

فيما يخص اتفاقيات التجارة الحرة: هي اتفاقية بين دولتين أو أكثر لإزالة الرسوم الجمركية والقيود التجارية الأخرى على حركة السلع بين الدول الأعضاء، بشرط احتفاظ كل دولة عضو بإقليمها الجمركي المستقل في مواجهة الدول غير الأعضاء دون الالتزام بتعريفة جمركية موحدة أو محددة لكن لا يمكن اعتبار إنشاء منطقة تجارة حرة عائقا كبيرا أمام إنشاء المناطق الحرة[1].

وتعرف أيضا بأنها تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية إزاء الدول خارج المنطقة، وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة[2].

وغالبا ما يتم التوقيع على هذا النوع من الاتفاقيات بعد جولات تفاوض عديدة ومعقدة بين الدول الأطراف نظرا لما تتضمنه نصوص هذه الاتفاقيات من تفاصيل عديدة والتزامات وإجراءات فنية

[1]- مجاني غنية، لوكال أمال، مرجع سابق، ص 06.

[2]- والكور نور الدين، شرون عزالدين،**الدول العربية بين ضرورة التكتل الاقتصادي وتحديات الأزمات المالية**،مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول واقع التكتلات زمن الأزمات، جامعة الوادي، الجزائر، سنة،2012، ص06.

وقانونية تحكم العلاقات التجارية بين الأطراف المتعاقدة بعد توقيع الاتفاقية[3].**وتتميز اتفاقية منطقة التجارة الحرة بمجموعة من الخصائص تتمثل في ما يلي[4]:**

- عقد اتفاقية بين مجموعة من الدول يتم بموجبها تحرير المبادلات التجارية بينها، وإلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على حرية حركة السلع والخدمات، وهو الأمر الذي يميزها على المناطق الاقتصادية الحرة وعن مفهوم الإقليم خاصة.
- لكل دولة من الدول الداخلة في الاتفاقية حرية رسم سياستها التجارية الخاصة بها في مواجهة العالم الخارجي.
- تأخذ منطقة التبادل الحر بمفهوم قواعد المنشأ، حتى تتفادى الانحراف الحاصل في التجارة تمشيا مع مبادئ المنظمة العالمية للتجارة فيما يخص عدم التأثير سلبا في تدفقات التجارة الدولية للدول غير الأعضاء في النقطة، إضافة إلى ضرورة احترام القيود غير التعريفية المتعلقة بالمعايير الصحية والبيئية ومعايير الجودة.

المطلب الثاني: أسباب قيام مناطق اتفاقيات التجارة الحرة، الشروط والمنافع

تقوم اتفاقيات مناطق التجارة الحرة على العديد من الأسباب، ولضمان نجاحها يجب أن تتوفر العديد من الشروط، كما أن قيام هذه الاتفاقيات يتَّرتب عنه العديد من المنافع وهو ما سنتطرق له بالتفصيل في ما يلي[1]:

الفرع الأول: أسباب إقامة منطقة التبادل التجاري الحر

هناك العديد من الأسباب التي تدفع إلى الدول إلى إقامة مناطق التبادل الحرة وهي:

- تشجيع المنافسة المحلية، والحصول على التكنولوجيات الأجنبية، وتصدير المنتجات إلى أسواق جديدة وتأمين النفاذ إليها، وتعزيز المصداقية بشأن السياسة التجارية، وإعطاء إشارات قوية للمستثمرين من خلال سياسة الانفتاح والاستقرار الاقتصادي والسياسي.

---

[3]– الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير،**قواعد المنشأ في إطار اتفاقية أغادير**، الأردن، سنة .2011، ص41.

[4]– وهيبة بن داودية،**انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية على التجارة البينية لدول شمال إفريقيا**، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير)، جامعة شلف، الجزائر، سنة،2013 –2014 ، ص.3.

[1]- حساني عمر، **واقع وآفاق التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقةالتجارة الحرة العربية الكبرى في ظل الأزمة المالية العالمية 2008**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير)، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2020–2021، ص 22.

- ضمان عدم لجوء دولة أو مجموعة من الدول الأعضاء في الاتفاقية إلى اتخاذ إجراءات تجارية مجحفة (زيادة في التعريفة الجمركية، إجراءات غير جمركية...) قد يكون لها عواقب سلبية على أسعار التصدير وأسعار الواردات لبقية البلدان المشاركة وعلى حصتها في السوق.
- تشجيع التصنيع وتسهيل إدماج البلدان الأقل نموا في شبكات الإنتاج الإقليمية، وفي عملية التصدير.
- الرفع من فاعلية مشاركة الدول في النظام التجاري العالمي وتعزيز القوة التفاوضية لبلدان الجنوب في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

الفرع الثاني: الشروط الواجب توفرها لوصول إلى منطقة التجارة الحرة للوصول إلى منطقة التجارة الحرة لابد من توفر شروط تتمثل في التالي[1]:

1) تبني الإجراءات المتعلقة بشهادات المنشأ وحماية حقوق الملكية الصناعية والفكرية وكذلك الأمر فيما يخص المنافسة.

2) الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية وتحرير تدريجي لتجارة المنتجات الزراعية وتجارة الخدمات.

3) متابعة تطوير السياسات الاقتصادية التي تقوم على اقتصاد السوق، والاندماج الاقتصادي بين الدول المشكلة لإقليم ما.

4) إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا في الدول الأكثر تقدما إلى البلدان النامية.

5) تصحيح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمها وبحديثها، وضرورة إعطاء الأولوية لدعم وتنمية القطاع الخاص، وإزالة كافة العقبات التي تعيق الاستثمارات بما فيها العقبات المتعلقة بالقطاع المصرفي .

الفرع الثالث: مزايا ومنافع اتفاقيات مناطق التجارة الحرة

تؤدي اتفاقية التبادل الحر إلى العديد من المنافع والمزايا للدول الأعضاء منها[1]:

1) تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية: يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى إزالة التشوهات في المبادلات الخارجية،وهذا بدوره يقود إلى إحداث آثار تنافسية هامة في الاقتصاد.

[1]– بشاري سلمى ،**دعم وتطوير التجارة الخارجية في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي**، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، جامعة الجزائر03 ،2017 –2018، ص.4.

[1]– حساني عمر، مرجع سابق، ص 23.

2) المساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي: ذلك أن عملية الاندماج الاقتصادي تتطلب أسواقا واسعة، ولهذا نجد مختلف أشكال الاندماج تركز على مبدأ التبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ والمصدر المنتمي لدول منطقة الاندماج المعنية، وهذا عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير جمركية.

3) أن تنمية الصادرات تؤدي إلى تغطية تكاليف الواردات (موازنة الميزان التجاري) في غالب الأحيان.

4) زيادة الضغوط على المؤسسات المحلية لكي تبتكر ويرفق أكثر مستويات الإنتاج.

المطلب الثالث: العوامل المتحكمة في نجاح المناطق الحرة:

إن نجاح المناطق الحرة في جلب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتحقيق الأهداف المرجوة منها ونتائج إيجابية على اقتصاديات الدول النامية يرتبط بعدة عوامل أساسية أهمها[1]:

1. **القيام بدراسات الأولوية قبل إنشاء المناطق الحرة: منها**

أ- معرفة فرص إقامة المناطق في الولايات المختلفة.

ب- دراسة الموارد الاقتصادية.

ت- دراسة الأسواق العالمية لمعرفة أهم فرص الاستثمار التي يمكن الترويج لها.

2. **اختيار مواقع المناطق الحرة والتخطيط الجيد لها من حيث:**

أ- خدمات الاتصالات

ب-طرق ووسائل المواصلات.

ت-إيجاد البنية القاعدية.

ث-ملائمة الموقع بيئيا وتضاريسيا مع نوعية الأنشطة المقامة.

ج- تحديد الحجم المناسب للمنطقة الحرة مع مراعاة التوسعات المستقبلية.

3. **الاستقرار السياسي والاقتصادي وملائمة مناخ الاستثمار:**

إن أبرز المشاكل المعيقة لجلب الاستثمارات في أي دولة هي وجود المنازعات والاضطرابات الداخلية وإضرابات العمال والتغيير السريع للحكومات والحروب والتغيير الدائم للسياسات الاقتصادية

[1]- أوسرير مروان، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)، **مجلة الباحث**، العدد 02، سنة 2003، ص42، 43.

التي لها صلة بنشاط الاستثمار حيث يؤدي كل هذا إلى آثار سلبية على نشاط الاقتصادي العام للدولة وعدم جذب الاستثمارات الأجنبية وهروب رأس المال.

4. توفر اليد العاملة وانخفاض كلفتها.
5. ارتباط أهداف المشاريع المرخص لها بالأهداف العامة للدولة.
6. الكفاءة الإدارية لقيادة المنطقة الحرة : تهيئه الظروف لقيام المشروعات وتبسيط الإجراءات وتوفير الخدمات اللازمة وتسهيل تعامل المشروعات مع الجهات المختلفة.
7. المزايا والحوافز الممنوحة ويمكن تقسيمها إلى قسمين وهما:

أ- الحوافز المادية ومنها الحوافز الجمركية

ب- الحوافز الضريبية وحوافز الأخرى كعدم فرض قيود على التعامل بالنقد الأجنبي أو التحولات المالية والأرباح.

المطلب الرابع: تجارب دولية لاتفاقيات مناطق التجارة الحرة في العالم

لقد شهدت الاقتصاد العالمي العديد من التجارب والاتفاقيات التي تسعى إلى تحرير التجارة الدولية، ونظرا لأهميتها سنتناول في هذا المطلب إلى مختلف التجارب الدولية والعربية لهذه الاتفاقيات.

الفرع الأول: منطقة تجارة حرة لأمريكا الشمالية(NAFTA)

انشأ هذا التكتل بين ثلاثة بلدان وهي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وذلك بعد المصادقة المبدئية لعقد هذه الاتفاقية من طرف الكونغرس الأمريكي في سنة،1993 ويعتبر هذا التكتل من بين أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم، إذ يبلغ حجم اقتصاده حوالي7 ترليون دولاروبعدد سكان360 مليون نسمة ، ناهيك عن الإمكانات الاقتصادية التي يتمتع بها هذه المنطقة من ثروات طبيعية وتطور تكنولوجي وصناعة متقدمة[1].

ومنطقة التبادل التجاري الحرNAFTAهذه كانت منذ البداية، مضمارها تجاري، ولم تقضي بوجود سياسة مشتَركة لأعضائها اتجاه الآخرين، فهي تقوم على تسهيل التبادل التجاري لجميع السلع

[1]- Miroslav N. Jovanovic , **the economics of international integration** , Edward Elgar Publishing , UK, 2006,pp: 675 -676.

مع استثناءات لبعض المواد الحضارية، وبتحديد ضريبة حول الطاقة، فيما حضي قطاع الصناعات البتَّرولية المكسيكية بخصوصية بذنب عرقلة دخول استثمارات أجنبية فيه[1].

أما عن أهداف تكتل شمال أمريكا فقد جاء ساعيا لتحقيق الأهداف الآتية[2]:

- تكوين تكتل يكافئ التكتل الأوروبي.
- توسيع التجارة وفرص الاستثمار في الإقليم.
- رفع القدرة التنافسية لمنشآتها في الأسواق الدولية.
- دعم التنمية المستدامة وحماية حقوق العمال.
- إزالة عوائق التجارة وإشاعة المنافسة الحرة.

أما عن التنظيم المؤسسي (NAFTA) فهو يتكون من مفوضية تجارية وأمانة عامة ونظاما عاما لتسوية النازعات والجهاز الرئيسي هو المفوضية التجارية وتضم مندوبين بدرجة وزراء يعقدون اجتماعات سنوية وتتخذ قراراتها بالإجماع، وقد تكون هذا التكتل من عدد من الاتفاقيات الرئيسية ينص أولها على إلغاء الرسوم المفروضة على السلع التي تتبادل بين الدول الثلاث الأعضاء من منشأها فيحال أو تدريجيا، وتبدو أهداف هذا التكتل لا تختلف عن الأهداف الاتحاد الأوروبي، فهي بعد تحقيق اقتصاد قوي للدول الأعضاء، تعطي كل أولوياتها للقدرة على المنافسة التكتلات الاقتصادية الصاعدة على المستوى العالمي، وبالأخص الاتحاد الأوروبي[3].

الفرع الثاني: رابطة دول جنوب شرق آسيا(ASEAN)

تعتبر تجربة اتحاد جنوب شرق آسيا من أعمق التجارب التي أقيمت في العالم، ولا تضاهيها إلا التجربة الأوروبية، ولو أن مجال المقارنة لا يطرح بتاتا بين تجمعين، ذلك أن هذه الأخيرة كما تعرضنا لها توفرت لها العديد من العناصر الثقافية والاقتصادية وكذا الرصيد التاريخي مما أهلها إلى تحقيق ذلك المستوى من الأداء السياسي والاقتصادي[4].

أنشأت رابطة دول جنوب شرق أسيا(الآسيان)عام1967 بموجب (إعلان بانكوك) مكونة من خمس دول هي: إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، الفلبين وتايلندا، وتوسعت عضويتها فيما بعد لتشمل

[1]–عبد اللطيف شهاب زكري،**الاتفاقيات تجارية رئيسية في العالم(EA - ASEAN-NAFTA) دراسة تحليلية مقارنة، مجلة الإدارة والاقتصاد**،جامعة المستنصرية، العراق، العدد66،سنة 2007، ص64.

[2]– حساني عمر، مرجع سابق، ص 24.

[3]– شنيني عادل، نفس المرجع السابق، ص .90

[4]- حساني عمر، نس المرجع السابق، ص 25.

خمس دول أخرى هي: بروناي، الفيتنام، ميانمار (بورما)، لاوس وكمبوديا وتشتَّك تلك الدول في أنها تقع في جنوب شرقي آسيا متجاورة جغرافيا ومتشابهة في الثقافة السياسية وقد حدد الإعلان أن للرابطة ستة أهداف تدور جميعها حول مفهوم التعاون الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة والتعاون مع المؤسسات الإقليمية ذات الأهداف المتشابهة[1].

كما أن الدول المؤسسة لهذه الرابطة لم تلجأ إلى إتباع المنهج التقليدي للتكامل وفضلت عليه منهجا تعاونيا، فلم تحدد تاريخا محددا لبلوغ مرحلة معينة من مراحل التكامل الاقتصادي، وركزت على بعض مجالات التعاون الاقتصادي والتعاون الوظيفي (مجالات أخرى) خصصت لها لجانا قطاعية وحكمت ذلك عدة عوامل[2]:

- إتباع النمط التقليدي للتنمية القائم على الإحلال لزل الواردات، اعتمادا على وفرة الواردات الطبيعية، وبالعمل على تطوير مواردها البشرية.
- التعاون بين الاقتصاديات القطرية واختلاف مستويات نموها.
- إتباع كل من ماليزيا وسنغافورة سياسات تصنيع متفتحة على الخارج عن طريق اتفاقيات الاستثمار وغير ذلك.
- نجاح سياسات الادخارية والاستثمارية وعدم الحاجة إلى موارد أخرى.
- وفي عام 1991أنشأت منطقة التجارة الحرة لتحل محل النظام السابق وتهدف إلى إزالة جميع الحواجز الجمركية وغير جمركية تدريجيا، ويتم تنفيذها على فترَّة انتقالية تمتد إلى خمسة عشرة سنة (15) ودخلت حيز التنفيذ عام1994[3].
- لقد تمثل الهدف الرئيسي من إنشاء منطقة التبادل الحر بين الآسيان في تطوير صناعا تنافسية بينها عن طريق تدعيم التجارة البينية، كما يسعى أعضاؤها إلى الانتقال من خلالها إلى درجة أعلى من درجات التكامل، إذ ركزوا في مؤتمرات القمة لسنتي (2002-2003) على إنشاء مجموعة اقتصادية، أمنية، اجتماعية وثقافية،ففي المؤتمر التاسع لقمةالآسيان المنعقد في بالي بإندونيسيا في أكتوبر 2003قدم إعلان (الآسيان) الاتفاق الثاني

[1]- محمد السيد سليم،خبرات التكامل الآسيوية ودلالاتها بالنسبة إلى التكامل العربي (حالة الآسيان)، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراساتالوحدة العربية، بيروت، العدد،(366) سنة،2009، ص100.

[2]- حساني عمر، نفس المرجع السابق، ص 26.

[3]- خالفي علي، رميدي عبد الوهاب ، رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان(ASEAN)نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة" ، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة شلف، الجزائر، العدد (6)، سنة 2009، ص 8.

المتضمن الجانب الأمني، الجانب الاقتصادي والجانبين الاجتماعي والثقافي، حيث يتمثل الهدف النهائي في الوصول إلى السوق المشتركة أين التدفق الحر للسلع، الخدمات،الاستثمارات والتقليص من نسبة الفقر في سنة2020[1]

تهدف رابطة الآسيان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وقد حدد إعلان بانكوك عام 1976أهم الأهداف والتي كانت على النحو التالي:

- تعزيز الدراسات حول إقليم جنوب شرق آسيا
- تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والثقافي في المنطقة عن طريق بذل الجهود المشتركة وتشجيع التعاون الجهوي بين الدول الأعضاء.
- الحفاظ على درجة عالية من التعاون الايجابي مع المنظمات الدولية والإقليمية
- تبادل المساعدات في لزال التدريب، والبحوث العلمية والذهنية والتقنية.
- تشجيع السلام والاستقرار الإقليميين وذلك باحتًرام العمالة في المنطقة وتطبيق القانون في العلاقات البينية والالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

انطلاقا من هذه الأهداف، فإن رابطة الآسيان تهدف إلى إقامة منطقة بذارة حرة بين أعضائها يتممن خلالها إلغاء القيود الجمركية وغير جمركية على تجارتها البينية، كما تهدف إلى توثيق العلاقات مع دول أخرى لإقامة معها مناطق تجارة حرة كاليابان وكوريا الجنوبية وغيرها وهذا ما يدل على أنها تكتلات اقتصادية مفتوحة لا تقتصر فقط على دول الجنوب الآسيوي، وهذا ما ينطبق على المفهوم الحديث للتكامل الاقتصادي.

الفرع الثالث: اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأوروبية(EFTA)

تأسست منظمة التجارة الحرة الأوروبية عام 1960من سبع دول غربية وهي: المملكة المتحدة،النمسا، الدنمارك، النرويج، وسويسرا وانضمت فنلندا إلى هذه المنظمة كعضو مزامل لا يتمتع بكامل الحقوق والامتيازات عام 1961وحققت (الافتا)تجارة حرة في مجال البضائع الصناعية عام 1967ولكنها اتخذت قليلا من التدابير الاحتياطية الخاصة لخفض العوائق على تجارة المنتوجات الزراعية ولقد احتفظت كل دولة بنظامها الخاص من العوائق التجارية اتجاه الدول غير الأعضاء في (الافتا) ويقع مركزيا الرئيسي في جنيف، وفي الأول كانون الثاني عام 1994انضمت (الافتا) إلى

[1]–طيب جميلة، غيدة فلة، حقيقة التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الصين وبقية دول شرق آسيا ، **مجلة الاقتصاد الجديد**، جامعة خميس مليانة،الجزائر، المجلد ،العدد 01 ،سنة 12،2015، ص.98

المجموعة الأوروبية لكي تشكل سويا المنطقة الاقتصادية الأوروبية EEAوهذه المجموعة تشكل ايرادا جمركيا يسمح بحركة لمعظم السلع والخدمات ورأس المال،ولقد تحددت أهداف الرابطة في[1]:

- تحقيق التوظيف الكامل والاستقرار الدالي والارتفاع المستمر في مستويات المعيشة في دول الرابطة
- العمل على سيادة المنافسة العادلة في التجارة بين الدول الأعضاء.
- بجنب حدوث تباين في توفير المواد الخام المنتجة مجليا.
- الساهمة في توفير مناخ ملائم لنمو التجارة الدولية.

الفرع الرابع: تجارب مختارة حول المناطق الحرة لبعض الدول العربية

لقد زاد اهتمام الدول والحكومات بأهمية المناطق الحرة في الاقتصاد الوطني، لذا أصبحت الدول تلجأ إليها على اختلاف إمكانياتها الاقتصادية، وتجدر الإشارة إلى أن انتشار المناطق الحرة تزايد من 25دولة عام 1970 إلى 120 دولة عام،2006وارتفع عدد المناطق من 80 منطقة إلى 5000 منطقة والدول العربية شانها شان باقي دول العالم اهتمت بالفكرة وعمدت على تعميمها، وكانت أول منطقة حرة في عدن بالجمهورية اليمنية وببورسعيد بمصر بواسطة الاحتلال الانجليزي طبعا وذلك في مطلع القرن العشرين[2].

وحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي يوجد 12دولة عربية لديها مناطق حرة هي: الأردن، الإمارات، تونس، السودان، ليبيا، سوريا، العراق، الكويت، لبنان مصر، المغرب واليمن[3].

ونظرا لصعوبة التكلم عن جميع المناطق الحرة بالدول العربية، ارتأينا اختيار انجح التجارب العربية في هذا المجال وهما مصر والإمارات العربية، بالإضافة طبعا لتجربة الجزائر وان لم تصل إلى المستوى المطلوب.

1- المناطق الحرة بمصر

[1]- وعار عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية تصور لتحقيق انطلاقة تنموية في ظل مقتضيات العولمة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03 ،سنة 2012 – 2013ص28.

[2]- مريزق عاشور،**دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية**، الملتقى الوطني الاول أفاق التنمية الاقليمية والمكانية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2014، ص08.

[3]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (2010)، الفصل الثامن الخاص بالتجارة الخارجية.

عرفت مصر أول منطقة حرة بعد عقد اتفاق بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس العالمية في1902/02/01حيث أنشأت بموجبه منطقة برية بحرية في بور سعيد، ولم تحدد حدود المنطقة نهائيا إلا في1920 سنة صدر التشريع الثاني للمناطق الحرة بمصر بصدور القانون رقم 306سنة 1952والذي أعطى حق إنشاء المناطق الحرة في أي من الموانئ المصرية أو المناطق الملاصقة لها، وأخضعت المناطق الحرة آنذاك لرقابة الجمارك بالكامل من حيث الصادرات والواردات وفحص المستندات والحراسة وغيرها، وكان الهدف من وراء هذا القانون تخفيف القيود الموضوعة على التجارة الخارجية وتشجيع التجارة العابرة وقيام بعض الصناعات مع عدم إخضاعها لقيود الإجراءات الجمركية إلا في أضيق الحدود[1]،

واستمرت التعديلات في القوانين والمراسم، حيث صدر القانون66في 1963والقانون رقم51 لسنة 1966والذي تم توقيف تطبيقه بسبب ظروف الحرب 1967 بين مصر والكيان الصهيوني، ثم صدر في سبتمبر 1971القانون رقم65 في شأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، وقد تضمن هذا القانون إنشاء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة مقرها مدينة القاهرة، يكون من ضمن اختصاصاتها دراسة القوانين واللوائح والأحكام التي تنظم المناطق الحرة واقتراح تطويرها بما في ذلك إنشاء مناطق حرة أو تعديل المناطق القائمة، ثم عدل بالقانون رقم43لسنة1974والذي عدل هو الآخر بالقانون رقم 77/32 وفي الحي استمرت التعديلات ليصل إلى القانون رقم 13لسنة2004 يوجد بمصر نوعين من المناطق الحرة: العامة والخاصة، غير انه بمقتضى القانون رقم 83 لسنة 2002ظهرت المناطق الحرة الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة[2]

1-1 المناطق الحرة العامة بمصر: يوجد بمصر المناطق الحرة التالية

- مناطق حرة عامة بمصر ويتبعها اكبر عدد من المناطق الحرة الخاصة[3].:
- لمنطقة الحرة العامة بمدينة نصر: أنشأت هذه المنطقة سنة 1975و هي تبعد عن ميناء القاهرة الجوي ب 15كم فقط و يمثل النشاط الصناعي بها حوالي90 %

[1]--موقع الهيئة العامة للاستثمار في مصر، نقلا عن الموقع الالكتروني:
http://www.gafi.gov.eg/AR/doingbusiness/generalfreezones.aspx، تاريخ الاطلاع 17 أفريل 2023، على الساعة 17:20

[2] - نفس المرجع السابق ذكره.

[3]- مريزق أوسرير، نفس المرجع السابق الذكر، ص 191.

- **المنطقة الحرة العامة ببورسعيد:** تبلغ مساحتها حوالي 729 ألف م^2 بجوار ميناء بور سعيد البحري كملتقى لطرق المواصلات الداخلية والخارجية، فضلا عن سمعتها الدولية كملتقى لثلاثة قارات هي: إفريقيا، آسيا وأوروبا.
- **المنطقة الحرة العامة بالسويس:** أنشأت بتاريخ 1975/04/17 وهي تضم منطقتين: بورتوفيق مساحتها 75660م^2 وهي ملاصقة لسور ميناء السويس ومنطقة الأدبية على مساحة 247208م^2 والتي تقع على ساحل خليج السويس.
- **المنطقة الحرة العامة بالإسماعلية:** مساحتها حوالي 325000م^2 .
- **المنطقة الحرة العامة بدمياط:** وهي منطقة حرة بدا العمل فيها نهاية التسعينات، رغم أن تهيئتها انطلقت في سنة 1987 .[1]
- **المنطقة الحرة العامة بمحافظة قنا بمدينة فقط:** وهي إحدى محافظات جنوب الصعيد.
- **المنطقة الحرة العامة بشبين كوم:** تتربع على مساحة قدرها 84 ألف م^2

2-1 **المناطق الحرة الخاصة بمصر: و نذكر منها:**

- **شركة المملكة للتنمية الزراعية:** وهي أول منطقة حرة خاصة زراعية، تقع بمنطقة تشوكيب مصر
- **شركة تنمية ميناء السخنة:** تقع بالسويس، هدفها الأساسي تصنيع وإنتاج الغاز الطبيعي بغرض تصديره للخارج.
- **العربية للأسمدة افكو:** تقع بالسويس، نشاطها الأساسي إنتاج الأسمدة المركبة الغير عضوية.

3-1 المناطق الحرة الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة[2]: وهي تتجسد في المنطقة الحرة العامة الإعلامية، حيث صدر قرار مجلس الوزراء رقم 411 لسنة 2000بالموافقة على إنشاء هذه المنطقة بمدينة السادس من أكتوبر.

لقد عملت مصر على إنشاء المناطق الحرة منذ أكثر من 04 سنة، وهذا الاهتماملازمته مجموعة من الحوافز والضمانات تمثلت في:

حرية

- اختيار مجال الاستثمار.
- تحويل الأرباح والمال المستثمر.
- الاستيراد من السوق المحلى أو الخارجي.

[1]– منور أوسرير، **المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**"، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي)، جامعة الجزائر، 2004 – 2005، ص 191.

[2]- موقع الهيئة العامة للاستثمار في مصر، نقلا عن الموقع الالكتروني:
http://www.gafi.gov.eg/AR/doingbusiness/generalfreezones.aspx، تاريخ الاطلاع 18 أفريل 2023، على الساعة 22:00.

- تحديد أسعار المنتجات.
- الاستيراد والتصدير دون القيد بسجل المصدرين والمستوردين.

عدم

- وجود قيود على جنسية رأس المال.
- وجود حدود لرأس المال.
- خضوع واردات وصادرات المشروع للقواعد الاستيرادية والجمركية المعمول بهاداخل البلاد.

إعفاء

- الأصول الرأسمالية للمشروع ومستلزمات الإنتاج من الضرائب والرسوم الجمركية
- واردات وصادرات مشروعات المناطق الحرة من والى الخارج من الضرائب والرسوم الجمركية.
- كامل المكونات المحلية من الرسوم الجمركية في حالة البيع للسوق المحلى.

ضمان عدم

- تأميم أو مصادرة المشروعات.
- رفع الدعاوى العمومية على المشروعات إلا بعد موافقة الهيئة.

أما بالنسبة للاستثمارات التي استطاعت مصر استقطابها فهي مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1) يوضح نوعية مشاريع المستثمرة في المناطق الحرة في مصر

السنوات / نوعية المشروع	1986	1996	2001	2002	2003	2004	النسبة المؤية
تجاري	166	381	31	189	69	151	20.6
صناعي	70	248	83	284	86	317	43.3
خدمي	31	67	2	97	06	112	15.3
المشروعات المزدوجة			59	154	54	15	20.8

المصدر:احمد نبيل محمد الجداوي، " المناطق الحرة في مصر – النشأة، التطور، الأهمية، الملتقى العربي الأول حولالأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة، الشارقة،27 – 31 مارس 2005، ص 25.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المشروعات الصناعية حظيت بأكبر حصة 43.3%من مجموع718مشروع والباقي وزع على بقية القطاعات، أما فرص العمل التي وفرتها تلك المشروعات الاستثمارية فقد بلغت 272100فرصة عمل حتى سنة 2004

وفي ما يخص جذب رؤوس الأموال الأجنبية فقد حدث تحول كبير في مساهمات الدول المستثمرة في المناطق الحرة، إذ خلال الثمانينات احتلت رؤوس الأموال العربية الصدارة بنسبة42%تليها رؤوس الأموال المصرية بنسبة37%ثم في الأخير الدول الأجنبية بنسبة 04%ولكن بدءا من سنة 2000حدث تحول فينسب المساهمات، حيث بلغت نسبة مساهمة المستثمرين المصريين 79%ومساهمة العرب 7 %ومساهمة الأجانب 14 %في المتوسط خلال الفترة – 2004 2003[1]

2- **المناطق الحرة بالإمارات**

اهتمت دولة الإمارات بإنشاء المناطق الحرة لجذب المستمرين المحليين والأجانب وقد وصل عدد المناطق الحرة الإماراتية في الوقت الحالي إلى30منطقة، تشكل نحو ربع العدد الإجمالي للمناطق الحرة البالغ123منطقة في دول العالم العربي كلها .وذلك لتوفر عدة عوامل ساعدتها أنتكون من انجح الدول في هذا المجال وهي تتمثل فيما يلي[2]:

البنية المتطورة للبنية الأساسية في مجال الخدمات والإنتاجية لاسيما النقل والمواصلات إضافة لامتلاكها لأحدث واكبر الموانئ البحرية في المنطقة حيث يتم استعمال احدث الأساليب المتطورة وأيضا وجدود مجموعة من المطارات الدولية الحديثة، إضافة إلى توفر بعض المواد الأولية التي تحتاج إليها الصناعة كالنفط الخام والغاز الطبيعي، وللإشارة فان الإمارات افتتحت عام 1999أول منطقة حرة للتجارة الالكترونية في العالم في مدينة دبي للأنترنت.

تتمثل أهم المناطق الحرة المتواجدة بالإمارات فيما يلي[3]:

المنطقة الحرة في جبل على: أنشأت هذه المنطقة بإمارة دبي سنة 1980وتعتبر محورا رئيسا بفضل موقعها المتوسط بين الشرق والغرب، وكونها نقطة توقف الملاحة لحركة التجارة العالمية، ولاشك في أن استقرار اللوائح والقوانين وشبكات الاتصال والمواصلات والنقل المتقدمة إلى جانب مناخ دبي المشجع للتجارة يجعل من جبل علي من المناطق الحرة المتميزة عالميا.

[1]- حمد نبيل محمد الجداوي، " **المناطق الحرة في مصر – النشأة، التطور، الأهمية**، الملتقى العربي الأول حول الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة، الشارقة، 27 – 31مارس، 2005، ص25

[2]- أوسرير منور، نفس المرجع السابق ذكره، ص238.

[3]- حمد نبيل محمد الجداوي، نفس المرجع السابق الذكر، ض 26.

- **المنطقة الحرة بعجمان:** تقع هذه المنطقة بالقرب من الخليج العربي، وهي عند ملتقى الأسواق الإقليمية لعرض وتسويق السلع والمنتجات المصنعة فيها، تأسست سنة 1987وتأتي في المرتبة الثانية بعد منطقة جبل علي.
- منطقة السعديات الحرة في إمارة أبو ظبي: هي عبارة عن جزيرة تقع على بعد 6كلم من شواطئ مدينة أبوظبي، وقد أنشأت بالقانون رقم 6لسنة 1996القاضي بإعلانها منطقة حرة لتداول السلع والمواد الأولية.
- المنطقة الحرة بالفجيرة: تأسست سنة1987وقد عرفت هذه المنطقة تطورا كبيرا في مشاريعها، إذ ارتفع عددها من 6شركات سنة 1990إلى 54مشروعا سنة 1995إلى 120مشروع في سنة2000وهو ما يعكس نجاح المنطقة في تحقيق أهدافها، والجدير بالذكر أن الإمارات احتلت المراتب الأولى في مجال المناطق الحرة، إذ تمكنت من تحقيق أهدافها من خلال هذه المناطق والتي أثرت على اقتصادها وساعدت على إرساء وتطوير الجانب التنموي، حيث على سبيل الذكر نجد أن المنطقة الحرة بجبل علي لوحدها نجحت في استقطاب عدد كبير من المشاريع وما ترتب عليها كما هو مبينفي الجدول أدناه:

الجدول رقم (02) عدد المشاريع المتواجدة بمنطقة جبل علي حتى سنة 2009

نوع النشاط	التصنيف حسب الجنسية				بالمشروعات	النسبة المؤية
	إماراتي	خليجي	ربي	أجنبي		
تجاري	345	125	789	2321	3589	85.1
صناعي	92	30	49	306	477	11.3
خدمي	162	02	03	17	148	3.6
المجموع	599	157	481	2644	4214	100
النسبة	13	3.8	19.74	62.47	-	-

نلاحظ من الجدول أعلاه أن منطقة جبل علي استطاعت أن جذب عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية والتي شكلت معدل يقارب 63 %من إجمالي المشروعات المتواجدة بالمنطقة والتي بلغ عددها4214مشروع، وجاءت الاستثمارات العربية والخليجية معا في المرتبة الثانية بنسبة قدرها 24%فيحين شكلت الاستثمارات المحلية الإماراتية معدل ،13 %مما يدل أن هذه المناطق أنشأت خصيص الجذب الأجانب مهما كانت جنسيتهم ولتعزيز العلاقات الإقليمية ثم تأتي الأولوية المحلية في المرتبة الثانية.

إن المرتبة الأولى التي احتلتها الإمارات كانت نتيجة الحوافز والضمانات التي تقدمها، وتتمثل **في ما يلي**[1]:

- امتلاك المستثمرين الأجانب للشركات بنسبة 100%وبدون الحاجة إلى شريك محلي.
- الإعفاء الكامل من ضرائب الاستيراد والتصدير.
- حرية تحويل رأس المال والأرباح بالكامل.
- إعفاء الشركات من الضرائب لمدة 15سنة قابلة للتجديد لمدة مماثلة.
- عدم وجود ضرائب على الدخل الشخصي.
- المساعدة في توفير العمالة وخدمات الدعم الإضافية مثل الكفالة والسكن.

[1]- موقع سفارة الإمارات العربية المتحدة في باريس، نقلا عن الموقع، http://uae/853/embassy.ae/Embassies/fr/Content، تاريخ الاطلاع 26 أفريل 2023: على الساعة 10:20.

المبحث الثالث: الإمكانيات الاقتصادية لمنطقة التجارة الحرة في الجزائر

تتميز الجزائر بالعديد من الإمكانيات الاقتصادية الهامة التي تؤهلها لتحقيق نمو اقتصادي جيد، خصوصا وإنها تمتلك موقع استراتيجي جد متميز يربط بين إفريقيا واروبا، مما يؤهلها لتكون منطقة اقتصادية جذابة قادرة على تنشيط التجارة الخارجية لها وايضا حلقة وصل بين التجارة الخارجية لدول البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا، حيث سنحاول التطرق لهذا الجانب في هذا المبحث:

المطلب الأول: الإطار القانوني لإنشاء المناطق الحرة في الجزائر

الإطار القانوني:جاءت فكرة إقامة المناطق الحرة في الجزائر في قانون الاستثمار رقم 12/93المؤرخ في 1993/10/05 الذي خصص الفصل الثاني بأكمله من الباب الثالث للمناطق الحرة، وصدر المرسوم التنفيذي رقم320/94 بتاريخ 1994/10/17 المتعلق بالمناطق الحرة لضبط الشروط العامة لإقامة وتسيير المناطق الحرة، حيث أجاز التشريع إنشاء المناطق على التراب الوطني تتم فيها مختلف العمليات الاستيراد والتصدير والتخزين والتحويل وإعادة التصدير أي الأنشطة التجارية والخدماتية والصناعية وفق إجراءات مبسطة وبالعملات الأجنبية القوية القابلة للتحويل مسعرة من بنك الجزائر بشرط أن تكون أنشطة الشركات موجهة للتصدير، مع السماح بتسويق جزء من السلع والخدمات داخل الوطن وفق القوانين التي تحكم وتنظم التجارة الخارجية[1].

وفي إطار المشروع الوطني لإقامة مناطق حرة أوكلت مهمة اختيار موقع المنطقة الحرة الأولى " منطقة الحرة ببلارة ولاية جيجل إلى الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية بطلب من وكالة ترقية الاستثمارات بعد اقتراح 16 منطقة في ولاية، وتم رسميا إنشاؤها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 106/97المؤرخ في1997/04/05 وتعتبر منطقة حرة صناعية للتصدير وتم اختيار بلارة بحكم الموقع والإمكانيات والهياكل والبينة القاعدية المتوفرة بولاية جيجل[(2)].،إلا أنه ألغيت المنطقة الحرة بلارة،بموجب القانون06/10 في28 جمادى الأولى1427 الموافق لـ24 جوان،2006وفقا للسلطات الجزائرية، وإلغاء قانون2003 بشأن المناطق الحرة في المقام الأول تزامنا مع بدء سريان اتفاق الشراكة

[1]– ابتسام عليوش، سعيدة حرفوش، دور المناطق الحرة في تنمية التجارة البينية: دراسة حالة المنطقة العربية، **مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادية**، المجلد الاول، العدد الأول، 2020، ص59.

[2]– أوسرير منور، **مستقبل المناطق الحرة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، يومي22–23 أفريل،2003ص 57.

مع الاتحاد الأوربي والمفاوضات الخاصة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وقد تعود أسباب فشل المنطقة الحرة بلارة في الجزائر إلى الأسباب التالية[1]:

- الإعفاءات الضريبية والمزايا والضمانات الأخرى وحدها لا تكفي لجلب الاستثمار بل هناك جوانب أخرى تتعلق بمناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة سواء البيئية أو السياسية أو المتعلقة بالسياسات الاقتصادية التي يجب دراستها والمفروض تحسين مناخ الاستثمار في مجموعه وليس من الجانب التشريعي فقط.
- غياب تحليل الدوافع والمحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي بالدرجة المطلوبة فيجب التعرف على الإستراتيجية الفعالة التي تجعل المناطق الحرة جاذبة
- عدم إيجاد آلية للتحالف الاستراتيجي مع الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة ذات الاستثمارات الضخمة وكذلك عدم تهيئة المنطقة لاستقبال الكيانات الاقتصادية الكبيرة.
- عدم الترويج الكافي للاستثمار بالمنطقة الحرة وطنيا ودوليا وكذا عدم الاستفادة بالدرجة المقنعة من تجارب المناطق الحرة الرائدة في العالم مثل منطقة جبل علي بدبي.

المطلب الثاني: الإمكانيات الاقتصادية للجزائر

سوف أحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء حول واقع الاقتصاد الجزائري وأهم الإمكانيات،وذلك من خلال إبراز أهم النقاط المتمثلة في واقع النمو الاقتصادي الجزائري، قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع الاستثمار وقطاع النفط.

الفرع الأول: النمو الاقتصادي الجزائري

رغم النمو الاقتصادي الذي عرفه الاقتصاد الجزائري لكنه يبقى مرتبط بقطاع المحروقات وهذا الأخير رهين بالتقلبات التي يعرفها سوق النفط وهو ما يجعل الاقتصاد مرتبط بالعالم الخارجي، من خلال الجدول رقم(03)المشار إليه أعلاه نلاحظ ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر من % 2.2سنة 2000إلى 7.2 %سنة 2003وذلك راجع إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي ساهم في نمو طفيف في قطاع خارج المحروقات وخاصة القطاع الفلاحي خلال هذه الفتَّرة، ليشهد بعد ذلك تذبذب في معدل النمو الاقتصادي بين الارتفاع والانخفاض خلال الفتَّرة،2004 –2018وذلك رغم حجم البرامج التنموية والمبالغ الكبيرة التي تم صرفها عليها، حيث تم تسجيل أقل مستوى في النمو الاقتصادي سنة 2009بمعدل 1.6%وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية ليشهد هذا المعدل تحسن

[1]– مزريق عاشور، **دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الاقليمية**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية الاقليمية والمكانية في الجزائر، جامعة أدرار، نوفمبر،2013، ص 14

تدريجي بسبب تحسن في أسعار النفط ويصل إلى 3.8%سنة2014نتيجة لتبعات الأزمة العالمية على الاقتصاد العالمي وتخمة المعروض في سوق النفط الأمر الذي أدى إلى حدوث ما يعرف بالصدمة النفطية سنة 2014وبتالي انهيار في أسعار المحروقات مما اضطرت الحكومة الجزائرية إلى تنفيذ عدة قرارات أهمها تخفيض إنتاج النفط الأمر الذي أدى إلى تراجع في معدل النمو الاقتصادي إلى 17% سنة 2018.

الجدول رقم (03)بيانات تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة2000 –2018.(%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو	2.2	4.6	5.6	7.2	4.3	5.6	1.7	3.4
لسنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل النمو	2.0	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8	3.7
السنوات	2016	2017	2018					
معدل النمو	3.2	1.3	1.4					

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على: قاعدة البيانات(أطلس بيانات العالم)، الولايات المتحدة الأمريكية، / https://ar.knoema.comتاريخ الاطلاع: 26/ 04/ 2023 :الساعة .12:11

الفرع الثاني: قطاع الزراعة في الجزائر

إن ما يعرفه القطاع الزراعي مؤخرا في الجزائر من اهتمام كبير إنما هو سعي نحو تثمين البدائل المتاحة أمام الاقتصاد الوطني للتحرر من قيود التبعية النفطية، على اعتبار أن القطاع الزراعي يمثل البديل الأمثل لمواجهة الأزمة المالية الراهنة ومعالجة الخلل الهيكلي في الاقتصاد فالمتتبع لما يمر به هذا القطاع من استَّراتيجيات وسياسات يلاحظ سعي لجزائر إلى تطوير هذا القطاع والنهوض بقدراته، ومن أجل هذا ارتأينا استعراض بعض المؤشرات التي نجد أنها ضرورية ومعبرة عن الواقع الزراعي في الجزائر[1].

الجدول رقم (04) تطور الناتج المحلي الزراعي الجزائري خلال الفترة2014 -2016 (بالمليون دولار أمريكي)

السنوات	2014	2015	2016
الناتج الزراعي	21966.60	19718	19476.73
الناتج الزراعي إلى الناتجالمحلي الإجمالي%	10.29	11.81	12.29

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 37،السودان، سنة 2018.

[1]–مالكي رشيد، بغداد شعيب،**قراءة في إمكانيات ووضعية التكامل الزراعي العربي**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنراست،الجزائر، المجلد 7،العدد6،سنة2018 ، ص : 589.

يوضح الجدول رقم(04) تطور الناتج المحلي الزراعي خلال الفتّة،2014 – 2016حيث نلاحظ من خلال الجدول أن القطاع الزراعي هو من القطاعات المهمشة ويعاني من الإهمال وعدم الاهتمام، حيث بلغت قيمة الناتج الزراعي سنة 2014حوالي 21966.60مليون دولار لتنخفض هذه القيمة إلى 19476.73مليون دولار أمريكي سنة 2016أما بخصوص مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بلغت نسبته10.24%سنة2014لتَّرتفع هذه النسبة إلى 12.29%سنة 2016وبالرغم من هذا التحسن الطفيف إلا أن هذه النسبة ضعيفة جدا مقارنة بالإمكانات التي تحظى بها الجزائر مختلف البرامج ومشاريع التنمية التي تم صرفها في هذا القطاع.

الجدول رقم (05) الصادرات والواردات الزراعية الجزائرية خلال الفترة2009–2016

القيمة بالمليون دولار أمريكي

السنوات	متوسط الفترة 2009– 2013	2014	2015	2016
الصادرات الزراعية الجزائرية	**406.8**	647	**648.1**	**771.2**
نسبة الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية	**0.74**	**103**	**1.86**	**2.57**
الواردات الزراعية الجزائرية	**10333.5**	**12872.9**	**10247.8**	**9085.7**
نسبة الواردات الزراعية من الواردات الكلية	**22.73**	**22.09**	**19.78**	**19.29**

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد ،37، السودان، سنة2018

يوضح الجدول رقم(05)والمشار إليه أعلاه الصادرات والواردات الزراعية الجزائرية خلال الفتَّرة ،2009–2016حيث بلغت متوسط قيمة الصادرات الزراعية خلال الفتَّة 2009– 2013ما قيمته406.8مليون دولار حيث تمثل هذه القيمة نسبة 0.74 %من الصادرات الإجمالية، لتَّرتفع هذه النسبة إلى 2.57 %سنة 2016وذلك لارتفاع قيمة الصادرات الزراعية إلى 771.2مليون دولار أمريكي خلال نفس السنة.

أما بخصوص الواردات الزراعية فبلغ متوسط قيمتها خلال الفتَّرة 2009–2013ما قيمته10333.5مليون دولار وبنسبة 22.73%من الواردات الكلية لتنخفض هذه النسبة إلى 19.29%سنة2016وذلك نتيجة لانخفاض في قيمة الواردات الزراعية إلى 9085.7مليون دولار

أمريكي خلال نفس السنة، رغم هذا الانخفاض الطفيف في الواردات الزراعية لكن بالمقارنة مع الصادرات الزراعية الجزائرية يدل على أن الدولة لم تصل بعد إلى اكتفاء الذاتي.

الفرع الثالث: قطاع الصناعة في الجزائر

من خلال الجدول رقم (06) المشار إليه أدناه يتضح سيطرة الصناعة الاستخراجية على الناتج المحليا لإجمالي مقارنة بالصناعة التحويلية وهو ما يثبت مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات حيث بلغت القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية سنة 2000ما يقارب 21536مليون دولار لتَّرتفع هذه القيمة إلى 58104مليون دولار سنة 2014ويرجع ذلك إلى ارتفاع في أسعار المحروقات من جهة والتوسع في نشاط الاكتشافات والتنقيب والاستثمار في قطاع المحروقات الأمر الذي أدى إلى الزيادة في الإنتاج ، لتنخفض هذه القيمة المضافة إلى 27891مليون دولار سنة 2016بسبب الصدمة النفطية سنة 2014وحدوث انهيار في أسعار المحروقات، بعد ذلكأدى التحسن الطفيف لأسعار المحروقات إلى ارتفاع في القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية إلى 39212مليون دولار سنة 201.

الجدول رقم (06) القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	2000	2005	2010	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الاجمالي	54772	103071	161159	213859	66295	160047	167515	17834
اجمالي قطاع الصناعة	24703	0382	63153	6446	38797	34951	40545	46839
المساهمة في النتاج المحلي%	45.10	48.88	39.18	1.83	23.33	21.83	26.26	24.20
القيمة المضافة للصناعة الاستراتيجية	21536	45786	56426	8104	31448	7891	33210	39212
المساهمة في الانتاج المحلي%	39.31	44.42	35.01	7.16	18.91	17.42	19.82	21.98
القيمة المضافة للصناعة التحويلية	3167	4596	6727	8342	7349	7060	7335	7627
المساهمة في الناتج المحلي%	5.78	4.45	4.17	3.90	4.41	4.41	4.37	

(بالأسعار الجارية)

أما فيما يخص مساهمة القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول رقم(06) فقد تم تسجيل نسبة 39.31 % سنة 2000 لتَّرتفع هذه النسبة 44.42% إلى سنة 2005 وذلك بسبب الارتباط الوثيق لهذا القطاع بأسعار المحروقات التي شهدت

ارتفاع خلال هذه الفتّة، لتبدأ هذه النسبة بالانخفاض إلى غاية 17.42 %سنة 2016وذلك نتيجة تداعيات الأزمة الدالية العالمية سنة 2008وتراجع في أسعار المحروقاتلتشهد بعد ذلك برسن طفيف في هذه النسبة إلى 21.98 %سنة 2018الناتج عن الارتفاع الطفيف لأسعارالمحروقات

.وبخصوص الصناعة التحويلية فمن خلال الجدول رقم (06) بلغت القيمة المضافة للصناعة التحويلية سنة2000إلى ما يقارب 3167مليون دولار لتَّرتفع هذه القيمة إلى 8342مليون دولار سنة 2014ويرجع هذا التطور إلى الاستقرار الأمني والاقتصادي الذي عرفته الجزائر خلال هذه الفتَّرة، إضافة إلى ارتفاع مداخيل البلاد من جراء الطفرة التي شهدتها أسعار المحروقات والتي يعتمد عليها هذا القطاع في التمويل وتوسيع المشاريع وبالتالي الزيادة في الإنتاج، لتنخفض هذه القيمة إلى 7627مليون دولار سنة 2018وذلك بسبب إتباع الحكومة الجزائرية سياسة التَّرشيد في النفقات من جراء الصدمة النفطية وتبعاتها والتي أدت إلى تراجع في إيرادات البلاد[1].

وبخصوص مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بحيث لم تتجاوز 5.87 %في أحسنا لأحوال، وهو ما يعبر عن ضعف أداء الصناعة التحويلية مقارنة بالصناعة الاستخراجية، بحيث لم تكن في المستوى المطلوب بالرغم من مختلف المساعدات وبرامج الإنفاق الحكومي التي وفرتها الحكومة الجزائرية لهذا القطاع، حيث انخفضت هذه النسبة وبشكل متذبذب لتبلغ 4.27 %سنة ،2018وهذا إن دل على شيء إنما يدل على1:

- تتصف بأنها صناعة تحويلية بسيطة ذات قيمة معرفية متدنية، ترتكز على كثافة العمالة في الصناعات القائمة.
- سلع نمطية غير منافسة من حيث الجودة وذات جودة متوسطة.
- لا تساير تطور حاجة وأذواق المستهلكتين وتكاد بخلو من أي بجديد أو ابتكار، يرافقه الجمود بالنوعية والشكل وأسلوب التغليف والتعليب.
- تدني النوعية نتيجة المنافسة الشديدة، والعرض الكبتَ نتيجة إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات المرخصة وغير المرخصة.
- القيمة المضافة عليها متدنية جدا بالمقارنة مع مثيلاتها في الدول الصناعية.

[1] – وزارة التجارة الجزائرية،**منطقة التبادل العربي الحر**،،https://www.commerce.gov.dz/arتاريخالاطلاع : 2023.4/04/27،علىالساعة 18:40

الفرع الرابع: قطاع الاستثمار في الجزائر:

من خلال الشكل رقم(01) أدناه نلاحظ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر استمر في التزايد من سنة2006إلى سنة2011ووصل إلى أعلى مستوياته خلال سنة 2009ثم عاود الانخفاض في السنوات الموالية من سنة 2012إلى غاية سنة 2015 ويمكن إرجاع هذه التحسينات إلى استقرار الوضع الأمني، بالإضافة إلى تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، كما يعود التحسن إلى توسع اهتمام المستثمرين الأجانب بعض القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، وتعود كل تلك الزيادات في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر إلى التعديلات المستمرة في إصدار القوانين المشجعة لاستقطاب المستثمرين الأجانب.[1]

الشكل رقم(01) تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر) بالمليون دولار (بين عامي 2006– 2017

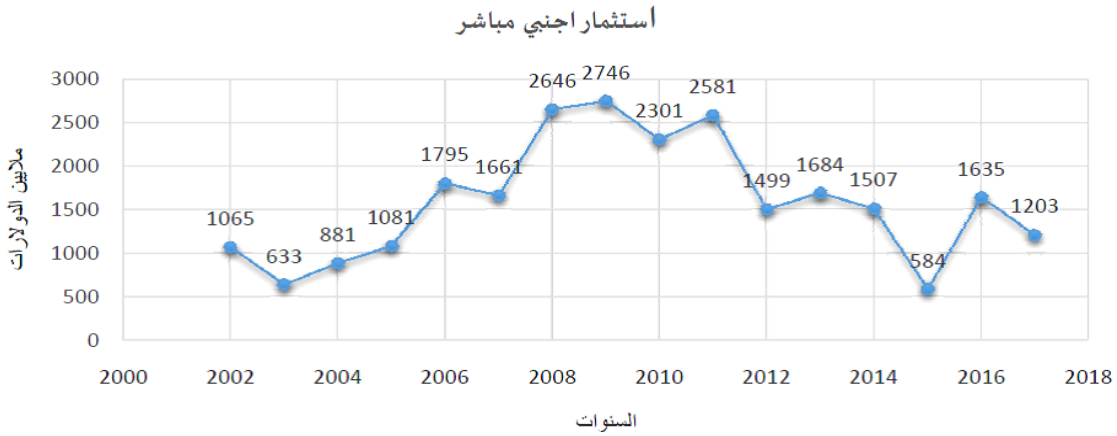

مصدر :خياري زبية، مناخ الاستثمار في الجزائر بثُ تقييمات التقارير الدولية والجهود المبذولة، **مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية**، مركز الجامعي تيسمسيلت،الجزائر، المجلد 3،العدد 2،سبتمبر 2019،ص.299.

غير أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة عام 2012عرفت تراجعا تدريجيا إلى غاية 2017وهذا راجع لفرض قاعدة 51/49على الاستثمارات الأجنبية (تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009) والتي تنص على أن المستثمر الوطني الحق في الحصول على 51%على الأقل في أي مشروع مع أي شريك أجنبي، كما تم فرضا لاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع، بالإضافة إلى عدم إمكانية المستثمر الأجنبي في استرجاع رأس مال و إلا بعد 25سنة من النشاط وإلغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار، ولقد أكد الخبثَ الاقتصادي (ربيع صابري) مدير

[1]– صارة زعيتّي،(**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة،1980 –2015)** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر،2019، ص.11.

المكتب الألماني الجزائر للدراسات لمجلة "الأبحاث الاقتصادية" أن المستثمرين الأجانب خاصة العرب منهم والذين كان وايرغبون في استثمار أموال ضخمة في الجزائر على غرار شركة "**إعمار** "و"**القدرة** " و"**جراند** "تراجعوا وانسحبوا إلى بلدانه مبعد إقرار القوانين الجديدة للاستثمار المبنية على قاعدة . 51/49.[1]

الفرع الخامس: قطاع النفط في الجزائر:

يلعب قطاع المحروقات دورا هاما في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الجزائر تملك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة، غير أن هذه الثروة كانت محتكرة من طرف الشركات الأجنبية لدا دفع بالجزائر إلى استًرجاعها عن طريق التأميم واستغلالها لفائدة الاقتصاد الوطن من أجل صناعة وطنية قوية.، تعتبر الجزائر دولة نفطية فهي منتجا ومصدرا لكميات كبيرة وهامة من البتًرول الخام ويعتمد هيكلها الاقتصادي والاجتماعي على الريع البترًولي، وتكمن أهمية البتًرول الجزائري في العديد من الجوانب نحاول ذكرها في ما يلي[2]:

1- **القرب من الأسواق الاستهلاكية:**إن أهم ما يؤهل البتًرول الجزائري إلى المنافسة الدولية هو الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوروبية لقرب موانئها التصديرية من الموانئ الأوروبية وكذلك الأمريكية إذا ما قورنت مع دول آسياوالشرق الأوسط وهذا ما ترتب عليه ميزة الفرق في تكلفة النقل التي أهلت المنتجات البترًولية الجزائرية إلى وضع تنافسي أفضل.

2-**جودة النفط الجزائري:**إن النفط الجزائر يمتاز بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من الدول المصدرة من حيث درجة نقاوته من الكبريت والمشتقات الخفيفة إذ أن نسبة الكبريت في البتًول الجزائري تقدر بـ0.14 %وهي أقل نسبة إذا ما قورنت مع أنواع البتًول الأخرى.

الجدول رقم (07) حجم الإنتاج الجزائري من النفط والغاز الطبيعيوحدة: ألف برميل / يوم

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
انتاج النفط(ألف برميل في اليوم)	1193	1157	1020.3	993	970
انتاج الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	83.3	84.6	95	96.6	97.5

المصدر :منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتًول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي ،2019ص ص: 28-34

[1]- صارة زعيتًي، نفس المرجع السابق، ص 12.

[2]- أسماء سي علي،(**تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002- 2017) - دراسة تحليلية)مجلة اقتصاديات شمالإفريقيا**، جامعة شلف، الجزائر، المجلد15 العدد،21سنة،2019ص182.

من خلال الجدول رقم(07)أعلاه بلغ إنتاج الجزائر من النفط سنة 2014حوالي 1.193مليون برميل يوميا لتنخفض هذه القيمة تدريجيا إلى 970ألف برميل يوميا سنة 2018ويعود سبب هذا الانخفاض إلى اجتماع لمجموعة دول اوبيك في 28سبتمبر 2016بالجزائر العاصمة والذي يرمي إلى تخفيض الإنتاج لتحسين أسعار النفط.أما فيما يخص الغاز الطبيعي فقد بلغ إنتاجه سنة 2014 ما قيمته83.3مليار متً مكعب لتًرتفع هذه القيمة تدريجيا إلى 97.5مليار متً مكعب سنة ،2018وذلك نتيجة دخول حقول غازية جديدة حيز الخدمة.

الجدول رقم (08) مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة.2015-2018

السنة	صادرات المحروقات	اجمالي الصادرات	نسبة صادرات المحروقات الى اجمالي الصادرات
2015	33080.6	35138	94.14
2016	27917.5	2998	94
2017	33202.8	35132	94.50
2017	38952.6	41783	93.22

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم ،46الجزائر، جوان ،2019ص ص: .28- 27

من خلال معطيات الجدول رقم(08) أعلاه يتضح مدى أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري،فمن جانب صادرات المحروقات بلغت قيمتها سنة 2015حوالي 33080.6مليون دولار لتنخفض هذه القيمة إلى 27917.5مليون دولار سنة 2016وذلك بسبب الصدمة النفطية والتي أدت إلى انهيار في أسعار المحروقات،ثم ارتفعت هذه القيمة إلى 38952.6مليون دولار سنة 2018نتيجة التحسن الطفيف في أسعار البترًول.

أما فيما يخص نسبة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات بلغت سنة 2015 نسبة .94%يجعل الاقتصاد الوطني هشا وعرضة للازمات الاقتصادية،ثم تنخفض هذه النسبة وتبلغ 93.22%سنة ،2018رغم هذا الانخفاض الطفيف إلا انه يفسر جهود الدولة في التخلص من تبعية المحروقات.

المطلب الثالث: التحديات المستقبلية التي تواجه اقتصاديات الجزائر في منطقة التجارة الحرة

تعاني اقتصاديات التجارة الحرة بالجزائر في الآونة الأخيرة، العديد من التحديات والتي سنحاول ذكرها في هذا المطلب،والتي تدخل ضمن التبعية الاقتصادية، والذي يقصد به الوضع الذي يتوقف فيها اقتصاد بلد ما على توسع وتطور اقتصاد بلد آخر يخضع لها لاقتصاد الأول، لذلك فإن ظاهرة التبعية

الاقتصادية تعد من السمات الأساسية التي تتميز بها البلدان النامية حيث أنه على الرغم من تحررها من السيطرة الاستعمارية وحصولها على الاستقلال السياسي، فإنها لم تتحرر بعد من التبعية الاقتصادية للبلدان الرأسمالية المتقدمة ،كما تتجسد التبعية الاقتصادية في ثلاثة أشكال أساسية هي[1]:

1- **التبعية التجارية:** حيث يتجسد مظهر التبعية التجارية من خلال تبيان مدى مساهمة التجارة الخارجية "استيراد وتصدير" في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول، بدعتٌ آخر تبيان مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لدولة أخرى، فالعجز في الميزان التجاري وتراجع الإنتاج هو أحد التعبيرات التخلف في تطوير الصناعة وتزايد مظاهر وأدوات التبعية التجارية.
2- **التبعية الغذائية:** فتظهر من خلال تراكم عوامل العجز في توفتَ مقومات الاكتفاء الذاتي مما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية، بحيث تصبح سلعة الغذاء كأداة تستخدمها الدول المصدرة للضغط على الدول المستوردة بسبب ضآلة إنتاج هذه الأخيرة في المجال الزراعي وعجزها عن إشباع الطلب المحلي بالسلع الغذائية.
3- **التبعية المالية:** وذلك أن الارتباط بين عملة الدولة النامية وعملة دولة التكنولوجيا وبالخصوص عملة الدولار الأمريكي لأن الاقتصاد الأمريكي المتصدر لاقتصاديات العالم جعل معظم الدول النامية وخصوصا التي ترتبط معه بعلاقات تجارية ومالية وعسكرية متينة. تسعى إلى ربط عملاتها المحلية بالدولار عسى و أن يكون هذا الربط له حث الاقتصاد الضعيف حتى يستمد القوة من الاقتصاد الأمريكي، بينما هذا الربط أدى إلى مزيد من إحكام التبعية للاقتصاد الأمريكي القوي، وحتى لو استمد عناصر القوة من خلال هذا الربط إلا أنه لم يتسم بالاستقلالية والديمومة،فضلا عن تعرضه بين المدة والأخرى للاهتزازات والتقلبات، عبر أداة الربط وهي العملة، ذلك بسبب تعرض مصدر القوة (الاقتصاد الأمريكي) للازمات التي تنبع من طبيعة النظام الرأسمالي في حد ذاته(الأزمة المالية لسنة 2008)

المطلب الرابع: منطقة بلارة الموقع والمؤهلات

[1]– لزمود حميد خليل،**التبعية الاقتصادية وأزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية وانعكاساتها على اقتصاداتها مع التركيز على اقتصاديات البلدانالعربية للمدة،2003 –2008**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العراق، العدد،34سنة،2011، ص. 101.

صنف تقرير للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الجزائر في المرتبة الأخيرة في عدد المناطق الحرة رفقة كل من جيبوتي، اليمن والكويت، وأشار إلى أن الجزائر لا تملك سوى منطقتين حرتين، الأمر الذي يجعل حجم المبادلات التجارية العربية البينية تتراجع إلى مستويات متدنية، كما احتلت الإمارات ومصر والسعودية، على الترتيب، المراكز الثلاثة الأولى عربيا بعدد المناطق الحرة، البالغ 123منطقة عربية حرة، تشمل المطارات والمنافذ[1].

إن مشروع المناطق الحرة الصناعية للتصدير في الجزائر هو مشروع ضخم سيدفع بمجرد تهيئته بمقاييس عالمية بالاستثمار إلى أعلى مستوياته ويدفع التنمية خاصة وأن الجزائر في خضم البحث عن تنويع الموارد ورفع القدرة على الإنتاج للتخفيض من الاستيراد

عاد الاهتمام بالمنطقة الصناعية بلارة ببلدية الميلية شرق ولاية جيجل، بعد انتعاش نشاط ميناء "جن جن" واستقطاب المنطقة للكثير من الاستثمارات، منها مشروع إنجاز مركب الحديد والصلب بشراكة جزائرية – قطرية بين مجمع (سيدار) وشركة (قطر ستيل الدولية)، والذي يدخل حيز الإنتاج بحلول 2017. منطقة بلارة التي كانت مشروعا لمنطقة حرة منذ 1997، أصبحت مهيأة بنسبة 90% لاحتضان المشاريع، وهي تتوفر على عوامل تؤهلها لأن تكون قطبا صناعيا مهما.

إن إنجاز مصنع للحديد والصلب بمنطقة بلارة يعود إلى بداية الثمانينات، حين تقرر تهيئتها تحضيرا لانطلاق الأشغال، لكن المشروع لم يتجسد، وصنفت المنطقة في 1997 كمنطقة حرة وذلك بعد الدراسة التي أعدتها الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية، حيث اختيرت من بين 16 ولاية، وتم إلغاءه بموجب المرسوم رقم 01/05 المؤرخ في 2005/04/05، ليعود هذه المنطقة لتجس النبض في الاقتصاد الجزائري نظرا لأهميتها الاقتصادية، حيث سيغير مشروع مركب الحديد والصلب صورة المنطقة ككل، وستكون له انعكاسات إيجابية على المدى القريب والبعيد، ويشجع المستثمرين على الاستثمار بالولاية، وسيخفض من حجم البطالة بخلق 2000 منصب شغل دائم، مع الإشارة إلى أن منطقة بلارة مهيأة بنسبة 90%، وتتوفر على كل المؤهلات لتصبح قطبا صناعيا كبيرا، لموقعها الاستراتيجي، وقربها من ميناء جن جن ومطار فرحات عباس ومحطة توليد الكهرباء، مما يسهل عملية الانطلاق في الأشغال.[2]

---

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الجزائر في المرتبة الأخيرة في عدد المناطق الحرة**، نقلاعن:http://www.iaigc.net/?id=3.، تاريخ الاطلاع 28 أفريل، 2023، على الساعة 13:15

[2] محمد مغلاوي، **مشروع المنطقة الحرة منذ 1997 مهيأ للاستثمارات**، نقلاعن:
http://www.ech-chaab.com/ar/2012-06-09-14-44-43/إستطلاعات-وتحقيقات/item/4021--مشروع-المنطقة-الحرة-منذ-1997.html-مهيأ-للمشاريع, CONSULT2 LE : 14/03/2023.

المبحث الرابع: المنطقة الحرة في الجزائر(التسيير، الأسباب، الآثار)

لم يكن ظهور المناطق الحرة في الجزائر لي يظهر فجاءه بل هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهورها، كما تخضع هذه المناطق لعملية تسيير من طرف الجهات المسؤولة والتي يترتب على إنشائها العديد من الآثار الاقتصادية المباشرة الايجابية والسلبية.

المطلب الأول: أسباب إقامة المناطق الحرة في الجزائر

هناك عدة دوافع يمكن أن نجملها في النقاط التالية[1]:

دافع التضخم والبطالة: يعتبر التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، وذلك يرجع لعدة أسباب منها الداخلية وأخرى خارجية حيث عرفت معدلات التضخم في الجزائر تذبذبات من سنة لأخرى حيث سجل في سنة 2001 نسبة ارتفاع وصلت إلى 4.2 وانخفض في سنة 2005 إلى 1.4 ثم ارتفع في سنة 2009 إلى 5.7 ونخفض بعد ذلك إلى 2010 إلى 4.5 ثم ارتفع سنة 2010 إلى 8.9 وانخفض بشكل كبير سنة 2019 إلى 1.95.

دافع ترقية الصادرات وتوفير العملة الأجنبية: أما فيما يخص تعزيز قدرات التصدير, فتتجلى سياسة الحكومة في ترقية الصادرات من خلال وضع إستراتيجية وطنية ترتكز على تبسيط تحسين الإجراءات علاوة على إنشاء مناطق حرة على مستوى الولايات الحدودية الجنوبية وإعادة تنشيط مجالس رجال الأعمال مع مختلف البلدان الشريكة؛ومن أجل ترقية الصادرات وتسهيل فعل التصدير قامت الحكومة على تحيين وتطوير الاتفاقيات التجارية الخاصة بالتبادل الحر.

المطلب الثاني: تسيير المناطق الحرة في الجزائر

إن مسؤولية التسيير والسهر على المناطق الحرة لا تخرج في غالب الأحيان عن ثلاثة أجهزة وهي[2]:

أولا: الوزارة الوصية: إن اختيار الوزارة الوصية يرتبط بنوع المنطقة الحرة فمثلا المناطق الحرة المالية تخضع لوزارة المالية والمناطق الحرة الصناعية تخضع لوصاية وزارة الصناعة، وهكذا وبصفة عامة فإن مسؤوليات الوزارة الوصية تتثمل في[3]:

---

[1]– منور أوسرير، نفس المرجع السابق.

[2]- أيمن بوراس سليم، طرشي عصام، نفس المرجع السابق ذكره، ص 32.

[3]-أيمن بوراس سليم، طرشي عصام، نفس المرجع، نفس الصفحة.

- إعداد المقتضيات التشريعية والقانونية لإدارة هذه المناطق وإدخال تعديلات عليها كلما دعت الضرورة لذلك.
- الدفاع عن مصالح المنطقة لدى باقي السلطات الحكومية
- ممارسة السلطة العامة للمراقبة والحراسة.
- نقل التوجيهات الحكومية.

ثانيا: السلطة المركزية: وقد تستند مهمة التسيير إلى إدارة داخل وزارة معينة ذات كفاءة مالية اقتصادية أو مؤسسة عمومية، وتتحدد مسؤولية السلطة المركزية في ضمان الوصاية على أجهزة تسيير المناطق الحرة والقيام بالتحكم في خلافات الشركات والمستثمرين وكذا اعتماد وقبول مشاريع الاستثمار وأيضا اقتراح التحسينات والتعديلات التي تراها مناسبة لهذه المناطق؛

ثالثا: هيئة التسيير: في هذا الإطار يمكن أن يمنح التدبير إلى مؤسسة عامة أو إلى شخصية ذات امتياز ويمكن أن تكون مهام جهاز التسيير على الشكل التالي[1]:

- تعريف وتطبيق سياسات المناطق الحرة عن طريق رسائل إعلانية وإعلامية
- خلق إدارة لمراقبة واستغلال المخازن.
- الالتزام بتشغيل أراضي المنطقة.
- شرطة عامة للمنطقة.

فالنسبة للتسيير من طرف مؤسسة عامة، فإن الأمر يتعلق بخلق كيان له شخصية قانونية واستقلال مالي تحت وصاية السلطة العمومية التي يعهد إليها بتسيير إدارة المنطقة الحرة، ونظام التسيير هذا تم إتباعه من طرف عدة دول مثل جمهورية مصر العربية بموجب قانون رقم43 لسنة 1974م المعدل بقانون 32 سنة 1977م فإن تسيير كل منطقة حرة يتم من طرف مجلس إداري يتم اختيار أعضاءه من طرف مجلس إدارة السلطات العامة للمناطق الحرة التي تمثل شخص معنوي تابع لوزارة الاقتصاد والتعاونية الاقتصادية.

أما بالنسبة لتسيير المناطق الحرة من طرف شخصية خاصة تحت نظام الامتياز نورد المثال المتعلق بالمغرب فالقانون المغربي يسمح بتفويض بعض التسهيلات للأشخاص الخاصة ذات امتياز والتي تعمل على السهر على شؤون المناطق الحرة كما جاء به الظهير المتعلق بالمناطق الحرة لطنجة

[1]– أيمن بوراس سليم، طرشي عصام، نفس المرجع الانف الذكر، ص 33.

سنة1961 رقم 1 – 61 426 –ينص في المادة15 منه "أن تسيير المناطق الحرة يمكن أن يمنح سواء للمؤسسات العامة أو الخاصة[1].

المطلب الثالث: الآثار المتوقعة في إنشاء المنطقة الحرة "بلارة: "

يترتب على إنشاء المناطق الحرة العديد من الآثار التي قد تكون ايجابية أو سلبية، حيث سنحاول التطرق للآثار التي كانت متوقعة من انشاء المنطقة الحرة (بلارة) وهذا ما ينطبق على العديد من المناطق الحرة في دول مختلفة:

الفرع الأول: الآثار الإيجابية[2]:

يمكن أن نلخص الانعكاسات الايجابية الناتجة عن مشروع المنطقة الحرة بلارة في النقاط التالية:

1- **العمالة** : يمكن أن تحدث مناصب عمل مباشرة عن طريق الشركات والمؤسسات المستثمرة داخل المنطقة وغير مباشر وذلك بفعل الروابط الخلفية مع الاقتصاد الوطني وتم تقدير مناصب شغل المباشر ب28000 منصب عمل.

2- زيادة العائد من النقد الأجنبي ومصدره الأجور المدفوعة إلى العمال إذ يستفيد العمال الجزائريين من نسبة لا تقل عن10%من أجورهم بالعملة الأجنبية.

- قيمة الإيجار المباني والأراضي والكهرباء والغاز والاتصالات.
- استيراد المواد الأولية والتجهيزات وكل ما تحتاج المشاريع من الأسواق الوطنية والمحددة مسبقا بـ 20%.

3- إدماج إنتاج المؤسسات الوطنية بإنتاج مؤسسات لمنطقة.

4- تطوير وتنمية الخدمات.

5- المساهمة في تحسين وتطوير التكوين بالمراكز التكوين المهني والمراكز العلمية.

6- تنمية المناطق المحاطة بالمنطقة وتحسين مردودية الطاقات المحلية.

7- زيادة حصيلة الصادرات خارج نطاق المحروقات

الفرع الثاني : الآثار السلبية:

ينجم عن إنشاء أي منطقة حرة في العالم بعض السلبيات ولانعكاسات وخاصة في بداية عملها ويمكن إنجازها في[1]:

[1]–. أيمن بوراس سليم، طرشي عصام، نفس المرجع، ص 33

[2]- أوسرير مروان، **دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)**، مرجع سابق ذكره، ص 44.

[1]– اوسرير مروان، نفس المرجع، ص 45.

1- الربح الضائع للخزينة العمومية من المداخيل الجبائية (إعفاء الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات فان الصبغة الجمركية والجبائية والعوائد رأس المال الموزعة).

2 –عدم استقرار المؤسسات الأجنبية المستثمرة بسبب المزايا والحوافز المتوفرة في بلدان أحسن وفي ظل منافسة قوية.

3- اختلاف الأجور والامتيازات بين العمال ومن نفس الكفاءات والمهارات يؤدي إلى عدم استقرار العمال وكذا الاستغلال المنتشر داخل المناطق الحرة بسبب غياب قوانين العمل والنقابات يؤدي إلى انعكاسات سلبية على العمالة.

4- التأثير على البيئة والمحيط حيث نصت المادة13 من المرسوم التنفيذي رقم320/94 المتعلق بالمناطق الحرة على أن توضع كميات الحطام والنفايات ولا سيما النسيجية والجلدية والدائنية والزجاجية والآتية من مواد البناء حيز الاستهلاك بالتراب الجمركي الوطني وهذا ينجم عنه تلوث ويصبح التراب الوطني سلة للنفايات الناتجة عن مشاريع المنطقة الحرة.

خلاصة

وخلاصة لهذا الفصل الذي تناولنا فيه الإطار المفاهيمي للمناطق الحرة سواء من حيث تعريفها أو من حيث أهدافها وأنواعها وأسباب قيام اتفاقيات المناطق الحرة، والعوامل المتحكمة في نجاحها وتطورها بالإضافة إلى ذكر أهم التجارب الدولية المتعلقة بإنشاء هذه المناطق في العالم والإمكانيات الاقتصادية التي تتمتع بها منطقة التجارة الحرة في الجزائر والإطار القانوني التي أنشئت به، والمؤهلات التي تتمتع بها منطقة بلارة من حيث الموقع والإمكانيات لتعرج بعدها الباحثة إلى ذكر التحديات المستقبلية التي تواجه اقتصاديات الجزائر في منطقة التجارة الحرة (بلارة) وكيفية تسييرها والآثار الاقتصادية المتوقعة من أنشائها، حيث يتضح الدور الكبير الذي يمكن أن تمارسه هذه المناطق في تطوير التبادلات التجارية الخارجية للجزائر في حالة توفر الإمكانيات الاقتصادية والموقع الاستراتيجي بالإضافة إلى التشريعات والقوانين التي تسير هذه المناطق، فنجاح أو فشل تسيير مناطق التجارة الحرة يتوقف على العديد من المؤهلات والعوامل والإمكانيات الاقتصادية والحوافز الضريبة والجمركية التي تتضمنها التشريعات المتعلقة بهذا الموضوع.

المبحث الأول: مفهوم التجارة الحرة البينية

تتركز التجارة البينية على المبادلات التجارية بين دول الأعضاء ولهذا سوف نتطرق لمفاهيم التجارة البينية من حيث خصائصها وأسس انشائها و اثرها.

المطلب الأول: مفهوم التجارة البينية.

مصطلح التجارة البينية يضم كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة بين دول الأعضاء في تكتل الاقتصادي وللتجارة البينية معني واسع ويضم كلا من:

- الصادرات والواردات من السلع والخدمات بين دول الأعضاء.
- خلق وتحرير التجارة.
- التجارة بين دول الأعضاء.
- الحركات لرؤوس الأموال بين دول الأعضاء.

كما تعرف التجارة البينية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد والدي يهتم بدراسة للصفقات الاقتصادية الجارية عبر دول أعضاء التكتل وتتضمن الصفقات الاقتصادية ما يلي[1]:

- تبادل السلع والخدمات.
- تبادل النقود زيادة الكفاءة الإنتاجية لدول الأعضاء.
- تبادل عنصر العمل بين دول الأعضاء.

ونستنتج مما سبق أن مفهوم التجارة البينية: هي عملية التبادل التجاري بين الشركاء في تكتل اقتصادي وتعمل على خلق التجارة بين دول الأعضاء وتحريرها من القيود المعيقة لها بين الشركاء من أجل تحقيق أهدفها الاقتصادية كزيادة التخصص وتخفيض الأسعار وزيادة الكفاءة الإنتاجية.

المطلب الثاني: خلق وتحويل التجارة البينية.

تقاس التجارة البينية للدول أعضاء المنطقة التكاملية في إجمالي تجارتها الخارجية،سواء في جانب الصادرات أو جانب الواردات، ويؤخذ مؤشر زيادة المساهمة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية للدول الأعضاء كدليل على خلق وتحويل التجارة البينية

[1]– عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية علي حركة التجارة الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف ،اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية ،2011–2012، ص70

الفرع الأول: خلق التجارة البينية وآثارها.

أولا: خلق التجارة البينية.: يقصد بخلق التجارة البينية باستبدال الإنتاج المحلي بواردات من منتج أكثر كفاءة وأقل تكلفة داخل الاتحاد الجمركي ويؤدي هذا إلي زيادة الرفاهية الاقتصادية ويعتبر نتيجة مفيدة لأحد أشكال التكامل الاقتصادي ويحدث عادة عندما تعتمد الدولة العضو في أحد أشكال التكامل الاقتصادي في استهلاكها لسلعة معينة علي إنتاجه االمحلي غير الكفؤ اقتصادية وذلك قبل قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي ولكن بعد قيام التكامل تقوم هذه الدولة العضو باستيراد هذه السلعة من شركات دولة عضو في الاتفاقية تنتج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة وأقل تكلفة وهكذا نجد أن الإنتاج المحلي غير الكفؤ اقتصاديا لدولة عضو قد توفق وتم استبداله بنفس الانتاجا لاكثر كفاءة اقتصاديا والأقل تكلفة ومن دولة عضو أيضا ونظر لأن هدا الإنتاج لم يستورد من دولة غير عضو قبل قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي فإن الأجانب غير الأعضاء في الاتفاقية لا يفقدون شيئا من صادراتهم[1].

إذن فخلق التجارة هو زيادة حجم التبادل التجاري بين دول المنطقة الجمركية نتيجة تحرير العوائق فيما بينهم ودون أن يؤثر ذلك على تجارة أعضاء المنطقة مع دول خارجها بقدر كبير وعليه يؤثر تأثر ايجابيا على الرفاهية الاقتصادية.

ثانيا: أثر خلق التجارة البينية.: ويعني نقل الإنتاج من المصدر الأقل كفاءة ذو التكلفة المرتفعة الى المصدر الأكثر كفاءة ذو التكلفة المنخفضة داخل التكامل، وبالتالي يترتب على ذلك توزيع وتخصيص أفضل للموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، ونتيجة لدلك يحدث أمران[2]:

- خروج بعض المنتجين المحليين الدين ترتفع تكاليف إنتاجهم عن سعر الاستيراد،واستيراد ما يعوض هدا النقص في الإنتاج المحلي.
- ويعتبر أثر خلق التجارة نافع على المستويين الإقليمي والعالمي، نظرا لما يعود به من نفع على الإنتاج والاستهلاك وتحسين كفاءة الإنتاج

الفرع الثاني: تحويل التجارة البينية وأثرها.

أولا: تحويل التجارة البينية:ويقصد بأثر تحويل التجارة واستبدال بمنتج ذي تكلفة أقل وكفاءة عالية من خارج الاتحاد أو التكاملا لاقتصادي بمنتج ذي تكلفة أعلي وكفاءة أقل داخل الاتحاد، ويؤثر هدا الأثر سلبا على الرفاهية الاقتصادية وتتضح طبيعة هدا الأثر آدا ما تأملنا حقيقة هامة وهي أن الدولة

[1]-.رياض الفرس، كونا حول القمة الاقتصادية العربية، الكويت، 2007، ص07.

[2]-عائشة خلوفي، نفس المرجع الانف الذكر، ص 75.

"أكانت تستورد السلعة "س" من الدولة"ج"قبل تكوين الاتحاد الجمركي وتعتبر الدولة "ج"في هده الحالة هي المصدر الإنتاجي الأكثر كفاءة أي المصدر الإنتاجي الذي يتولى إنتاج هده السلعة بنفقة نسبية أقل، غير إن قيام الاتحاد الجمركي وما يؤدي إليه من إزالة الرسوم الجمركية بين الدولة أ،ب مع الاحتفاظ بسياج جمركي موحد في مواجهة الدولة "ج" سوف يعتبر من تفاوت التبادل التجاري[1].

فالدولة "أ"سوف تقوم الآن باستيراد السلعة "س" من الدولة "ب" وهي الدولة المنتجة للسلعة "س" بكفاءة إنتاجية نسبية أقل أي بنفقة نسبية أعلى مع توحيد التعريفة في مواجهة الدولة "ج،"أصبح في مقدور الدولة "ب" تغذية السوق المحلي للدولة "أ" بكميات من سلعة "س" أرخص نسبيا عليه عما كانت من قبل تكوين الاتحاد الجمركي وهو ما يحول طلب المستهلكين في الدولة أعلي إنتاج الدولة "ب" من السلعة "س" أي إحلال طلب المستهلكين في الدولة أعلي إنتاج الدولة "ب" الأكثر تكلفة بدلا من إنتاج الدولة "ج" الأقل تكلفة وهذه هي صور التميز الجغرافي في فرض الرسوم الجمركية والذي يتخذ في حالتنا نوعا من التفرقة في المعاملة الجمركية بين واردات الدولة "أ" من الدولة "ب" وهي الدولة العضو في الاتحاد الجمركي وواردتها من الدولة "ج" الغير العضو في الاتحاد لجمركي[2].

ثانيا: إثر تحويل التجارة البينية:ويحدث هذا الأثر عندما تستبدل واردات أقل تكلفة من خارج الاتحاد الجمركي بواردات أعلى تكلفة من بلد عضو في الاتحاد وهذا الأثر يخفض الرفاهية لأنه ينقل الإنتاج من المنتجين أكثر كفاءة خارج الاتحاد إلى منتجين اقل كفاءة داخل الاتحاد[3].

المطلب الثالث: أسس قيام التجارة البينية.

يتوقف مدى نجاح التجارة البينية بين الدول الأعضاء في أي تكتل اقتصادي على مجموعة من العوامل والتي نوجزها في الآتي:

الفرع الأول: الحواجز التجارية: جمركية وغير جمركية.

تتأثر التجارة البينية بين الدول الأعضاء إلى حد كبير بمدى وجود الحواجز التجارية التي تعيق تدفق السلع بينها، وهذه الحواجز كانت في السابق في معظمها عبارة عن تعريفات جمركية. لكن في العقود

[1]– بن دبكة، طعبلى الصادق، هارون محمد سليمان، **دور التجارة البينية في تفعيل التكامل الاقتصاديدراسة حالة: الاتحاد الأوروبي نموذجا**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، **جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي، 2018، ص 07.**

[2]- بن دبكة، طعبلى الصادق، هارون محمد سليمان، نفس المرجع، ص08.

[3]-بن دبكة، طعبلى الصادق، هارون محمد سليمان، نفس المرجع، ص 08.

الأخيرة برزتحواجز جديدة غير جمركية تتمثل في نظام حصص الاستيراد، وقيود على الصادرات، وإعانات التصدير والمواصفات الفنية، والمتطلبات البيئية، والمعايير الصحية[1].

الفرع الثاني:اختلاف الهياكل الاقتصادية للدول.

كلما كانت هياكل الإنتاج مختلفة بين الدول الأعضاء كلما كان لذلك أثرا إيجابيا على التجارة البينية كونها تعكس تنوع المنتجات التي من الممكن تبادلها والتي تشبع حاجات مختلفة لمواطني هذه الدول[2].

الفرع الثالث:اتفاقيات تجارية ومعاملة تفضيلية.

تعزز اتفاقيات التجارة الحرة سهولة انسياب التجارة البينية بين الدول الأعضاء من خلال احتواءها على

عدد من المكونات والآليات مثل: معاملة تفضيلية للسلع والخدمات المنتجة في الدول الأعضاء، تحديد حقوقوواجبات الأعضاء، ووضع آليات لحل النزاعات التجارية، وتوحيد المعايير والمقاييس الفنية للصادرات[3].

الفرع الرابع: الميزة النسبية.

يقصد بالميزة النسبية مدى كفاءة دولة معينة في إنتاج السلع والخدمات أكثر من غيرها. وتعتمد الميزة النسبية كذلك على مدى تمتع الدولة بموارد اقتصادية سواء بشرية أو طبيعية مما يؤهلها للتخصص في إنتاجها وبالتالي تصديرها.[4]

الفرع الخامس: البنية التحتية.

تحتاج عملية نقل السلع بين الدول الأعضاء إلى بنية تحتية متطورة يمكن الاعتماد عليها في عمليات التصدير والاستيراد والنقل والتخزين. وهذا يشمل شبكات النقل البري والمطارات والموانئ وشبكات الكهرباء والماء.

الفرع السادس: شبكات النقل والتوزيع والتسويق.

من الأمور التي تعيق التبادل التجاري الدولي عدم كفاءة نظم النقل والتوزيع والتسويق الداخلي في الدول المستوردة. فمجرد إدخال السلع داخل الحدود الجغرافية للدولة المستوردة لا يضمن بالضرورة

[1]– عائشة خلوفي، نفس المرجع السابق، ص 76

[2]– عائشة خلوفي، نفس المرجع السابق، نفسر الصفحة

[3]– عائشة خلوفي، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة

[4]– عائشة خلوفي، نفس المرجع السابق، ص 77.

وصولها إلى المستهلكين بالسرعة والكميات والأسعار المناسبة. فهناك دور كبير للموزعين المحليين من تجار جملة وتجزئة ووكالات إعلان ووسائل إعلام، وشبكات توزيع.

المطلب الرابع: أهم التجارب العالمية في مجال اتفاقيات التجارة البينية

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي وتفعيل التجارة البينية وأصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من الدول العالم حتى أصبح يسمي منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية، وسوف نتطرق الي أهم ثلاثة تكتلات اقتصادية فيالعالم فيما يلي:

الفرع الأول: التكتل الاقتصادي منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا.

يمثل تكتل النافتا الاقتصادي أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تقريبا بحجم اقتصاد يقارب 07 تريليونات دولار عند النشأة، وعدد منتجين ومستهلكين يناهز 360 مليون نسمة، كما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي 760 ملياردولار، وحجم التجارة الخارجية 1017 مليار دولار عام 1991 ناهيك عن الإمكانات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الامريكية من مستويات تكنولوجية وصناعات متقدمة وثروات طبيعية وقدرات مالية هائلة، وإذا تفحصنا أهداف الاتحاد نجدها لا تختلف كثيرا عن أهداف الاتحاد الاوربي، فهي بعد تحقيق اقتصاد قوي للدول الأعضاء تعطي كل أولوياتها لتعزيز القدرة التنافسية مع التكتلات الاقتصادية الاخرى الصاعدة على المستوى العالمي وبالخصوص الاتحاد الأوربي[1].

وقد تضاعفت التجارة الأمريكية مع شركائها في اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية أكثر من ثلاثة أضعاف منذ بدء نفاذ الاتفاق، لديها زيادة أسرع من التجارة مع بقية العالم، ومنذ عام 1993 نمت التجارة مع المكسيك أسرع من التجارة مع كندا أو مع البلدان غير نافتا، في عام 2011 التجارة الثلاثية بين شركاء نافتا وصلت على عتبة تريليون دولار، وفي عام 2006 كانت كندا السوق الرائدة بينما جاءت المكسيك في المرتبة الثالثة، وتحتل البلدين 34 من إجمالي صادرات الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2016 أما الواردات، كندا والمكسيك المرتبة الثانية والثالثة على التوالي، كما يشكلان البلدان 26%من واردات الولايات المتحدة في عام 2016[2].

[1]– جاسم محمد القاسمي، **أفاق التنمية والتكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية**، مؤسسة شباب الجامعة، ،1999، ص65.

[2]– سامي عنيفي، حاتم، **التجارة الخارجية بين النظير والتنظيم**، ط 02 ،ج02 القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،1994، ص222.

اتبعت الاتفاقية أساليب عدة لتحرير التجارة في إطار التكتل وتضم[1]:

- بالنسبة للتعريفة الجمركية: تتم ازالتها دفعة واحدة، أو بالتدرج على مدى فترة زمنية متفق عليها للسلع على 15عاما.
- إزالة القيود المفروضة على الاستثمار، حيث يتمتع المستثمرون من الدول الثلاث بنفس المعاملة.
- تحري تجارة في الخدمات ومنح المعاملة متساوية لموردي الخدمات والمتخصصين من الدول الثلاث لتسهيل منح التراخيص عمل المتخصصين.
- حماية حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك حماية إنتاج الادبي وتسجيلات وبرامج الكمبيوتر... إلخ.

الفرع الثاني:التكتل الاقتصادي جنوب شرق آسيا الآسيان.

لقد نجحت الدول الآسيوية في التطور والنمو اقتصادي بإنشاء التكتل الاقتصادي يشمل عشر دول هي:اندونيسيا،بروناي،تايلاند، سنغافورة،فيتنام، كمبوديا،لاوس،ماليزيا، ماينمار بورما سابقاوتعود نشأة هدا التكتلإلى08 أوت 1967 كنوع مكن الحلف السياسي لمواجهة الحركات الشيوعية الساعية إلى السيطرة علي الحكم المنتشرةانداكفي دول جنوب شرق آسيا،خاصة فيتنام،كمبوديالاوس، بروما، ومبادرة من خمس دولهي:ماليزيا،اندونيسيا،سنغافورة،تايلاند، الفلبين، والتي انضمت إليها بورنادي في سنة، 1984 إذ كان تركيز هذا التكتل في البداية على التنسيق السياسي لتتجاوزه بعد دلك إلى التعاون الاقتصادي بين أعضائها، في مجال تحرير التجارة البينية وتنفيد سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة[2].

ولقد تجلي التكامل الاقتصادي لدول التكتل في عام 1977 من خلال الاتفاق على إنشاء منطقة التجارة تفضيلية تعطي هامش أفضلية من 10% إلى 50%علي الواردات البينية لدول التكتل هذه الموارد اتتنحصر في مجموعة من المنتجات محددة في قائمة مقترحة من قبل الأعضاء، ولزيادة تعميق مجالات التكاملا لاقتصادي والتبادل التجاري بين دول التكتل قررت هذه الأخيرة إنشاء منطقة التجارة الحرة في عام 1992 وفي غضون 15عاما تهدف إلى وضع التكتل كقاعدة إنتاجية تنافسية موجهة إلى خدمة السوق العالمية وذلك بتوسع نطاق التجارة البينية وإتاحة إمكانية التخصص، ولهذا فقد اتفق على تخفيض الرسوم الجمركية إلى أقل من 05% في مرحلة من 07 إلى 10 سنوات وهذا

[1]- جاسم محمد القاسمي، نفس المرجع السابق، ص82.

[2]– أسامة المجدوب، **العولمة الإقليمية "مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"** دار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط 02،2001،ص73.

بالنسبة للسلع الرئيسية في مقدمتها الأرز والنفط أما بالنسية لباقي السلع فيتم التخفيض من 08 إلى 15 سنة[1].

وقد التزمت بلدان هدا التكتل بزيادة خفض الرسوم الجمركية على السلع المنتجة دخل الاسيا من 05%إلى تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا، بعمل مشترك يقوم علي روح التكامل والتكافؤ الاقتصادي والمشاركة من اجل ضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسيو الإقليمي. بالرغم من أن التعاون الاقتصادي بين دول الآسيان قد بدأ في إطار ضيق ومحدود، لنشاطات متعلقة بالغذاء والطاقة والنقل وأجهزة الاتصال والزراعة والسياحة فحقق التعاون بينهم احتياطي غذائي آسيوي إلا أن البداية الحقيقة لآليات التعاون الاقتصادي جاءت في الوقت الذي عقدت في قمة"بالي" بإندونيسيا عام 1976 وتم تشكيل ثلاث ليجان رئيسية هي[2]:

- المشروعات الصناعية (للآسيان)I.P. S ؛
- المنطقة الصناعية المغلقة1.
- منطقة آسيا للتجارة الحرة" آفتا" التي أنشئت في 28 جانفي 1992 والتي تتضمن التعريفات الشائعة الفعالة التفضيلية (CEPT)"لتعزيز التدفق الحر بين السلع بين الدول الأعضاء،وأسست آسيان على ثلاث ركائز وهي:
- الاسيان السياسية والأمنية المجتمعة APSC
- ومجموعة الاسيان الاقتصادية AEC
- ومجموعة الاسيان الاجتماعية والثقافية ASC

الفرع الثالث: التكتل الاقتصادي الإقليمي لجنوب إفريقيا الكوميسا :

فأفريقيا قارة تتباين فيها الكثافة السكانية من منطقة إلى منطقة أخرى ، كما يتنوع فيها المناخ ويتباين فضلا عن تنوع سطحها من حيث قابليته للزراعة واستخراج المعادن ، وقد بدأت الإرهاصات الأولى لتكوين هذا التجمع في ماي 1996 عندما اجتماع المجلس الوزاري للدول الأفريقية المستقلة سياسيا في شرق وجنوب القارة الأفريقية،وفي أكتوبر سنة 1965 لعقد هدا الاجتماع بهدف تشجيع التكامل

[1]– سكينة حملاوي، **انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية دارسة حالة اتحاد الاوربي أزمة اليورو**: رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد، 2016– 2017، ص110–111.

[2]–عائشة خلوفي، مرجع سابق، ص 73– 74.

الاقتصادي الإقليمي، على تكوين مؤسساته مند إنشاء منطقة التفضيلية في عام1981 وعدد دول الاعضاء فيها 21 دولة[1].

تعتبر التجارة البينية بين دول الكوميسا من المؤشرات الهامة والأساسية والتي لها دلالتها، لقياس مدى فعالية ونجاعة أي تكتل اقتصادي، أن إجمالي التجارة البينية (صادرات، واردات) قد عرف تزايدا ملحوظا من حوال 9074.1 مليون دولار سنة 2007 إلى14329 مليون دولار سنة 2008، حيث بلغ إجمالي الصادرات البينية 520.3 مليون دولار سنة 2007 ليصل سنة 2008 إلى 6985.7 مليون دولار، وذلك بنسب تتراوح ما بين4.21%و4.44%من إجمالي صادرات دول التجمع إلى العالم الخارجي، ومن ناحية أخرى وصل إجمالي الواردات البينية سنة 2007 إلى 4553.8 مليون دولار ليرتفع سنة 2008 إلى 7343.7 مليون دولار، وذلك بنسب تتراوح ما بين 4.74% إلى 4.84%من إجمالي صادرات دول التجمع إلى العالم الخارجي، ومن الملاحظ أيضا أن أهم الدول التي تقوم بأعلى معدلات التجارة البينية نجد مصر بـ2834 مليون دولار وكينيا بـ2066.6 مليون دولار وزامبيا بـ1635.7 مليون دولار وغيرها وهذا ما يؤكد دور أهمية الدول في زيادة ونمو حجم التجارة البينية وتجسيدا لتفعيل آلية التكامل الاقتصادي، وبالرغم من الإمكانيات الهائلة للكوميسا فإن حجم التجارة البينية لايزال دون المستوى حيث لم يتعد حجمها نسبة 4.63%من إجمالي التجارة مع العالم، وهي نسبة ضعيفة في مجموعة اقتصادية لها مقومات هالة.[2]

وتتميز الكوميسا بمستويات منخفضة من الترابط الاقتصادي بين الدول الأعضاء، فيها يحد من إمكانيات التكامل الاقتصادي الذي تقوده التجارة، على الرغم من النمو الكبير في التجارة بين الكوميسا في السنوات الأخيرة، تمثل التجارة البينية الإقليمية حوالى 2%فقط من إجمالي تجارة الكوميسا، ومع ذلك، فإن مستوى التجارة داخل المنطقة في الكوميسا غير مواتية لمستويات التجارة البينية الإقليمية في ترتيبات التكامل الإقليمي الأخرى،سواء في الداخل أو خراج أفريقيا، فضعف البنية التحتية ذو صلة بالتجارة في المنطقة[3].

[1]- بن دبكة، طعبلى الصادق، هارون محمد سليمان، مرجع سابق، ص 24

[2]– ولد محمد عيسى محمد محمود، معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية دراسة حالة الكوميسا، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد10، 2012، ص26.

[3]– حملاوي سكينة،مرجع سابق،ص135

المبحث الثاني: واقع التبادل التجاري الجزائري البيني مع مناطق التجارة الحرة.

نتطرق في هذا المبحث إلى واقع التبادل التجاري البيني الجزائري مع مناطق التجارة الحرة في كل من المنطقة العربية الكبرى، المنطقة الاورو متوسطية، بالإضافة إلى منطقة الإفريقية.

المطلب الأول: أثر منطقة التجارة الحرة العربية على التجارة الخارجية للجزائر مع دول المنطقة

تتميز العلاقات مابين الدول العربية بأنها علاقات متميزة، وذلك باعتبارها دول متجانسة تاريخي وجغرافيا وحضاريا وثقافيا، وهو ما يجعلها تسعى إلى تحقيق مصالح اقتصادية وتجارية مشتَّركة في شكل اتفاقيات،للقضاء على مختلف المشاكل والعقبات،ومواجهة التحديات والتطورات الاقتصادية العالمية، الأمر الذي جعل من هذه الدول تقوم بإنشاء منطقة التجارة العربية الحرة التي انضمت إليها الجزائر، نظرا للدور الاقتصادي الهام الذي تلعبه هذه المنطقة الاقتصادية[1].

الفرع الأول: اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانضمام الجزائر إليها:

تعرف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على أنها اتفاق متعدد الأطراف يهدف إلى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني مابين الدول العربية خلال فتَّرة زمنية محددة بـ10سنوات،وذلك باستخدام أسلوب التخفيض المتدرج بنسبة 10%سنويا على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، مع إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تحد من تدفق السلع العربية ما بين الدول الأطراف في المنطقة[2].

انضمت الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مطلع سنة 2009بعد أن أودعت لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة تفيد بذلك، واتخذت الخطوات التنفيذية المصاحبة لذلك من خلال إبلاغ المنافذ الجمركية تطبيق الإعفاء الكلي على السلع العربية المنشأ والمستوردة إلى الجزائر، وكانت الجزائر قد صادقت على اتفاقية تنمية وتيستَ التبادل التجاري بتُ البلدان العربية

[1]– فراس سيور، قواعد المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة جامعة تشرين لمبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36 ،العدد 05، ،2014، ص482.

[2]- ربيعة حملاوي، نجاح منصوري، مستقبل منطقة التجارة العربية الحرة في ظل اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية، **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة بسكرة، العدد (33)، جانفي 2014، ص 139.

بتاريخ 03 أوت2004وأعلنت أنها بصدد استكمال إجراءات التحاقها بمنطقة التجارة الحرة العربية منذ سنة 2005بمناسبة انعقاد القمة العربية في الجزائر،إلا أن الأمر قد تأخر إلى مطلع سنة 2009بحجة أن الموضوع كان لا يزال قيد الدراسة لدى السلطات العليا في البلاد. بالمقابل، شرعت البلدان العربية الأخرى الأعضاء في المنطقة في منح السلع الجزائرية المعاملة التفضيلية المطبقة في إطار المنطقة بداية من الفتح من مارس2009[1].

تم وضع نقطة اتصال على مستوى وزارة التجارة لتسيير ومتابعة البرنامج التنفيذي، التي تعمل بالتنسيق مع نقاط الاتصال الأخرى للدول الأعضاء في المنطقة وكذا الأمانة العامة للجامعة العربية. تتولى " لجنة التقييم والمتابعة " التي تم إنشاؤها على مستوى الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (والتي تضم إضافة إلى القطاعات المعنية جمعيات أرباب العمل) متابعة المنطقة العربية للتبادل الحر[2].

هذا الاتفاق من شأنه أن يسمح للجزائر بتنويع مورديها، إلى جانب اعتبار المنطقة العربية سوقا مهمة بالنسبة للجزائر، ولعل أهم الأهداف المتوخاة من هذا الانضمام ما يلي[3]:

- تنويع مزودي الجزائر من السلع، وولوج المنتجات الجزائرية خارج المحروقات من النفط والغاز – السوق العربية،والرفع من فاتورة التصدير خارج المحروقات.
- التخفيف من حدة التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، وتشجيع الاستثمارات العربية المباشرة من وإلى الجزائر،وتحفيز الشراكة البينية ضمن الفضاء العربي، فتح أسواق جديدة للمنتجات الجزائرية.
- تدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية، وخدمات استقرار الأسعار ووفرة العرض.
- تجنب الازدواج الضريبي للتخفيف من الأعباء المالية وتشجيع التبادل البيني.

الفرع الثاني: متطلبات تعزيز التجارة العربية البينية

لتعزيز التجارة العربية البينية يتطلب ذلك توفر العديد من المتطلبات والتي تتمثل في ما يلي[4]:

---

[1]– توات عثمان، عية عبد الرحمن، «تطور التجارة الخارجية للجزائر مع البلدان العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية»، **مجلة بحوث اقتصادية**عربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، مصر، العددان 53 – 54 /شتاء – ربيع سنة 2011، ص.119.

[2]– وزارة التجارة الجزائرية، **منطقة التبادل العربي الحر**، https://www.commerce.gov.dz/ar،تاريخ الاطلاع :03 2023/06علىالساعة 18:15

[3]– زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الواقع، المعوقات، الآفاق)، مجلة الاقتصاد والإدارة**، جامعةمعسكر، الجزائر، العدد ، 08 أفريل ،2016، ص.201.

[4]- ماهية التجارة العربية البينية، https://tijaratuna.com / ، تاريخ الاطلاع: 2023/06/03 على الساعة: 19:45

- تقليص ثم إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية التي فشلت في حماية الصناعات المحلية.
- إنشاء منطقة التجارة الحرة، تحمي حقوق أعضائها في المحافل الدولية، وتطورها لتصبح اتحاد جمركي؛
- بالإضافة إلى ذلك التنسيق بين البلدان العربية بشأن التخصص في الإنتاج حسب الأحوال الاقتصادية لكل بلد، إذ أن وجود منطقة تجارية حرة مع إنتاج سلع قليلة ومتشابهة في عدة بلدان عربية يؤدي إلى منافسة حادة دون الحصول على نتائج إيجابية؛

- ضرورة إشراك القطاع الخاص العربي في عملية اتخاذ القرارات باعتباره يلعب دوراً اساسياً في تحقيق وتنمية التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، وذلك من خلال اشراكه في المفاوضات التجارية وتشجيعه على الاستثمار في البلدان العربية؛

- أيضا اتخاذ التدابير اللازمة لتفعيل التجارة البينية من خلال الإسراع باستكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتهيئة المناخ المناسب لزيادة حجم التجارة العربية البينية وإزالة العقبات التي تعترض نموها وسن التشريعات التي تضمن انسيابها؛

- كذلك العمل على استغلال جميع المزايا والفرص التي تتيحها منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى بهدف المضي قدماً لإقامة سوق عربية مشتركة. وبناء اقتصاد عربي مزدهر من خلال إقامة المشاريع التنموية وتوفير فرص العمل المناسبة والانفتاح على العالم الخارجي.

الفرع الثالث: التجارة البنية الجزائرية مع دول اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى:

عرفت التجارة البينية الجزائرية مع دول اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى العديد من المراحل سنحاول ذكرها في ما يلي:

1- قبل حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008[1]:

فيما يخص التبادل التجاري بينٌ الجزائر والدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الوضحة في الجدول رقم (09) فقد كان التبادل التجاري متواضع إذا ما قورن بالتبادل التجاري بينٌ

[1]- توات عثمان، عية عبد الرحمن، نفس المرجع السابق، ص 121.

الجزائر والمناطق الاقتصادية الأخرى، بحيث بلغ حجم الصادرات الجزائرية البينية سنة 2005حوالي1040مليون دولار وبنسبة 2%من الصادرات الجزائرية الإجمالية، لترتفع هذه القيمة تدريجيا وبشكل طفيف إلى غاية2408.7مليون دولار سنة 2008وبنسبة 3%من الصادرات الجزائرية الإجمالية أما الواردات البينية الجزائرية فقد بلغ حجمها سنة 2005حوالي 639مليون دولار وبنسبة 3.1%من الواردات الجزائرية الإجمالية وقد تميزت بحالة عدم الاستقرار بنّ الارتفاع والانخفاض إلى أن بلغت سنة 2008حوالي 682مليون دولار أي بنسبة1.7%من الواردات الجزائرية الإجمالية.

الجدول رقم (09) التجارة البينية الجزائرية خلال الفترة 2005-2008الوحدة: مليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008
صادرات الجزائرية البينية	1040	1106.2	1025.5	2408.7
% من الصادرات الإجمالية	0.02	0.02	0.017	0.03
الواردات الجزائرية البينية	639	725	597.3	682
% من الواردات الإجمالية	0.031	0.033	0.021	0.017

المصدر: الإحصائيات السابقة لبرنامج تمويل التجارة العربية.

2- بعد حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008:

الآثار السلبية للازمة المالية العالمية أدى لانخفاض في قيمة الصادرات الجزائرية البينية الموضحة في الجدول رقم (10) إلى 1421.1مليون دولار سنة 2009 أي بنسبة 2.1%من الصادرات الإجمالية، أما الواردات البينية فقد واصلت بالارتفاع وذلك بسبب دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ وبالتالي قيام الجزائر بإعفاء المنتجات العربية من الرسوم الجمركية[1].

التحسن الطفيف لأسعار المحروقات أدى إلى ارتفاع في حجم الصادرات البينية تدريجيا إلى غاية 3286.7مليون دولار سنة 2014أي بنسبة 5.2%من الصادرات الجزائرية الإجمالية، أما الواردات الجزائرية البينية فقد ارتفعت إلى غاية 2549.4مليون دولار سنة 2014وبنسبة 4.3 %من الواردات الجزائرية الإجمالية، الصدمة النفطية سنة2014أدت إلى انخفاض في أسعار المحروقات مما أدى إلى تراجع في الصادرات الجزائرية البينية إلى غاية 1406.6مليون دولار سنة2017لترتفع هذه القيمة مع التحسن الطفيف في أسعار النفط إلى 2107.9مليون دولار سنة2018[2].

[1]- ربيعة حملاوي، نجاح منصوري، نفس المرجع السابق، ص 142.
[2]- ربيعة حملاوي، نجاح منصوري، نفس المرجع نفس الصفحة.

من جانب الواردات الجزائرية البينية الصدمة النفطية وانخفاض في أسعار المحروقات والتي أدت إلى تراجع في مداخيل المحروقات مما أدى إلى انخفاض في قيمة الواردات البينية إلى 1680.4مليون دولار سنة 2017وبنسبة 3.6 %من الواردات الجزائرية الإجمالية، لتشهد هذه القيمة ارتفاع طفيف لتصبح 2051.8مليون دولار سنة2018أي بنسبة 4.4%من الواردات الإجمالية.

الجدول رقم (10) التجارة البينية الجزائرية خلال الفترة 2009-2018الوحدة: مليون دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
صادرات الجزائرية البينية	1421.1	1976.7	2396.4	2988.1	2975.1
% من الصادرات الإجمالية	0.031	0.034	0.032	0.041	0.045
الواردات البينية الجزائرية	851.1	1041.4	2415.7	2170.4	3262.7
% من الواردات الإجمالية	0.021	0.025	0.051	0.043	0.059
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
صادرات الجزائرية البينية	3286.7	2088.1	1574.2	1406.6	2107.9
% من الصادرات الإجمالية	0.052	0.055	0.052	0.039	0.051
الواردات البينية الجزائرية	2549.4	2468.6	1838.6	1680.4	2051.8
% من الواردات الإجمالية	0.043	0.047	0.039	0.036	0.044

المصدر :الإحصائيات السابقة لبرنامج تمويل التجارة العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، لسنة 2016 برنامج تمويل التجارة العربية، إحصائيات لسنة 2020

الفرع الرابع: المعوقات التي تواجه التجارة الجزائرية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية

تواجه التبادل التجاري الجزائري مع دول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مجموعة من العقبات و التي كانت حائلا أمام الزيادة في حجم التبادل التجاري وتنميته.

(أ) معوقات التبادل التجاري العربي البيني.

المعوقات السياسية[1]:

- تباين الأنظمة الاقتصادية للدول العربية، فبعضها يهيمن فيها القطاع العام والبعض الآخر يهيمن فيها القطاع الخاص، مما يجعل آلية التعاون والتعامل بينٌ القطاعينٌ عبر حدود الدول غير منتجة، وغير فعالة في زيادة التبادل التجاري، وبالإضافة إلى ذلك فإن قرارات الاقتصادية والتجارية لمعظم الدول العربية، تتأثر بتوجهات حكوماتها بشكل عام.

[1]- ولاشي ليلى، **التجارة العربية البينية واقع وآفاق**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة ،1الجزائر، مجلد(06) ،العدد 25 ،2ديسمبر 2016، ص، 423

- ارتباط الدول العربية سياسيا مع بقية دول العالم، بروابط وتحالفات سياسية واتفاقيات اقتصادية وبدارية ومشاريع مشتركة إلى جانب تلقيها مساعدات والمنح والقروض مع دول مختلفة جعل العلاقات الاقتصادية، والتجارية مع دول العالم أقوى من نظيرها مع الدول العربية.

المعوقات الاقتصادية[1]:

- صعوبة التنسيق الاقتصادي بنٌ الدول العربية، ويرجع ذلك إلى تفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادي، واختلاف الدول العربية من حيث الأنظمة والتشريعات التجارية والجمركية، وهي أمور يترتب عليها تضارب السياسات الاقتصادية، وتؤدي إلى صعوبة تنفيذ القرارات المشتركة.
- انعدام الشفافية ونقص المعلومات حول التعامل التجاري بنٌ الدول العربية الأعضاء في المنطقة، فيما يخص الإفصاح عن الإجراءات الإدارية والسياسات الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن تتخذها الدول الأعضاء في المنطقة، كأن تقوم مثلا بعض الدول أعضاء المنطقة باتخاذ إجراءات أو القيام بإحداث تغييرات في عملية التقييم الجمركي لأغراض حمائية،أو القيام بعقد اتفاقيات اقتصادية ثنائية، ولا يتم إعلام الدول الأخرى الأعضاء في المنطقة بهذه الإجراءات والسياسات.
- عدم شمول قطاع الخدمات في البرامج التنفيذي للمنطقة على الرغم من دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماع إلى تحرير تجارة الخدمات، لما تحتله من أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي العربي.
- عدم اكتمال البنى التحتية في الدول العربية وذلك على صعيد المراكز الحدودية الجمركية ومختبرات الفحص وأماكن الوقوف والانتظار بالنسبة للشاحنات.
- طول فترة بقاء الشاحنات المحملة بالسلع في المراكز الحدودية بحجة معاينة البضائع والتفتيش، الأمر الذي ينعكس سلبا على جودة المواد الغذائية والبضائع سريعة التلف.
- صعوبة تنقل الأفراد ورؤوس الأموال بنٌ الدول العربية.
- تعدد الفحوصات التي تخضع لها المنتجات وتأخر ظهور نتائجها مع ارتفاع تكلفتها وعدم اعتماد نتائج فحص الجهات في بلد المنشأ[1].

[1]– عمر يوسف عبد الله، **المنطقة العربية للتبادل الحر**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة وهران، الجزائر، سنة 2012–2013.ص.88

- عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة وشبكة نقل برية أو بحرية منتظمة بنّ الدول العربية تربط المشرق العربي بالمغرب العربي وعدم التزام بعض الدول الأعضاء بتطبيق قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة بتنفيذ ما يصدر من قرارات وأحكام والتي تتعلق بالمنطقة.
- قصور بعض الأنظمة المصرفية على توفرً الخدمات اللازمة لحاجات التبادل التجاري إضافة إلى عدد من القوانينّ التي تحكم بيئة العمل المصرفي في بعض البلدان والتي لا تراعي الديناميكية التي تنتجها العمليات التجارية من جهة ومن جهة أخرى فهي لا زالت بخلق حواجز أمام التحويلات المصرفية، من حيث تشديد إجراءات الائتمان فيما بينّ الدول العربية وعدم تنسيقها مع بعضها البعض.

(ب) المعوقات التي تواجه التجارة الجزائرية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[2]:

- **ضعف التسويق:** حيث تعتبر من العقبات التي تواجه التجارة الجزائرية، حيث لا يوجد فكر تسويقي بالمفهوم الحديث يشمل جميع مراحل تسويق المنتوج، بداية من الإنتاج والتكييف والتخزين، ونهاية بالتوزيع وضمان الخدمات ما بعد البيع، فهناك غياب شبه كلي للهياكل التي ترتكز عليها عملية التصدير، فلطالما كان ضعف مستوى التوضيب، عائق المؤسسات المصدرة بشكل يحد من قدرتها التنافسية؛
- **البيروقراطية:** تعتبر البيروقراطية التي تطال إجراءات التصدير من أهم المشاكل التي يتلقاها المصدر، حيث يواجه عدة عراقيل يكون سببها في الظاهر طبيعة الإجراءات لكن في باطنها هناك البيروقراطية الإدارية السائدة وسوء التنظيم،بالإضافة إلى العمل بالأساليب التقليدية، التي تبتعد عن تكنولوجيا المعلومات، مما يصعب مهمة المصدر و يطيل الإجراءات التصدير؛
- **انخفاض مستويات الجودة:** وذلك باعتبار أن المنتجات الجزائرية لا زالت تعاني من انخفاض في مستوى الجودة والنوعية مقارنة بنوعية نفس المنتجات المنافسة في الأسواق الخارجية، مما يضعف من قدرتها التنافسية، والسبب في ذلك أساسا إلى التخلف التكنولوجي الذي تعاني منه

[1]– المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الابراد العربي لتنمية الصادرات الصناعية، **انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تنمية التجارةالعربية البينية**، المائدة المستديرة حول تعزيز وتنمية التجارة البينية العربية، فندق سوفتيل، القاهرة ، جمهورية مصر العربية، 16– 15أكتوبر ،2012، ص8– 11.

[2]– رضا زروت، **السياسة الفلاحية في الجزائر ودورها في ترقية هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2،الجزائر، سنة ،2018–2019ص.44

معظم المؤسسات الجزائرية، باعتبار أن التكنولوجيا هي الأداة الوحيدة القادرة على الرفع من تنافسية المنتجات المحلية في الأسواق سواء كانت الدولية أو المحلية[1].

- **هشاشة البنية التحتية:** إن حالة ووضعية البنية الأساسية لها تأثير كبير وتتضمن هذه البنية شبكات النقل (الطرق،الموانئ، المطارات والسكك الحديدية)، شبكات الاتصال السلكية ولا سلكية، لهذا حاولت الجزائر استغلال البحبوحة التي عاشتها لعدة سنوات نتيجة ارتفاع أسعار البترول في تشييدها للمنشآت القاعدية، إلا أن وتيرة هذه الانجازات كانت بطيئة.
- عدم رغبة الشركات اقتحام لرال التصدير مع توفر سوق داخلية لرزية، فاعتمادها على الريع ووجود سوق محلية واسعة ومربحة لم يحفزها للتصدير، ما دام السوق المحلية كفيلة بتصريف منتجاتها[2].
- **مشاكل اللوجستيك:** إن النقائص والتأخر الملحوظ في سلسلة اللوجستيك هو أهم معيق للتجارة الجزائرية مثلمشاكل تخزين الحاويات وارتفاع في تكلفة الخدمات اللوجستية مقارنة بما هو موجود في دول المنطقة[3].

المطلب الثاني: انعكاسات التجارة الحرة الافريقية على التجارة البينية الافرو-جزائرية

مع دخول الجزائر وابرامها لاتفاقية التجارة مع المنطقة الحرة الافرو- جزائرية تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف واقتناص الفرص، بالإضافة إلى التعرف على الافاق المستقبلية للتجارة الحرة الافرو- جزائرية وانعكاساتها على الجزائر.

الفرع الأول: تعريف اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية وأهدافها:

منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية هي مشروع من أجندة 2063 -لإنشاء سوق قاري، تأسست في عام 2018بموجب اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية، و تعد هذه المنطقة أكبر مناطقالتجارة في العالم من حيث الدول المشاركة، حيث أنها ستًبط 1.3مليار شخص في 55دولة، بناتج لزلي إجمالي

[1]- رضا زروت، نفس المرجع السابق ذكره، ص 45.

[2]- سارة دريدي، **التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الاقتصاد العالمي-الوضع الراهن وتحديات المستقبل** -، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة ،2الجزائر، سنة ،2016-2017، ص ص 254-255.

[3]- سارة دير، نفس المرجع، ص 255.

قيمته3.4تريليون دولار أمريكي. إذ صادقت عليها44دولة أفريقية. تضم حاليا 1.2مليار نسمة، ومن المتوقع زيادة عدد مستهلكيها إلى 2.5مليارنسمة بحلول العام ،2050بحسببيان الاتحاد الأفريقي[1].

الشكل رقم (02): **البلدان الممضاة وغير الممضاة على اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية والدول التي أودعت صك للتصديق**

Source :https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34139/9781464815591.pdf

وتتمثل أهداف اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية فيما يلي[2]:

- تشجيع التجارة بين دول القارة وجذب المستثمرين.
- الدخول في شراكات كبيرة بين المؤسسات الاقتصادية بين الدول المختلفة لخلق الكيانات اقتصادية كبيرة تساعد على تسريع وتيرة النمو بالقارة.
- الزيادة من حجم وفاعلية الاستثمار، وتوفير فرص العمل، ومضاعفة القيمة المضافة لثروات القارة.

[1]– تحليل إخباري: منطقة التجارة الحرة الافريقية خطوة محورية مهمة على طريق التكامل والتعاون الاقتصادي بالقارة السمراء منقول منالموقع: http://arabic.news.cn/2019-07/10/c_138212864.htm بتاريخ 02 جوان 2023، على الساعة 15:50

[2]– عمرو خليل، اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية–خطوة حاسمة نحو التكامل الاقتصادي، المركزالعربيللبحوث والدراسات منقولمنالموقع:http://www.acrseg.org/41269 بتاريخ 5 جوان 2023على الساعة: 22:10

- خطوة محورية مهمة، تعقبها خطوات أخرى مثل التحول إلى اتحاد جمركي،على أمل أ ن تتمكن مستقبلا من إقامة السوق الأفريقية المشتَركة، والتي تسمح بتنقل الأموال والأشخاص والاستثمارات بسهولة.
- إن المنطقة تضمن استخدام موارد القارة بشكل فعال وأكثر أمانا.
- والهدف في المرحلة الأولى هو إلغاء الرسوم الجمركية عن90%من البضائع، فيما يتم إلغاء الرسوم عن 7% من البضائع المتبقية في مرحلة أطول يعود للدولة أن تحددها،أما نسبة3% المتبقية من البضائع، فلا ترفع عنها الرسوم.
- وتعد اقامة السوق الأفريقية المشتَركة أحد أهما لآليات التي تعتمد عليها "أجندة أفريقيا 2036"التي أقرها الاتحاد الأفريقي العام،2015والتي تستهدف خلق أفريقيا تنعم بالازدهار على أساس النمو الشامل والتنمية المستدامة.
- إن اتفاقية التجارة الحرة سوف تسمح للقطاع الخاص بمزيد من التطور والمشاركة في السوق الافريقي من خلال إلغاء القيود بين دول القارة، لهذا ينبغي على الدول الأفريقية أن تفسح مزيًدا من المجالات للقطاع الخاص من أجل المساهمة في تحقيق النمو والتنمية في القارة لاسيما وأن تحقيق النجاح الطويل الأجل في تكامل السوق لا يأتي إلا من خلال بناء الشركات والصناعات ذات القدرة التنافسية على الصعيد العالمي
- إن اتفاقية التجارة الحرة سوق تسهم كذلك في تطوير قطاع الخدمات والمزيد من مشاركته في الاقتصاد الأفريقي،فقد تطورت مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد داخل أفريقيا جنوب الصحراء من (50.7%)عام2010إلى (52.5%)عام2018ورغم أنها زيادة بسيطة إلا أنها تحتاج إلى مزيد من الجهود لتطوير مشاركة قطاع الخدمات.

الفرع الثاني: الفرص التي تستفيد منها الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

التزمت الجزائر بالاتفاق المبرم المؤسس لمنطقة التبادل الحر القارية الإفريقية من خلال التوقيع عليه خلال القمة الاستثنائية التي عقدها الاتحاد الإفريقي في 21مارس 2018بكيغالي (رواندا،) لتنضم إلى 52دولة إفريقية مؤسسة من أصل 55من أعضاء الاتحاد الإفريقي[1].

ستشكل منطقة التبادل الحر فرصة سانحة للجزائر لمواصلة تطوير وانعاش صدارتها خارج المحروقات مما يفتح أمامها أبواب السوق الإفريقية التي ستنفتح بدورها على المنتج الجزائري. وتعتبر هذه المنطقة فرصة هامة لتكثيف وتطوير التجارة البينية التي من المنتظر أن تعرف ارتفاعا محسوسا

[1]– هدى كرماني، سفياف بوسالم، أمالشطيبي،التكاملالاقتصاديفيافريقياحالةالاكواس (ECOWAS)الملتقى الوطنيحول "الاقتصاد الجزائريوتحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي"، 2014، ص 36.

فضلا عن دعم أهداف التكامل والاندماج القاري من خلال التجارة والاستثمار، اللذين يعتبران عنصرين رئيسيين لدعم النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة[1].

فالسوق الإفريقية تمتلك مؤهلات وقدرات اقتصادية كبيرة إذ تشكل سوقا ب 1.2مليارنسمة بقيمة 3000مليار دولار، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية بنسبة 52%بدل النسبة الحالية التي لا تزيد عن16%تنمية التجارة البينية سيساهم في تطوير سلاسل القيمة الإقليمية والتصنيع وخلق فرص العمل، زيادة على أن الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية بين البلدان الإفريقية بعد الدخول الفعلي لمنطقة التجارة الحرة، بنسبة 90%من بنود التعريفة الجمركية خلال مدة 5سنوات، وسيعطي أولوية للشركات الإفريقية في تلبية حاجيات السوق الإفريقية المتزايدة والاستفادة من مزاياها وبالتالي استفادة الشركات الجزائرية من زيادة العائد من الأرباح بعد فتح الأسواق مع الدول الإفريقية[2].

–ستسمح منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية للمتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الناشئة بحرية التنقل لرجال الأعمال والاستثمار وهذا ما سيساهم في زيادة حجم التدفقات التجارية والمالية بين الجزائر ودول إفريقيا.

– منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ستسهل عملية استيراد المواد الخام من البلدان الإفريقية الأخرى والعالم أجمع، كما ستمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من إنشاء شركات تجميع في بلدان الإفريقية الأخرى من أجل الوصول إلى وسائل إنتاج أرخص، وبالتالي زيادة أرباحها النهائية.

–ستستفيد الجزائر من المزايا التي سيوفرها الطريق العابر للصحراء الذي يربط الجزائر بلاغوس في نيجيريا،وخط أنابيب الغاز بين الجزائر ونيجيريا، الذي يعتبر بمثابة المشروع الحلم من أجل تحقيق الاندماج الإقليمي و التكامل الاقتصادي لاسيما بين دول المغرب العربي ومنطقة الساحل وتجمع دول غرب أفريقيا وكذا ربطه بالموانئ الجزائرية خاصة ميناء شرشال الجديد وميناء جن جن بجيجل وبالتالي ستستفيد الجزائر من التعريفات الجمركية من خلال تصدير السلع الخاصة بالدول الإفريقية.

[1]- هدى كرماني، سفياف بوسالم، أمالشطيبي، نفس المرجع السابق، ص 42.

[2]– مقروس كمل، **دور المشروعات المشتَركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير: تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2013–2014ص 34، 35.

وتعول الجزائر على هذا المشروع لاقتحام السوق الأفريقية التي تضم أكثر من 700مليون نسمة من الدول التي سترتبط بالطريق، وهي: تونس – النيجر – بوركينافاسو – مالي – نيجيريا والبلدان المجاورة لها. كما سيساهم هذا المشروع في تقليص التكاليف اللوجيستيكية سيماالمتعلقة بالنقل وكذا إنشاء شبكة بنوك جزائرية لتسهيل المعاملات كما سيربط هذا الطريق مع طريق الحريرالصيني وهو ما يساعد على توسع الجزائر وافريقيا في السوق العالمي[1].

–ستسمح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للشركات متعددة الجنسيات بالشراكة مع الشركات المحلية لتطوير المواد الخام، وتدريبها على أفضل الممارسات ونقل التكنولوجيا في هذه العملية.

–تسعى الجزائر من خلال موقعها الجغرافي داخل إفريقيا إلى جلب الاستثمارات والعوائد من خلال منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية حيث تراهن الجزائر على إزالة كافة العوائق والقيام بإصلاحات جمركية وضريبية بهدف تحفيز الاقتصاد والخروج من التبعية النفطية الحالية.

الفرع الثالث: واقع التجارة البينية الافرو–جزائرية

:أوضحت معطيات الجمارك بأن المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية سجلت 3.46مليار دولار سنة 2018م و3.51مليار دولار سنة 2019م، وهو ما يمثل زيادة مهمة مقارنة بمسار تطّور معدل التجارة مع القارة، لكنها لا ترقى للمستوى المطلوب؛ حيث إن 96% من المعاملات والمبادلات التجارية تكون بين الجزائر و 5 دول إفريقية فقط (وزارة التجارة و ترقية الصادرات، 2021)ومثلت واردات الجزائر من إفريقيا 4.03% خلال الأشهر الأولى لسنة 2020م، مقابل 50,8%من أوروبا، و28.03% من آسيا، في حين قدرت الصادرات 5.06% لإفريقيا و65.53% لأوروبا و20,98% لآسيا خلال الفترة نفسها[2].

الفرع الرابع: أفاق الجزائر في اقتحام الأسواق الافريقية:

اعتبر الخبراء أن توجه الجزائر الاقتصادي الجديد نحو اقتحام السوق الأفريقية تجاريا يتزامن مع الأزمة الحاصلة مع الاتحاد الأوروبي على خلفية اتفاق الشراكة الذي تعده الجزائر مجحفا في حقهافي ما استبعدوا أي علاقة بين اتفاق الشراكة الأوروبي ومنطقة التبادل التجاري الحر مع أفريقيا، إذ أن ذلك يندرج في إطار سعي الجزائر لتنويع شركائها الاقتصاديين والبحث عن ملاذ آمن وجديد

[1]- عمرو خليل، اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية–خطوة حاسمة نحو التكامل الاقتصادي، المركزالعربيللبحوث والدراسات منقولمنالموقعhttp://www.acrseg.org/41269: بتاريخ 5 جوان 2023على الساعة: 22:10

[2]- زخروف عامر، دحو سليمان، (**مستقبل التجارة الحرة الافريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الافرو- جزائرية)،مجلة البشائر الاقتصادي**، جامعة طاهري محمد بشار، المجلد الثامن، العدد(01) أفريل، 2022، ص 740

لصادراتها خصوصا خارج المحروقات، لكن في المقابل ان عملية تصدير الجزائر منتجاتها لأفريقيا يتطلب توفر مؤسسات تتماشى مع المنافسة العالمية، بالإضافة إلى أن 97 %من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتماشى مع المنافسة العالمية، كما ننوه في الوقت ذاته إلى أن صادرات المحروقات "تلقى منافسة قوى كبرى أيضا في أفريقيا خصوصا من نيجيريا والغابون والموزمبيق الذي يتجه لأن يحتل المركز الـ 5عالميا في الغاز الطبيعي باحتياطات تقدر ب 450مليار متر مكعب، وكذا ليبيا التي تملك احتياطات تقارب 44مليار برميل من النفط والغاز 1500مليار متر مكعب،وهناك دراسا تشارك فيها 37خبيرا تؤكد بأن ولوج السوق الأفريقي لايمكن أن يتحقق إلا بوحدة اقتصادية مغاربية يمكنهاالمنافسة في القارتين الأفريقية والأوروبية، وحددوا بعضا من شروط نجاح المنافسة في أفريقيا نذكر منها "ضرورة إنشاء بنوك جزائرية في الدول الأفريقية وكذا ضرورة توفر هياكل النقل[1].

المطلب الثالث: واقع التبادل التجاري الحر الجزائري الاورو متوسطي على التجارة البينية في الجزائر

تتميز التجارة الحرة الجزائرية الاورومتوسطية بالعديد من المميزات سنحاول التطرق لها من خلال واقع هذا التبادل التجاري البيني وتطوره في الجزائر.

الفرع الأول: إقامة منطقة التبادل الحر الأورو متوسطي

لقد اتفق الشركاء المتوسطيون والاتحاد الأوربي في مؤتمر برشلونة على إنشاء منطقة التبادل الحر سنة 2010تضمن حرية تنقلالمواد المصنعة وفقا للقواعد المحددة من قبل المنظمة العالمية للتجارة، و تنص اتفاقيات الشراكة المبرمجة ما بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوربي عل منح كل شريك مهلة 12سنة للدخول فيمنطقة التبادل الحر وهذا ابتداءا من اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية حيز التنفيذ ، ولعل أهم ما يميز منطقة التبادل الحر هذه إنها تضمنت فقط حرية انتقال المنتجات المصنعة كمرحلة أولى على أن تتم حرية انتقال المنتجات الزراعية بشكل تدريجي نظرالصعوبة الملف والذي كان في العديد من المرات مصدر مشاكل ما بين الدول المتوسطية كما هو الحال بالنسبة لكل من المغربواسبانيا، إن الانضمام لهذه المنطقة سوف ينتج عنه بصفة عامة ما يلي[2]:

أ- تطبيق سياسة تجارية مفتوحة وحرة من قبل كل الأعضاء في المنطقة[3].

[1]- زخروف عامر، دحو سليمان، نفس المرجع السابق، ص 741

[2] -libre circulation des marchandises ,article6,l'accord euro-mediterraneen ,p6

[3]- مقروس كمل، نفس المرجع السابق، ص 48.

ب-إلغاء الحقوق الجمركية والحواجز على التجارة الخارجية.

ت-منع التمييز والتفرقة ما بين الدول فيما يخص المبادلات التجارية.

ث-تطابق السلع والخدمات التي بتم مبادلتها مع المعايير الدولية في ما يخص الجودة والنوعية واحترام القواعد الصحية وكذلك قواعد الحماية البيئية (وفق اتفاقية كيوتو حول حماية البيئة)

الفرع الثاني: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوربي:

لم توقع الجزائر خلال الستينيات اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية على غرار ما فعل المغرب وتونس في سنة1969ذلك أن العلاقات بينها وبين المجموعة الأوروبية طبعتها خصوصية آنذاكجعلتها لا تحتاج إلى إمضاء مثل هذه الاتفاقيات، حيث استطاعت أن ترفض بعض مطالب المجموعة الأوروبية في الوقت الذي استمرت فيه في الحصول على أفضليات جمركية لصادرات نحو المجموعة بموجب القرار الصادر عن المجموعة الأوروبية في 28مارس 1963حيث أن الجزائر اكتسبتبعد استقلالها أهمية معتبرة لدى دول المجموعة الأوربية الاقتصادية، نظرا لما تزخر به من موارد طبيعية[1].

وقد كانت الجزائر محل أطماع المستعمر الفرنسي من قبل ، وهو ما أهلها من أن تستفيد من التفضيلات الجمركية لأنها كانت تعتبر جزءا لا يتجزأ من المجموعة على عكس المغرب وتونس وكذلك فإن خصوصية العلاقات الأوربية الجزائرية بعدالاستقلال انطلقت من كون الجزائر أصبحت بلدا مصدرا لمواد المحروقات وليس المواد الفلاحية[2].

لكن بعد نهاية الستينيات قررت بعض الدول الأوروبية كإيطاليا رفض متابعة منح أفضليات المجموعة للصادرات الجزائرية التي كانت تلقاها في الأسواق الأوروبية، وهو ما جعل المجموعة الاقتصادية الأوروبية تقرر انطلاقا من سنة 1972فتح مفاوضات مع الجزائر قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي تبنتها المجموعة كما أشرنا إلى ذلك آنفا،ولهذا وقعت الجزائر في 26أفريل 1976على غرار باقي الدول المتوسطية اتفاقية التعاون والتي دخلت حيز

[1]-العمق التاريخي للشراكة المغربية الأوربية،وزارة الشؤون الخارجية والتعاون المغربية، على الموقع الالكتروني: www.diplomatie.ma تاريخ الاطلاع: 15- ماي 2023، على الساعة 17: 20.

[2]- روك داودي ، **تأثير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني -دراسة قياسية على الجزائر ،1967-2006**مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلومالاقتصادية، جامعة بسكرة، ،2007-2008، ص.101

التنفيذفينوفمبر1978فيما يخص مضمون الاتفاقية فهي ترتكز بشكل كبير على الجانب التجاري حيث تم منح الجزائر الكثير من التفضيلات إضافة إلى جوانب فرعية أخرى متعلقة بالتعاون الاقتصادي وتطوير قطاعي الصناعة والزراعة ويهدف حسب ما جاء فينص اتفاقية التعاون إلى[1]:

-تحسين البنيات التحتية الاقتصادية.

-دعم التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي وحماية البيئة.

-ترقية العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين لكلا الطرفين.

ويعتبر هذا أول اتفاق تعاون أبرمته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي على مدى 20سنة، وتميز هذا التعاون بالطابع التجاري والذي كان مدعما ببروتوكولات مالية تتجدد كل خمس سنوات ومقرونة بقروض يمنحها البنك الأوروبي للاستثمار، وتمحورت أهداف هذا الاتفاق فيما يلي:[2]

- ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية.
- ضمان توازن حقيقي في المبادلات التجارية.
- تحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية المشتركة.

وتتوزع هذه المبالغ على شكل دعم مالي وهيئات قابلة لتسديد، وقروض خاصة بشروط تفصيلية بمعدلات فائدة ميسرة في حدود 01% ومدة تسديد طويلة تصل إلى 40سنة، ورؤوس أموال مخاطرة مقدمة للمتعاملين الخواص في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وفي سنة 1993تحركت دول أوروبا تجاه دول المغرب العربي عارضة إبرام اتفاقيات شراكة هدفها قطع الطريق أمام الولايات المتحدة التي طرحت آنذاك مشروع الشرق أوسطي، وشرعت كل من تونس والمغرب في المفاوضات، حيث احتضنت الدار البيضاء فعاليات قمته الأولى سنة. 1994وفي سنة 1994عقد الجزائر أول لقاء مع وفد الاتحاد الأوروبي بالجزائر لتبادل وجهات النظر حول المحاور الأساسية لمستقبل المفاوضات والمنهجية الواجب إتباعها في ذلك، وهو الأمر الذي أدى إلى تكوين ست ورشات

[1]- ناصر بوبقرة، تيفالي بن يونس،التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في ظل اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية، **مجلة دفاتر بوادكس**، المجلد (10)، العدد (01)، 2021، ص325.

[2]- ناصر بوبقرة، تيفالي بن يونس، نفس المرجع، ص 327.

تعالج القضايا الزراعة، الصناعة، الخدمات،التعاون الاقتصادي، التعاون المالي، التعاون الاجتماعي والثقافي، ولقد تم تجميد عمل هذه الورشات سنة 1997نتيجة اختلاف وجهات النظر في كيفية معالجة الملفات الاقتصادية والسياسية فضلا عن الأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر في ذلك الوقت[1].

الفرع الثالث تطور الصادرات والواردات الجزائرية في إطار اتفاقية التبادل الحر مع دول الاتحاد الأوروبي:

تعتبر دول الاتحاد الاوروبي من أهم الشركاء التجاريين للجزائر، حيث بلغت الواردات حصة قدرتب 45.67%،وتليها الصادرات بنسبة تقدر ب 57.46%لسنة (direction générale des douanes, 2018, p. 12)والجدولين المواليين يبينان أهم المبادلات التجارية التي تتم مع أهم الشركاء التجاريين الاعضاء في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة[2].

جدول رقم(11) يبين الصادرات الجزائرية نحو أهم الشركاء التجاريين في الاتحاد الأوروبي للفترة 2016-2018

الوحدة: بالمليون دولار

الزبائن	2016		2017		2018	
	المبلغ	القيمة%	المبلغ	القيمة%	المبلغ	القيمة%
إيطاليا	5215	17.37	5548	15.96	6127	14.88
إسبانيا	3884	12.93	4142	11.92	5002	12.15
فرنسا	3428	11.42	4492	12.92	4631	11.25
بريطانيا	1063	3.54	1611	4.63	2771	6.73
المملكة المتحدة	1473	4.90	1849	5.32	2250	5.63
بلجيكا	988	3.29	892	2.57	1225	2.98
البرتغال	850	2.83	917	2.64	1111	2.70
المجموع الفرعي	16901	56.28	19451	55.96	23117	56.32
المجموع الكلي (EX)	30026	%100	34763	%100	41168	%100

المصدر :من إعداد الباحثةبالاعتماد على معطيات المديرية العامة للجمارك لسنوات2016-2017- على الرابط التالي:
https://www.douane.gov.dz/IMG/pdf/annee_2017.pdf، تاريخ الاطلاع: 28 ماي 2023 على الساعة 19:00.

[1]-روك داودي، نفس المرجع السابق، ص103.

[2]- رفيقة لقراب، وفتيحة بروبة. التجارة الخارجية في ظل الشراكة الأورو-متوسطية للجزائر في الفترة 2016-2018، **مجلة مينا للدراساتالاقتصادية**، مجلد(03)، العدد.(06)، 2020، ص 248.

من خلال الجدول رقم (11) أعلاه، نلاحظ أن إيطاليا تتصدر المرتبة الأولى ضمن دول الاتحاد الأوروبي حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية نحو هذا البلد ما يقارب نسبة17.37%لسنة 2016تليها كل من فرنسا وإسبانيا على التوالي، أما بالنسبة لسنة 2018انخفضت قيمة الصادرات الجزائرية نحو هاته البلدان حيث بلغت قيمة الصادرات نحو إيطاليا ب 6127مليون دولار أي بقيمة 14.88%وهذا الانخفاض نتيجة انخفاض أسعار مواد المحروقات.

جدول رقم(12) واردات الجزائر وأهم الشركاء التجاريين في الإتحاد الأوروبي للفترة. 2018-2016

المونون	2016		2017		2018	
	المبلغ	القيمة%	المبلغ	القيمة%	المبلغ	القيمة%
فرنسا	4733	10.14	4295	9.35	4781	10.35
إيطاليا	4645	9.86	3754	8.17	3653	7.91
إسبانيا	3569	7.58	3128	6.81	3535	7.65
ألمانيا	3028	6.43	3215	6.99	3179	6.88
الأرجنتين	1335	2.83	1518	3.30	1892	4.10
المملكة المتحدة	746	1.58	702	1.53	/	/
بلجيكا	605	1.28	634	1.38	667	1.62
رومانيا	569	1.21	623	1.36	/	/
بريطانيا	763	1.62	583	1.27	/	/
المجموع الفرعي	19993	42.35	17829	40.16	17707	38.58
المجموع الكلي (IM)	47089	%100	45957	% 100	46197	% 100

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للجمارك لسنوات -2017-2018 2016على الرابطالتالي: -https://www.anexal.dz/wpcontent/uploads/2019/05/STATISTIQUE- COMMERCE-EXTERIEUR-ALGERIE-ANNEE-2018.pd : -DUتاريخ الاطلاع 28 ماي 2023 على الساعة 21:15

يبين الجدول (12) أعلاه أهم الموردين الرئيسين للجزائر ضمن اتفاقية التبادل الحر، والتي بلغت المراتب الأولى باعتبارها أكبر ممون للجزائر، حيث بلغت قيمة الواردات الجزائرية من فرنسا 4781مليون دولار أي بقيمة 10.35%تليها كل من إيطاليا بنسبة 7.91%وإسبانيا بـ 7.65%وألمانيا بنسبة 6.88% من إجمالي واردات الجزائر لسنة 2018ما يبين أن هاته الدول من أهم موردي الجزائري وحسب المعطيات الإحصائية لمديرية الدراسات والاستشراف التابعة للجمارك، فإن قيمة الواردات من الاتحاد الأوروبي بلغت ما قيمته 22.39مليار دولار لسنة 2019مقابل قرابة

25.41مليار دولارلسنة 2018أي بتخفيض يقدر 11.87% ، وهذا التخفيض يفسر بسبب القرارات التي اتخذتها الجزائر فيما يخص تخفيض فاتورة الاستيراد في إطار سياسة التقشف.

أ- **تطور التجارة الخارجية من حيث تركيبة الواردات مع الاتحاد الأوروبي:**لقد عرفت الواردات الجزائرية ضمن إطار اتفاقية التبادل الحر مايقارب 7.31مليار دولار لسنة2019مايثبت أن الاتحاد الأوروبي يشغل المراتب الأولى من مجموع الواردات الجزائرية,والجدول التالي يبن أهم المنتجات المستوردة في إطار اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي.

الجدول رقم(13) مجموعة المواد المستوردة في إطار الاتفاقية مع الاتحاد الاوروبي للفترة (2018-2019)

الوحدة: مليون دولار

مجموعة المواد	2018		2019		نسبة التطور(%)
	المبلغ	القيمة%	المبلغ	القيمة%	
المواد الغذائية	234.72	3.03	181.88	2.49	22.51-
طاقة وشحوم	430	5.56	508.62	6.96	18.08
المواد الخام	666.47	8.60	491.57	6.73	6.24-
نصف منتجات	3600.14	46.47	3454.58	47.27	4.04-
معدات التجهيز الفلاحية	26.11	0.34	47.41	0.56	81.33
معدات التجهيز الصناعية	1344.64	17.36	1330.06	18.20	1.08-
سلع استهلاكية (غ غ)	1443.73	18.64	1293.56	17.70	10.40-
المجموع	7746.58	%100	7307.68	%100	5.67-

المصدر:من إعداد الباحثةبالاعتماد على معطيات المديرية العامة للجمارك لسنوات2018-2019 على الرابطالتالي: https://www.douane.gov.dz/IMG/pdf/rapport_com_ext_2019_vf.pdf

وحسب الجدول أعلاه، نجد أن أهم المواد المستوردة تشمل مواد نصف المنتجات، والتي تعتبر مواد أساسية في تركيبة فاتورة الواردات ضمن اتفاق الشراكة بحصة تقدر بـ 47.27%، لتعرف انخفاض فيسنة2019 قدر بـ4.4%متبوعة بسلع التجهيز الصناعية والتي بلغت

نسبتها18.20%وبانخفاض قدره1.08% من نفس السنة، أما بالنسبة للسلع الاستهلاكية غير الغذائية فعرفت هذه الأخيرة حصة قدرت ب17.70% كما انخفضت أيضاً ب10.40% مقارنة بسنة2018.

كما عرفت الواردات من المنتجات الخام ما قيمته491.57 مليون دولار أمريكي، وكذا المواد الغذائية والتي قدرت قيمتها ب18.88 مليون دولار، حيث عرفت هذه الأخيرة أيضاً انخفاضا مقارنة بسنة2018 بنسبة جد معتبرة قدرت ب26.24% و22.51 % بالنسبة للسلع الغذائية. بالنسبة لمواد الطاقة والشحوم عرفت ارتفاع ملموس قدر ب18.08% كما عرف شراء مواد العتاد الفلاحية والتي تدخل في عملية التجهيز قفزة نوعية بنسبة قدرت ب81.33% .

ب- تحديات قطاع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اتفاقية التبادل الحرالأورو-متوسطي

إن نجاح التجارة الخارجية في الجزائر في ظل اتفاقيات التبادل الحر، يتطلب العمل على القضاء على كافة العراقيل والتحديات والتي من شأنها أن تعيق مستقبل تطور وتحسن مستوى هذا القطاع[1]:

1-التحديات المرتبطة بتنويع الصادرات:يرتبط الاقتصاد الجزائري بشكل كبير بقطاع النفط الذي يخضع إلى التغيرات الاقتصادية العالمية والعوامل الجيو سياسية، وهذا ما يعني أنه معرض للصدمات السلبية بسبب تراجع سعره في الأسواق الدولية،مايؤدي إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة؛

2- تسهيل الإجراءات المتعلقة بالتصدير:لقد قامت المفوضية الأوروبية بتشجيع التجارة في منطقة المتوسط عبر برنامج أوروميد،حيث يهدف إلى تعزيز الروابط الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، كما يعمل مكتب دعم التجارة الذي يموله الاتحاد الأوروبي ويقوم بتنفيذه المركز الدولي للتجارة. هذا الأخير يقوم بتزويد المصدرين مجانا بالمعلومات التي تهم الأسواق كالرسوم الجمركية والشروط الواجب استيفائها لتصدير واستيراد المنتجات؛

3- التحديات المرتبطة بتأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية:يعتبر تأهيل المؤسسة الجزائرية غاية في الأهمية لما يترتب عليه من نتائج مباشرة على أدائها، لذلك تنص اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية على تأهيل هذا القطاع المهم من خلال تجديد المناطق الصناعية مع ضرورة توفير البنية

[1]- رفيقة لقراب، وفتيحة بروبة، نفس المرجع السابق، ص 255.

التحتية لاستغلال المؤسسة، وهذا عن طريق المرونة في القوانين وتبسيط وتأمين الإجراءات المتعلقة بالاستثمار وتفعيل الحوار بين القطاع الخاص والعام في تطوير إصلاح المناخ العام للأعمال؛

4- **التحديات المرتبطة بالتفكيك الجمركي:** إن إجراءات التفكيك الجمركي القائم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ضمن إطار منطقة التبادل الحر، يتوقع أن يشكل تحديا كبيراً على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر، هذا من خلال تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الخارجية على أن تلغى هاته الرسوم تماماً والتي تساعد في الرفع من قيمة الدخل الوطني الخام، كما تعتبر أيضاً نوع من الإجراءات الحمائية على بعض المنتجات المحلية.

المبحث الثالث: دور المناطق الحرة في تطوير الاستثمار الدولي في الجزائر

تلعب المناطق الحرة دورا مهما وكبيرا في تطوير وتنمية الاستثمار الدولي حيثّ أصبحت هذه المناطق إحدى الأدوات الاقتصادية التي تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الأول": مفهوم الاستثمار الأجنبي

يمثل الاستثمار الأجنبي أحد الأنشطة الهامة في الاقتصاد المعاصر، لدوره الخاص في تدفق رؤوس الأموال خاصة للدول التي تعاني من شح في الموارد المالية، وينقسم إلى استثمار مباشر واستثمار غيرمباشر.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هناك عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر منها: "انتقال رؤوس الأموال بين بلدين بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة كشراء أوراق مالية أو أموال منقولة تدر ربحا أو امتلاك عقارات تعطي ريعا، أو بقصد توظيفها في عمليات ائتمانية مثمرة كالإقراض أو في عمليات غير مثمرة كحفظ النقود في مصرف أو بيت للإيداع تفاديا للأخطار الممكن أن تتعرض لها في ظروف التوتر السياسي والاقتصادي[1].

وفي تعريف آخر "انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو انشائية أو زراعية أو خدماتية، ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة،وحسب تعريف الأنكتاد "الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضي الى علاقة طويلة الأمد و يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها" أو هو "حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصادما وحسب المعيار الموضوع من صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 23%أو أكثر من أسهم رأس المال إحدى مؤسساتالأعمال من عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة عادة كافية لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة"حسب الله محمد،حيث لا يقتصر مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمارات النقدية أو المادية أو المنظورة ليشمل كل أسهام في مشروع عن طريق تقديم أصول فيه سواء كانت

[1]- عاشور مزريق، **دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية**، الملتقى الوطني الأول آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أدرار، الجزائر، ،2014ص .6

مادية ملموسة أو معنوية كالمعرفة الفنية والتكنولوجية وبراءات الاختراع.كما تعرف على أنها تلك الاستثمارات التي يحصل فيها المستثمر على عائد رأسمالي دون أن تكونله السيطرة على المشروع ولا تنتقل على اثر هذه الاستثمارات المهارات والخبرات الفنية والتكنولوجيا الحديثة المرافقة لرأس المال، وتأخذ شكل الاستثمار في حافظة الأوراق المالية أي الاكتتاب في السندات أو الأسهم التي تصدرها الدولة أو المشروعات التي تقوم بها، حيث تستطيع البلدان النامية الحصول على رأس المال الأجنبي عن طريق إصدار السندات في أسواق رأس المال في الدول المتقدمة إذا رغبت في الاقتراض، وتمثل الأسواق الناشئة أهم الأسواق المالية الصاعدة التي تلقى قبولا من المستثمرين الأجانب للاستفادة من النمو المرتفع وتحقيق أفضل ربح، وفي تعريف آخر يعد الاستثمار الأجنبي أو الاستثمار غير الوطني عملية مركبة تجمع بين عناصر اقتصادية وأخرى قانونية[1].

التعريف الاقتصادي :يعني انتقال رؤوس الأموال بين بلدين بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة كشراء أوراق مالية أو أموال منقولة تدر ربحا أو امتلاك عقارات تعطي ريعا أو بقصد توظيفها فيعمليات ائتمانية مثمرة كالإقراض أو في عمليات غير مثمرة كحفظ النقود في مصرف أو بيت للإيداع تفاديا للأخطار الممكن أن تتعرض لها في ظروف التوتر السياسي والاقتصادي، أو هو عملية اقتصادية تهدف إلى إيجاد وتوفير رأس المال من خلال إيجاد مشروعات اقتصادية دائمة تعمل على توفير احتياجات مختلفة وتحقيق فوائض مالية[2].

التعريف القانوني :تعرض اللجنة التي شكلها اتحاد القانون الدولي تعريفا مقترحا للاستثمار الأجنبي "تحركات رؤوس الأموال من البلد المستثمر نحو البلد المستفيد بغير تنظيم مباشركماُ عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأنها: تلك الشركات التجارية أو فروعها التي يمتلكها غير الوطنيين في الدولة ويقومون بإدارتها سواء كانت هذه الملكية كاملة أو بنصيب يكفل السيطرة على إدارة المشروع وتوجيهه[3].

الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي في الاتفاقيات الدولية

لما كان الاستثمار غير الوطني في حقيقته يمثل انتقالا لرأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجية عبر الدول فقد أبرمت اتفاقيات دولية متعددة لضمان هذا الاستثمار أو لتسوية المنازعات الناجمة عنه، فبعض الاتفاقيات الدولية تعتمد تعريفا يقوم على أساس وضع معيار عام للأموال المستثمرة الخاضعة لأحكامها القانونية كتعريفه بأنه "كل أنواع الأصول المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية والتي تحاز بغرض

[1]- صيام احمد زكرياء، **مبادئ الاستثمار**، دار المناهج، عمان ،1997، ص14.

[2]– بن علال بلقاسم، شعنبي مريم، بورداش شهرزاد،**دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية**، المجلد (05) العدد (02)، ديسمبر 2019، ص 88.

[3]-بن سليمان سعيد، **دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)**،مجلة الباحث، العدد (26) ،2009، ص.43

إقامة علاقات اقتصادية دائمة بين مستثمر ومنشأة "أو تعريفه بأنه "كل نوع من أنواع الأصول ويشمل بصفة خاصة الأموال والممتلكات المنقولة والثابتة (العقارية،) والأنصبة في الشركات (الأسهم والسندات،والحقوق التعاقدية، مثل اتفاقيات الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية والامتيازات التجارية." ويشمل مصطلح (الاستثمار) بوجه خاص وليس على سبيل الحصر[1]:

- حقوق الملكية المنقولة وغير المنقولة، وكذلك الضمانات المتعلقة بها كالرهون العقارية والامتيازات والرهون الأخرى
- قيم وأسهم وحصص وسندات الشركات؛
- المطالبات بأموال أو أي قيمة اقتصادية متعلقة بالاستثمار؛
- حقوق الملكية الفكرية والصناعية والعناصر غير المتعلقة بأصول تجارية مثل العلامات التجارية، البراءات، السمعة التجارية وأي حقوق أخرى وفق تعريفها في قوانين ولوائح الطرف المتعاقد التي تقع في إقليمه، والمستخدمة في مشروع استثماري مرخص؛
- حقوق الامتياز الممنوحة بموجب القوانين النافذة لدى الطرف المتعاقد بما في ذلك الحقوق المتعلقة بالبحث عن الموارد الطبيعية واستخراجها واستغلالها؛
- يتضح أن معظم الاتفاقيات الدولية تتجه نحو التوسع في مفهوم الاستثمار الأجنبي بحيث لا يقتصر على الاستثمارات النقدية أو المادية أو المنظورة، بل يشمل كل إسهام في مشروع عن طريق تقديم أصول فيه،سواء كانت مادية ملموسة أو معنوية كالمعرفة الفنية والتكنولوجية وبراءات الاختراع؛
- أما تعريف الاستثمار الأجنبي في الاتفاقيات الدولية فيعتمد بعضها تعريف يقوم على أساس وضع معيار عام للأموال المستثمرة الخاضعة لأحكامها القانونية وهو " كل أنواع الأصول المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية والتي تحاز بغرض إقامة علاقات اقتصادية دائمة بين مستثمر ومنشأة " أو" كل نوع من أنواع الأصول يشمل بصفة خاصة الأموال والممتلكات المنقولة والثابتة (العقارية) والأنصبة في الشركات (الأسهم والسندات) والحقوق التعاقدية، مثل اتفاقيات الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والامتيازات التجارية".

المطلب الثاني: دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تأتي الأهمية والدور الكبير الذي تلعبه المناطق الحرة من كونها إحدى الادوات الاقتصادية التي تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي،وتعزيز العلاقات الدولية، فنجد أنها في تطور مستمر كما نالت اهتمام جل دول العالم وذلك لما لها من تأثير إيجابي على اقتصاداتها،فطبقا لإحدى التقارير الصادرة عن منظمة

[1]- عاشور مزريق، نفس المرجع السابق، ص 25.

العمل الدولية، فإن السبب الرئيسي لانتشار المناطق الحرة في جميع أنحاء العالم هو إحداث أكبر عدد ممكن من فرص العمل من خلال جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لأجل المساهمة في عملية التنمية، كما تعمل على تحسين هيكل الاقتصاد الإقليمي بالعناية بالمناطق النائية عن طريق التنمية الإقليمية للمناطق المتخلفة، وذلك بتوطين صناعات بها مما يخلق مركاز حضاريا يخفف من مشكلة الهجرة الداخلية للمدن الكبرى كما هناك ادوار أخرى تتمثل في[1]:

- زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية.
- استقطاب وجذب رؤوس الأموال الأجنبية والتي تجلب معها التقنيات الحديثة في الانتاج والإدارة.
- زيادة الدخل الوطني واعادة توزيعه وزيادة التكوين الأرسمالي الصافي وسد الفجوة بين الادخار والاستثمار.
- تساعد الإعفاءات والحوافز التي تقدمها المناطق الحرة على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية مما يساهم في دعم ميزان المدفوعات بالعملات الحرة وبصفة عامة تهدف الدولة من إقامة المناطق الحرة إلى التنمية الاقتصادية، ويعتمد تحقيق الأهداف على قدرة المناطق على جلب المؤسسات إليها على نوعية المؤسسات المستقطبة وطبيعة الأنشطة التي تمارسها وهذا بدوره يتوقف على التسهيلات والحوافز التي تقدمها هذه المناطق

المطلب الثالث: مقومات إنشاء المناطق الحرة ودورها في جذب الاستثمارالأجنبي المباشر

لإنشاء منطقة حرة في بلد ما، لابد من توفر المقومات الأساسية التالية[2]:

أ- المقومات السياسية والأمنية :من أهمها

- التوافق في المصالح والسياسات بين استراتيجيات البلد المضيف وشركات دولية النشاط المدعوة للاستثمار في المنطقة الحرة المزمع إنشاؤها.

-توافر نقاط التقاء ومصالح وضمانات كافية للشركات الأجنبية متعددة الجنسية، لزيادة مقدرتها التنافسية وتعظيم أرباح استثماراته الأطول مدة ممكنة وبأقل المخاطر.

-استعداد سياسي اقتصادي لدى القيادة السياسية للدولة للتنازل عن بعض حقوقها السيادية في المناطق التي تتعارض مع قانون وأنظمة الاستثمار في المناطق الحرة، والتي تتعلق بالضرائب

[1]- صيام احمد زكرياء، نفس المرجع السابق، ص 42.

[2]- بن علال بلقاسم، شعنبي مريم، بورداش شهرزاد، نفس المرجع السابق، ص 90-91.

والرسوم الجمركية أو بالقوانين والنظم الاقتصادية في الدولة، والتي تتعارض مع قانون وأنظمة الاستثمار في المناطق الحرة؛

-توفر المناخ السياسي والأمني للدولة المضيفة، والعلاقات الطيبة مع دول الجوار لتقليل درجة المخاطرة لرأس المال المستثمر.

ب- المقومات الاقتصادية من أهمها[1]:

- توفر بيئة اقتصاد كلي مستقرة نسبيا ومتحررة من التدخلات الحكومية، واقتصاد يمتاز بمعدلات نمو جيدة ونظام مالي فاعل يتسم بحسن التنظيم.

-وجود إشراف وضوابط على عمل البنوك وأسواق المال والالتزام بنظم المراجعة والتدقيق وفقا للمعايير الدولية.

- وجود مزايا نسبية أو تنافسية في مجال الخامات أو الطاقة الرخيصة أو الأسواق كأن تنتمى إلى أسواق إقليمية ذات قدرات شرائية عالية، أو في موقع استراتيجي يطل على أسواق كبرى.

-توفر الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة والتخصصات المالية الكافية لإنشاء البنية الأساسية الضرورية.

-موقع الدولة في التجارة الدولية وتنوع صادراتها ووارداتها ومدى الثبات النسبي لسعر صرف عملاتها، ومدى توفر قواعد البحث ودرجة استيعاب المعلومات والتقنيات الحديثة.

ج- المقومات التشريعية[2]:من أهمها

- توفير الأساس القانوني لإنشاء المنطقة الحرة وادارتها وتوفير المزايا والحوافز التي تقدم للمستثمرين.

- الثبات النسبي لقوانين الدولة المضيفة ووضوحها فيما يتعلق بالمصادرة والتأميم والتقاضي والتحكيم والتعامل مع الاستثمارات الأجنبية.

-وجود نظم قضائية مستقلة وذات كفاءة تحمى سلطة القانون وحقوق الملكية والعقود، وتوافر الأطر التشريعية والتنظيمية التي تمنع الاحتكار في القطاع العام أو الخاص وتحد من الفساد الإداري وتعزز الانفتاح والمنافسة.

د- المقومات العمرانية من أهمها:

-قرب الموقع من خطوط التجارة الدولية، فأغلب المناطق الحرة تتواجد فيالموانئ البحرية أوبالقرب منها أو بالقرب من المطاراتأو على الحدود، بغرض خفض تكاليف النقل واختزال الوقت.

[1]- بن علال بلقاسم، شعنبي مريم، بورداش شهرزاد، نفس المرجع السابق، ص 91.

[2]- بن علال بلقاسم، شعنبي مريم، بورداش شهرزاد، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

-مناطق ذات بيئات وظروف مناخية معتدلة نسبيا بما يساعد على إنجاز العمليات الإنتاجية وعرض السلع والخدمات والتصدير إلى الأسواق الاستهلاكية الرئيسية إقليميا أو عالميا.

المطلب الرابع:معوقات نجاح المناطق الحرة:

ترتبط المعوقات المؤثرة على المناطق الحرة في المقام الأول ببعض العوامل داخل الدولة، ثم تأتي المعوقات الخارجية التي يكون لها بعض التأثير في هذا الجانب، ومن بينها نذكر ما يلي[1]:

- **المعوقات الاقتصادية والمالية** :وتتمثل في التالي:

-عدم وضوح أو استقرار سياسة واستراتيجية الدولة المضيفة في تعاملها مع المنطقة الحرة، الأمرالذي يؤدي بالمستثمرين لتوخي الحذر لتجنب أي إجراءات مفاجأة تتخذها الدولة فيما يتعلق بتلك المناطق.

-عدم استقرار أداء الاقتصاد الكلي (التضخم، عجز الموازنة العامة، سعر الصرف، السياسات المالية)؛

-عدم القدرة أو الامتناع عن تقديم قروض للمشروعات العاملة بالمناطق الحرة من طرف مؤسسات الدولة المضيفة، أو ارتفاع سعر الفائدة عليها.

- **المعوقات التشريعية والقضائية** :وفيها ما يلي

-تعدد التشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة؛

- التغيير والتعديل المستمر للقوانين المنظمة للاستثمار، سواء في المناطق الحرة أو خارجها وهذا الأمر يجعل المستثمر في قلق دائم على مستقبل استثماراته في المنطقة الحرة.

- **المعوقات الإدارية** :وتشمل التالي

-تعدد الجهات المشرفة على الاستثمارات في الدولة، وازدواجية الاختصاصات فيما بينها.

- البيروقراطية الحكومية التي يتعرض لها المستثمر عند الترخيص لمشروعه، أو في الإجراءات الأخرى، ما يضيع وقت المستثمر.

- **المعوقات المتعلقة باليد العاملة** :وهي

- لتأثيرات السلبية لممارسات بعض النقابات العمالية (الإضرابات، والمطالب المبالغ فيها) التي تشغل المستثمر عن تطوير الإنتاج وعملياته.
- عدم توفر يد عاملة رخيصة وماهرة كافية بالدول المضيفة

[1]- بن علال بلقاسم، شعنبي مريم، بورداش شهرزاد، نفس المرجع السابق، ص 93.

- **المعوقات الخارجية** :وأهم هذه المعوقات ما يلي

-التكتلات الاقتصادية وانعكاسات تعاملات بعض دولها على السلع التي يتم إنتاجها في المناطق الحرة التي تستضيفها بعض دول هذه التكتلات، فالمناطق الحرة المقامة بالدول المنتمية لتكتلات اقتصادية تعاني من عدم اعتراف الدول الأعضاء الأخرى في نفس التكتلات بمنتجات المناطق الحرة للدولة كبلد منشأ.

-دعم بعض الدول لصناعات معينة يؤثر على الصناعات المماثلة بالمناطق الحرة لغياب المنافسة العادلة

المبحث الرابع: تقييم فعالية مناطق التجارة الحرة في الجزائر

إن الهدف من إنشاء المناطق الحرة هو تحقيق العديد من الأهداف والغايات المرجوة من ابرام مثل هذه الاتفاقيات التي تحتاج الى تقييم مستمر حتى يتم التعرف على المميزات والخصائص والنتائج المتحصل عليها، بهدف وضع الحلول ومراجعة البنود والتشريعات والاجراءات التي تعرقل تحقيق النتائج المسطرة.

المطلب الأول: تقييم فعالية مناطق التجارة الحرة الجزائرية العربية

من خلال عرضنا لموضوع هذه الدراسة وتحليلنا لأهم محتوياته تم التوصل إلى النتائج التالية:

- دخول الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم يحفزها على تنمية التبادل التجاري بينها وبين دول المنطقة، بحيث التقارب الجغرافي والسياسي مع دول الاتحاد الأوروبي الذي يمنح لها امتيازات إضافة إلى انخفاض في تكاليف النقل لمنتجاتها، جعلها تقوم بزيادة التبادل التجاري معه على حساب الدول الأعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- بالنسبة للتوزيع الجغرافي للتجارة الجزائرية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تتركز مع الدول المتجاورة جغرافيا مثل مصر، تونس، موريتانيا، وذلك نظرا لانخفاض في تكلفة النقل والتسويق.
- يمثل حجم التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نسبة ضئيلة تمثل3% إذاما قورنت بحجم التبادل بين الجزائر والمناطق الاقتصادية الأخرى، ويرجع ذلك إلى العديد من المشاكل أهمها التشابه في الهيكل الإنتاجي بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وضعف البنية التحتية،وانخفاض في جودة المنتجات الجزائرية
- انخفاض في عدد السلع التي يتم تبادلها بين الدول العربية حيث تتمثل فقط في الوقود والمعادن والسلع الزراعية.
- كان تأثير الأزمة المالية العالمية سنة 2008على حجم التجارة الإجمالية الجزائرية كبير، بحيث أدى ذلك إلى انخفاض كبير في مستوى الصادرات الجزائرية، والتي عرفت تحسنا بداية من سنة 2011مدعومة بارتفاع في أسعار المحروقات أما الواردات الجزائرية فقد كان انخفاضها ضئيل مقارنة بالصادرات الجزائرية.
- انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودخول الاتفاق حيز التنفيذ كان له أثر ايجابي على حجم التجارة البينية الجزائرية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إذ ا تم مقارنتها بالفترة السابقة قبل الانضمام، بحيث أدى ذلك إلى الزيادة في حجم التبادل

التجاري الجزائري البيني سواء من جانب الصادرات أو الواردات، إلا أن الزيادة في حجم الواردات الجزائرية كان أكثر مقارنة بالزيادة بحجم الصادرات الجزائرية اتجاه دول المنطقة.

- تعدد اتفاقيات التجارية سواء في شكل اتفاقيات ثنائية أو اتفاقيات متعددة الأطراف بين الدول العربية الأعضاء في المنطقة والدول الأخرى الغير أعضاء في التأثر على التزام الدول العربية الأعضاء بإزالة كافة القيود الجمركية والغير الجمركية، والذي يعتبر من المعوقات الرئيسية نحو التنفيذ الأمثل لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المطلب الثاني: تقييم فعالية مناطق التجارة الحرة الجزائرية الإفريقية

من خلال عرضنا لموضوع هذه الدراسة وتحليلنا لأهم محتوياته تم التوصل إلى النتائج التالية:

أوضحت معطيات الجمارك بأن المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية سجلت3.46 مليار دولار سنة 2018م و3.51 مليار دولار سنة 2019م، وهو ما يمثل زيادة مهمة مقارنة بمسار تطّور معدل التجارة مع القارة، لكنها لا ترقى للمستوى المطلوب؛ حيث أن 96%من المعاملات والمبادلات التجارية تكون بين الجزائر وخمسة دول أفريقية (05) دول إفريقية فقط حسب إحصائيات وزارة التجارة وترقية الصادرات(2021)، ومثلت واردات الجزائر من إفريقيا 4,03%خلال الأشهر الأولى لسنة 2020، مقابل 50,8% من أوروبا، و28,03% من آسيا، في حين قدرت الصادرات 5,06%لإفريقيا و 65,53%لأوروبا و20,98%لآسيا خلال نفس الفترة (2021).

كم يظهر من الإحصائيات السابقة إن الجزائر تتبادل تجاريا مع دول شمال إفريقيا نظرا لقربها الجغرافي منها ولها علاقات اقتصادية جيدة مع هذه الدول أكثر من باقي الدول الإفريقية حيث نسب الصادرات الجزائرية الموجهة إلى دولة مصر ودول الاتحاد المغاربي في الفترة الممتدة من سنة 2013-2017مرتفعة جدا مقارنة بالصادرات الموجهة لباقي الدول الإفريقية إذ تراوحت ما بين 93%- 97%خلال هذه الفترة ، وهذا ما يبرز أهمية هذا التكتل بالنسبة للجزائر

.أما بالنسبة للواردات الجزائرية من إفريقيا خلال الفترة 2013-2017فتعتبر كل من مصر تونس،المغرب، ساحل العاج، وجنوب إفريقيا اكبر موردي الجزائر في القارة السمراء،اذ تمثل نسبة واردات الجزائر من هذه الدول ما بين82 %و 98%خلال نفس الفترة السابقة،ونلاحظ ان اغلب الواردات الجزائرية كانت من مصر وتونس والمغرب بقيمة5853.83ألف دولار خلال السنوات الخمس 2013-2017 أي بنسبة 73%من إجمالي الواردات الجزائرية من إفريقيا.

أن دول الاتحاد المغاربي بالإضافة إلى مصر وساحل العاج تعتبر اكبر الدول المستوردة من الجزائر في الفترة 2016-2020 حيث بلغت نسبة صادرات الجزائر غير النفطية إلى دول المغرب العربي أكثر من 60% إجمالي الصادرات غير النفطية الى الدول الافريقية،كما انه لوحظ ارتفاع ملموس لها في السنتين الاخيرتين،وهذا بسبب سياسة الدولة للخروج من تبعية المحروقات،في حين ان ابرز الصادرات غير النفطية تتمثل في مواد غذائية بنسبة أكثر من 51%من إجمالي الصادرات خارج المحروقات.

وبحكم أن الجزائر تنتمي إلى تكتل واحد في افريقيا يمكن أن نستنتج بصفة عامة أن التجارة البينية الافرو- جزائرية تتمركز في دول المغرب العربي بالإضافة إلى مصر، وهذا ما يبرز أهمية التكتل الاقتصادي والمناطق الحرة في تفعيل التجارة البينية

ومن هنا نستنتج أن ضعف حجم التجارة البينية الإفريقية يرجع إلى ضعف البني التحتية وعدم تناغم السياسات التجارية والتباين الصريح بين اقتصاديات الدول الإفريقية، حيث سوف تؤدي سياسة إزالة التعريفات الجمركية بين دول القارة الإفريقية إلى تحقيق مكاسب في الرفاهية الاقتصادية أكثر من حالة تطبيق سياسة إعفاء بعض السلع الحساسة والواردة ضمن تصنيف السلع الخاصة.

إن منطقة التجارة الحرة الإفريقية سوف تحقق فرصا كبيرة للجزائر لتعزيز تجارتها البينية مع إفريقيا خصوصا من خلال المساعي الجزائرية اللوجيستية لدعم البنية التحتية للتجارة كالشراكة مع الصين في انجاز اكبر ميناء في إفريقيا بالحمدانية في الجزائر، الطريق العابر للصحراء ،فتح المعابر الحدودية ...الخ.

المطلب الثالث: تقييم فعالية مناطق التجارة الحرة الجزائرية الأورو- متوسطية

من خلال عرضنا لموضوع هذه الدراسة وتحليلنا لأهم محتوياته تم التوصل إلى النتائج التالية.:

تعد التبادلات التجارية بين الجزائر وأوروبا من أهم المبادلات التجارية في المناطق الحرة خلال سنة 2019 حيث قدرت ب 58.14% من الحجم الإجمالي المبادلات، فان المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الأوروبية بلغت 45.21 مليار دولار خلال نفس السنة مقابل 51.96 مليار دولار خلال سنة 2018 أي بانخفاض يقدر بـ 13 بالمائة، وبذلك, تبقى بلدان أوروبا أهم شركاء الجزائر

علما أن 63.69% من الصادرات الجزائرية و53.40% من وارداتها تمت مع دول هذه المنطقة بما فيها دول الاتحاد الأوروبي.

وبلغت صادرات الجزائر نحو البلدان الأوروبية 22.81 مليار دولار مقابل 26.55 مليار دولار, مسجلة بذلك انخفاضا بـ14.08%.، من جهتها استوردت الجزائر من بلدان أوروبا ما قيمته 22.39 مليار دولار مقابل قرابة 25.41 مليار دولار, أي ما يمثل انخفاضا بـ11.87%، وتبقى كل من فرنسا وايطاليا واسبانيا وبريطانيا من الشركاء الأساسيين للجزائر في أوروبا , حسب نفس المصدر.

حيث أظهرت نتائج التقييم أن مجموع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي لم يصل إلى 14 مليون دولار خلال العشر سنوات، بينما بلغت الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي 220 مليار دولار في نفس الفترة أي 22 مليار دولار سنويًا، وبالنظر إلى هذه التطورات، اقترح خبراء اقتصاديون إعادة النظر في اتفاق منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لتداعياته على الاقتصاد الوطني، إن انضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحر تتطلب حزمة من الإجراءات الميدانية والتنظيمية والقانونية، وأهمها القدرة التنافسية للمنتج الجزائري كمًا ونوعًا[1].

حيث يظهر أن اتفاقية التجارة الحرة بين الجزار وأوروبا لا تراعي المصالح التجارية والمالية الجزائرية وما سينجر عنه عند التفكيك الجمركي، وهو يمثل موردًا رئيسيًا للخزينة العمومية مما سيسجل عجزًا كبيرًا في تسيير المرفق العمومي للدولة"، كما يتضح أن الاتحاد الأوروبي يؤهل أكثر من 400 ألف مؤسسة عمومية وخاصة وفق المعايير الدولية ومرافقتها حتى تصل للقدرة التنافسية، لكن للأسف فشلت العملية وما قام به الاتحاد الأوربي هو رسكلة نحو 400 مؤسسة فقط وهو ما يوحي بعدم وجود نية خالصة للشراكة وجعل الجزائر بلد مستهلك يمتص منه العملة الصعبة الناتجة عن البترول فقط[2].

وهذا ما يعني أن شراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي بـ"غير المتوازنة التي تسير في اتجاه واحد وهو ما يضر بالمصالح العليا للدولة الجزائرية واقتصادها، وبموجبه سيصيب الكساد المنتج الوطني وتغلق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مما يتطلب تقوية البنية الداخلية الاقتصادية للمنتج الجزائري ليكون موقعها التفاوضي قويًا"[3].

---

[1]– ربيعة خريس، منطقة التبادل الحر مع أوروبا والمخاطر المحتملة على اقتصاد الجزائر، تم الاطلاع على المقال في الموقع التالي:https://www.noonpost.com/content/35567، تاريخ الاطلاع، 12-05-2023، على الساعة: 20:30

[2]– ربيعة خريس، نفس المرجع السابق، ص54

[3]– نفس المرجع السابق، ص55.

المطلب الرابع: تقييم فعالية المناطق الحرة في الجزائر في جذب الاستثمارات الاجنبية.

صنف تقرير للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الجزائر في المرتبة الأخيرة في عدد المناطق الحرة رفقة كل من جيبوتي، اليمن والكويت، وأشار إلى أن الجزائر لا تملك سوى منطقتين حرتين، الأمر الذي يجعل حجم المبادلات التجارية العربية البينية تتراجع إلى مستويات متدنية، كما احتلت الإمارات ومصر والسعودية، على الترتيب، المراكز الثلاثة الأولى عربيا بعدد المناطق الحرة، البالغ 123منطقة عربية حرة، تشمل المطارات والمنافذ. [1]

إن مشروع المناطق الحرة الصناعية للتصدير في الجزائر هو مشروع ضخم سيدفع بمجرد تهيئته بمقاييس عالمية بالاستثمار إلى أعلى مستوياته ويدفع التنمية خاصة وأن الجزائر في خضم البحث عن تنويع الموارد ورفع القدرة على الإنتاج للتخفيض من الاستيراد.

عاد الاهتمام بالمنطقة الصناعية بلارة ببلدية الميلية شرق ولاية جيجل، بعد انتعاش نشاط ميناء "جن جن" واستقطاب المنطقة للكثير من الاستثمارات، منها مشروع إنجاز مركب الحديد والصلب بشراكة جزائرية – قطرية بين مجمع (سيدار) وشركة (قطر ستيل الدولية)، والذي دخل حيز الإنتاج بحلول 2017، منطقة بلارة التي كانت مشروعا لمنطقة حرة منذ 1997، أصبحت مهيأة بنسبة 90% لاحتضان المشاريع، وهي تتوفر على عوامل تؤهلها لأن تكون قطبا صناعيا مهما.

إن إنجاز مصنع للحديد والصلب بمنطقة بلارة يعود إلى بداية الثمانينات، حين تقرر تهيئتها تحضيرا لانطلاق الأشغال، لكن المشروع لم يتجسد، وصنفت المنطقة في 1997 كمنطقة حرة وذلك بعد الدراسة التي أعدتها الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية، حيث اختيرت من بين 16 ولاية، وتم إلغاءه بموجب المرسوم رقم 01/05 المؤرخ في 2005/04/05، ليعود هذه المنطقة لتجس النبض في الاقتصاد الجزائري نظرا لأهميتها الاقتصادية، حيث سيغير مشروع مركب الحديد والصلب صورة المنطقة ككل، وستكون له انعكاسات إيجابية على المدى القريب والبعيد، ويشجع المستثمرين على الاستثمار بالولاية، وسيخفض من حجم البطالة بخلق 2000 منصب شغل دائم، مع الإشارة إلى أن منطقة بلارة مهيأة بنسبة 90%، وتتوفر على كل المؤهلات لتصبح قطبا صناعيا كبيرا، لموقعها الاستراتيجي، وقربها من ميناء جن جن ومطار فرحات عباس ومحطة توليد الكهرباء، مما يسهل عملية الانطلاق في الأشغال.[2]

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الجزائر في المرتبة الأخيرة في عدد المناطق الحرة، نقلاعن:
http://www.iaigc.net/?id=3, CONSULT2 LE : 25/03/2023.

[2] محمد مغلاوي، مشروع المنطقة الحرة منذ 1997 مهيأ للاستثمارات، نقلاعن:
http://www.ech-chaab.com/ar/2012-06-09-14-44-43/وتحقيقات-إستطلاعات/item/4021-مشروع-للمشاريع-مهيأ-1997-منذ-الحرة-المنطقة.html, CONSULT2 LE : 14/03/2016.

خلاصة

نستخلص مما سبق تناوله في هذا الفصل أن هناك أهمية اقتصادية كبيرة للمناطق الحرة في دعم التجارة البينية وتطوير التجارة الخارجية للجزائر وللدول المتكتلة فيها، حيث يبدو أن هناك العديد من الشروط والعوامل المساهمة في نجاح التجارة البينية أو في فشلها،وهذا ما يجب أن تهتم به الجزائر التي قامت بسن العديد من التشريعات والقوانين للدخول في المناطق الحرة للتجارة البينية، كما قامت بإنشاء منطقة بلارة والميناء الجاف بجن جن قصد دعم وتطوير التجار البينية، وقد حرصت على إبرام اتفاقيات تجارية تصب في هذا الاتجاه بهدف تطوير تجارتها البينية وتنويعها والتي تدخل ضمن التجارة الخارجية للجزائر،وذلك بإبرام اتفاقيات الانضمام الى مناطق التجارة الحرة البينية في كل من المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، منطقة التجارة الحرة الجزائرية –الاورو–متوسطية، منطقة التجارة الحرة الإفريقية، حيث يظهر ان هناك عدم توازن في التبادل التجاري الجزائري مع هذه المناطق اين تظهر سيطرة المنطقة الاورو– متوسطية على التجارة البينية في الجزائر وهذا مالا يصب في صالحها ولا يخدم المصالح الجزائرية كما يظهر أن هناك عوامل اخرى تحدد تعامل الجزائر مع بعض البلدان على حساب اخرى.

إضافة إلى هذا تناول هذا الفصل دور المناطق الحرة في تطوير الاستثمار الأجنبي في الجزائر، حيث تلعب هذه المناطق دورا هاما في تطوير وتنمية الاستثمارات الاجنبية في الدول التي اعتمدت على هذه الألية الاقتصادية، مع توفير كل الشروط التشريعية واللوجسيكية إضافة على اختيار الموقع المناسب لهذه العملية، ويظهر ذلك جليا في نجاح الامارات العربية في منطقة الجرة في دبي وفي العديد من في جذب الاستثمارات الأجنبية ونجاح المناطق الحرة في أمريكا اللاتينية وفي المنطقة الاورو–متوسطية في جذب الاستثمارات الأجنبية ذات القيمة الاقتصادية المضافة، كما يظهر من عملية التقييم للتجارة البينية الجزائرية مع المناطق المذكورة سابقا وجود العديد من النقائص أدت إلى فشل الجزائر في استغلال مناطق التجارة الحرة لتطوير تجارتها البينية والاستفادة منها وضعف في جذب منطقة بلارة لعملية الاستثمار الأجنبي في الجزائر بسبب العديد من المشاكل والعوائق التي عرفتها هذه المناطق في الجزائر.

خاتمة

إن الهدف من إنشاء المناطق الحرة لتنشيط التجارة البينية وجذب الاستثمارات الأجنبية للمنطقة يعد وسيلة جد فعالة لتطوير التجارة الخارجية وتنويع الصادرات، كون الدولةتقيم المناطق الحرة على أراضيها لأجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تؤدي بدفع عجلة التنمية بها ولأجل الوصول لهذه الأهداف تساعد الدول المستقبلة على تحرير اقتصادها، وتكوين مناطق تجارية حرة ونسيج صناعي فعال وقادر على المنافسة لدمجه ضمن المعطيات العالمية، حيث تدعمه في كل مرة بمجموعة من التحفيزات بهدف تنشيط التجارة الخارجية وجلب الاستثمارات الأجنبية لهذه المناطق.

إن إنشاء المناطق الحرة في الجزائر وإدراك الحكومة العميق بأهمية اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة ودورها في تعزيز التبادل التجاري بين الجزائر والدول المجاورة لها في أفريقيا أو على مستوى المنطقة العربية والمنطقة الاورو–متوسطية خاصة في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية يعد حتما احد الخيارات المهمة والإستراتيجية التي تمكن الدولة من إنشاء منطقة تجارية حرة قادرة على تنشيط التبادل التجاري بين الجزائر وهذه الدول من خلال جعل المنطقة تتصف بالنشاط التجاري الكبير والمتنوع مما سيساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في المنطقة.

وتعد التجارة البينية احد الأساليب التجارية القديمة المرتبطة بالتجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية التي تقوم بعملية التبادل التجاري بين الدول المتكتلة في المنطقة الحرة، حيث تتركز بين الدول المتجاورة جغرافيا فيغالب الأحيان وتكون مرتبطة مثلا عن طريق اتفاقيات التجارية مثل منظمة العالمية للتجارة، الشراكة الاورو متوسطية ومناطق التبادل الحر الثنائية وهذه تفرض أولوياتها في أغلب الأحيان على العلاقات الاقتصادية داخل منطقة التجارة الحرة من أجل تشكيل روابط اقتصادية متينة فيما بينها، بشرط آن تكون منطقة التجارة الحرة تتميز بمميزات وحوافز تساهم في تسهيل عملية التبادل التجاري بين الدول المنتمية لهذه المنطقة.

كما تلعب منطقة التجارة الحرة دورا كبيرا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات القيمة المضافة القادرة على إحداث طفرة اقتصادية في المنطقة التي تقع فيها، فهي تلعب دورا مهما في تحقيق أهداف تنموية للدول المضيفة، والتي تعتبر متفاوتة من بلد لآخر، وتعتبر وسيلة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنظر إلى التسهيلات التي تمنحها للمستثمر الأجنبي، ولما تتميز به من هياكل قاعدية وسهولة في الإجراءات الإدارية والتنظيمية، مما يؤدى إلى ارتفاع حجم رؤوس الأموال الوافدة إلى الدول التي أنشأت هذه المناطق.

إن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المناطق الحرة يتوقف على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لذلك، فضلا عن الاختيار الأمثل لمكان إقامة هذه المناطق، لأن ذلك من شأنه أن يؤثر على ربحية المشروع وعلى تكاليفه، وهذا المعيار الأساسي الذي أخذه المستثمر بعين الاعتبار أثناء قيامه بدراسة المناخ الاستثماري لمنطقة ما فاحتدام المنافسة بين المناطق الحرة يدفع الدول إلى العمل على توفير أفضل الشروط والتسهيلات وكذا سن التشريعات المناسبة والتي من شأنها أن تدفع المستثمر الأجنبي أن يستثمر في منطقة دون الأخرى.

وهنا لابد أن نشير إلى أن التجربة الجزائرية في هذا المجال مازالت في بدايتها رغم إنشاء منطقة بلارة الذي عرفت العديد من المشاكل نظرا لعدم اجتذابها للمستثمرين الأجانب، وانطلاقها بشكل محتشم، فهي مطالبة في نفس الوقت بإعادة النظر مرة أخرى على أسس أمتن من المرة السابقة، لأن هذه المناطق يمكن أن تخدم فعلا الاقتصاد الجزائري من عدة نواحي،وهذا ما يعني انه عليها أن تعيد النظر في التشريعات التي وضعتها لتسيير هذه المناطق ووضع التحفيزات التي تجتذب المستثمر الاجنبي.

مناقشة الفرضيات والنتائج:

أكدت هذه الدراسة الاهمية الكبيرة للمناطق الحرة في تفعيل التجارة البينية والتبادل التجاري للجزائر بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية في جذب الاستثمار، وذلك بشرط توافر العديد من المقومات والشروط التي تحدد مصير هذه المناطق سواء بالنجاح أو بالفشل.

الفرضية الرئيسية:

حيث تعد المناطق الحرة هي مناطق في مجال جغرافي يضم مجموعة من النشاطات الاستثمارية أو التجارية أو الصناعية أو المالية ويستفيد هذا الإقليم من إعفاءات جمركية وضريبية على السلع التي تدخل وتخرج منه، وتختلف أنواع المناطق الحرة حسب طبيعة نشاطاتها منها مناطق حرة تجارية، مناطق حرة خدمية، مناطق حرة صناعية، ...إلخ.

وبالتالي سيكون هناك زيادة في الدخل والثروة ورفع معدلات النمو الاقتصادي في نهاية المطاف والرفاه للجميع في منطقة التجارة الحرة، وفي الواقع قد يكون هناك خاسرون كبار، ولا سيما الصناعات المحمية،ولكن من حيث المبدأ، يمكن استخدام المكاسب من التجارة الإجمالية للتعويض عن آثار خفض الحواجز التجارية.

ومنه تعد الفرضية الرئيسية التي تقول « **تتيح مناطق التجارة الحرة للجزائر تطوير التجارة البينية بينها وبين الدول المجاورة لها، وجذب الاستثمار الاجنبي بقوة** » انها فرضية صحيحة.

الفرضية الأولى:

- تعد التجارة البينية عملية التبادل التجاري بين الشركاء في تكتل اقتصادي وتعمل على خلق التجارة بين دول الأعضاء وتحريرها من القيود المعيقة لها بين الشركاء من أجل تحقيق أهدفها الاقتصادية كزيادة التخصص وتخفيض الأسعار وزيادة الكفاءة الإنتاجي، وبالتالي يمكن لمناطق التجارة الحرة أن تساهم في تطوير التجارة البينية وهذا ما يعني أن الفرضية الأولى التي تقول «**تتيح مناطق التجارة الحرة في الجزائر تطوير التجارة البينة بينها وبين الدول المجاورة لها.**»هي فرضية صحيحة.

الفرضية الثانية:

- ويظهر من هذه الدراسة الدور الكبير الذي تلعبه مناطق التجارة الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية بشكل كبير، أين أظهرت التجارب الدولية فعالية مناطق التجارة الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية بشكل كبير وقد تم ذكر دولة الإمارات على سبيل المثال ومنطقة تجارة حرة لأمريكا الشمالية(NAFTA) بالإضافة الى منطقة التجارة الحرة الاورو– متوسطية الذين عرفت فيه الاستثمارات الاجنبية نشاط كبير يدل على جدب هذه المناطق للاستثمارات الأجنبية بشكل كبير، وهذا ما يعني أن الفرضية الثانية التي تقول «**تتيح مناطق التجارة الحرة في الجزائر جذب الاستثمارات الأجنبية بشكل كبير**» هي فرضية صحيحة .

الفرضية الثالثة:

- حيث عرفت التجارة الحرة البينية بين الجزائر وبقية المناطق الأخرى تباينا من حيث مستوى التبادل التجاري، أين يظهر أن الجزائر مازالت لم تستغل هذه المناطق لتطوير تجارتها الخارجية أين يظهر أن هناك العديد من العوامل ساهمت في ظهور هذه النتائج الغير محفزة.
- تغلب التجارة البينية بين الجزائر والمنطقة الاورو– متوسطية التي اخذت حصة الاسد، اين بينت الاحصائيات عدم وجود توازن بين الصادرات والواردة وهذا ما يعني أن شراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي التي تسير في اتجاه واحد وهو ما يضر بالمصالح العليا للدولة الجزائرية واقتصادها وبموجبه سيصيب الكساد المنتج الوطني وتغلق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

- تسجيل ضعف في تعامل الجزائر مع مناطق التجارة الحرة الجزائرية العربية الكبرى أين يظهر أنها تتعامل بشكل كبير مع الدول المغاربية بالإضافة إلى مصر وهذا لقرب هذه الدول مع الجزائر ونقص تكلفة النقل مقارنة مع الدول العربية الأخرى.
- تسجيل ضعف في تعامل الجزائر مع مناطق التجارة الحرة الجزائرية الإفريقية أين يظهر أنها تتعامل بشكل كبير مع الدول شمال إفريقيا حيث تعتبر كل من مصر تونس، المغرب، ساحل العاج، وجنوب إفريقيا اكبر موردي الجزائر في القارة السمراء، كما تعد أن دول مصر وساحل العاج تعتبر اكبر الدول المستوردة من الجزائر، حيث بلغت نسبة صادرات الجزائر غير النفطية إلى دول المغرب العربي اكثر من 60% إجمالي الصادرات غير النفطية الى الدول الإفريقية، كما انه لوحظ ارتفاع ملموس لها في السنتين الأخيرتين، وهذا بسبب سياسة الدولة للخروج من تبعية المحروقات، في حين ان ابرز الصادرات غير النفطية تتمثل في مواد غذائية بنسبة أكثر من 51%من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، وبالتالي تعد الفرضية الثالثة التي تقول « **تحدد الموقع الجغرافي للمناطق وقربه من الدول المجاورة نجاح أو فشل التبادل الجاري في المنطقة**».هي فرضية صحيحة.

الفرضية الرابعة:

- أظهرت العديد من الدراسات عجز الجزائر عن جذب الاستثمارات الأجنبية في منطقة بلارة حيث جاء في تقرير للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وجود الجزائر في المرتبة الأخيرة في عدد المناطق الحرة رفقة كل من جيبوتي، اليمن والكويت، وأشار إلى أن الجزائر لا تملك سوى منطقتين حرتين، عاد الاهتمام بالمنطقة الصناعية بلارة ببلدية الميلية شرق ولاية جيجل، بعد انتعاش نشاط ميناء "جن جن" واستقطاب المنطقة للكثير من الاستثمارات، منها مشروع إنجاز مركب الحديد والصلب بشراكة جزائرية – قطرية بين مجمع (سيدار) وشركة (قطر ستيل) الدولية،
- بعد ان عرف هذا المشروع العديد من العراقيل والمشاكل وعرف تأخرا كبيرا حيث يعود المشروع إلى بداية الثمانينات، حين تقرر تهيئتها تحضيرا لانطلاق الأشغال، لكن المشروع لم يتجسد، وصنفت المنطقة في 1997 كمنطقة حرة وذلك بعد الدراسة التي أعدتها الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية، وتم إلغاءه بموجب المرسوم رقم 01/05 المؤرخ في 2005/04/05، ليعود بعد ذلك من جديد ويتم تجسيده في سنة 2017.

- حيث يعود سبب كل هذا التأخر إلى العديد من العوامل التي لم تساهم في جدب المستثمرين الأجانب إلى المنطقة والذين يرغبون في الحصول على العديد من الحوافز الضريبة والجمركية والامتيازات المالية، كما أن الجزائر لم ترغب في التنازل على حقوقها وسيادتها باعتبارها صاحبة المشروع، مما أدى إلى عدم اتفاق المستثمرين مع الجزائر على العديد من النقاط الموجودة في تشريعات الاستثمارات الأجنبية الأمر الذي تطلب من الحكومة إعادة النظر في العديد من النقاط التي تنظم هذا المجال، وبالتالي نستنتج أن التشريعات الجزائرية تحد من تطور التجارة البينية في الجزائر وفي ضعف جذب الاستثمارات الأجنبية لهذه المناطق، وهذا ما يعني صحة الفرضية الرابعة التي تنص على «**تحد التشريعات التي تنظم مناطق التجارة الحرة في الجزائر من تطور التجارة البينية في الجزائر وفي ضعف جذب الاستثمارات الأجنبية لهذه المناطق** ».هي فرضية صحيحة

الاستنتاجات:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها:

- ضعف أداء المناطق التجارية الحرة في الجزائر، بسبب عدم استقرار الدولة على إستراتيجية محددة المعالم.
- وجود تباين في المبادلات التجارية البينية بين الجزائر وبقية الدول المنتمية للمناطق الحرة، حيث تتغلب المنطقة الأوروبية على بقية الدول أين تسجل الحصة الكبيرة من هذه المبادلات، وتأتي بعدها الدول العربية الواقعة في منطقة شمال افريقيا والدول الافريقية الحدودية القريبة في مراتب متأخرة.
- ضعف الصادرات الجزائرية البينية بسبب عدم تنويع المنتجات التجارية وضعف جودتها في كثير من الاحيان.
- تحكم المناطق الجغرافية في تحديد المبادلات التجارية بين الجزائر والدول المنتمية إلى هذه المناطق حيث تلعب المسافة وقرب الجزائر من بعض الدول في تنشيط التجارة البينية بينهم حيث يظهر ذلك جليا في حجم التبادل التجاري بين الجزائر والمنطقة الاورو- متوسطية مثلا أو منطقة شمال إفريقيا، عكس الدول العربية البعيدة عن الجزائر مثل السعودية او دول الخليج التي تغد بعيدة عن الجزائر وبالتالي تقل نسبة التعامل معهم ضمن التجارة البينية.
- عدم استفادة الجزائر من المبادلات التجارية البينية مع المنطقة الاورو- متوسطية بسبب تغلب الواردات الأوروبية للجزائر على حساب الصادرات التي تتمثل اغلبها في المحروقات.

- ضعف وتأخر عملية الاستثمار الاجنبي افي منطقة التجارة الحرة بلارة بسبب تأخرها.
- تأخر انطلاق الاستثمار الاجنبي في المنطقة الحرة بلارة بسبب عدم اتفاق المستثمرين الاجانب على ما جاء في التشريعات المتعلقة بتسيير هذه المنطقة.
-

قائمة المراجع

المراجع باللغة (العربية)

الكتب:

1. أسامة المجدوب، **العولمة الإقليمية "مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"** دار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط 2001،02.
2. رياض الفرس، **كونا حول القمة الاقتصادية العربية**، الكويت، 2007.
3. سامي عنيفي، حاتم، **التجارة الخارجية بين النظير والتنظيم**، ط، 02 ج02 القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،1994،
4. صيام احمد زكرياء، **مبادئ الاستثمار**، دار المناهج، عمان ،1997،
5. مروان عبد المجيد إبراهيم،**أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، مؤسسة الوراق، عمان: الأردن،2000.
6. النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم ،46الجزائر، جوان ،2019
7. الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير،**قواعد المنشأ في إطار اتفاقية أغادير**، الأردن، سنة 2011.
8. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (2010)، الفصل الثامن الخاص بالتجارة الخارجية.
9. جاسم محمد القاسمي، **أفاق التنمية والتكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية**، مؤسسة شباب الجامعة، ،1999.
10. عبد المطلب عبد الحمد :**السياسات الاقتصادية (تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر،2003.

المقالات:

1. ابتسام عليوش، سعيدة حرفوش، دور المناطق الحرة في تنمية التجارة البينية: دراسة حالة المنطقة العربية، **مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادية**، المجلد الاول، العدد الاول، 2020.
2. أسماء سي علي،(**تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002- 2017) - دراسة تحليلية)مجلة اقتصاديات شمالإفريقيا**، جامعة شلف، الجزائر، المجلد15 العدد،21سنة،2019

3. أوسرير مروان، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)، **مجلة الباحث**، العدد 02، سنة 2003.

4. أوسرير منور، **مستقبل المناطق الحرة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، يومي22-23 أفريل،2003.

5. بلعزوز بن علي، **دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الاجنبي المباشر: دراسة حالة المنطقة الحرة "بلارة"**، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 14/13 نوفمبر2006

6. بن سليمان سعيد، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)،**مجلة الباحث**، العدد (26) ،2009.

7. بن علال بلقاسم، شعنبي مريم، بورداش شهرزاد،دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:حالة الجزائر،**مجلة الدراسات الاقتصادية**، المجلد (05) العدد (02)، ديسمبر 2019.

8. توات عثمان، عية عبد الرحمن، «تطور التجارة الخارجية للجزائر مع البلدان العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية» ، **مجلة بحوث اقتصادية**عربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، مصر، العددان 53 – 54 /شتاء – ربيع سنة 2011.

9. حمد نبيل محمد الجداوي، " **المناطق الحرة في مصر – النشأة، التطور، الأهمية**، الملتقى العربي الأول حول الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة، الشارقة، 31 – 27مارس، 2005،

10. خالفي علي، رميدي عبد الوهاب ، رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان(ASEAN)نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة" ، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة شلف، الجزائر، العدد (6)، سنة 2009

11.خياري زبية، مناخ الاستثمار في الجزائر بتُ تقييمات التقارير الدولية والجهود المبذولة، **مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية**، مركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، المجلد(02)،العدد (03) ،سبتمبر ،2019.

12. دحماني هوارية، دربال عبد القادر، « آثار انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة »، **مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة**، المجلد (02) ، العدد (02) جامعة مستغانم، الجزائر، سنة ،2017.

13. ربيعة حملاوي، نجاح منصوري، مستقبل منطقة التجارة العربية الحرة في ظل اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية، **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة بسكرة، العدد (33)، جانفي 2014.

14. رفيقة لقراب، وفتيحة بروبة. التجارة الخارجية في ظل الشراكة الأورو–متوسطية للجزائر في الفترة 2016–2018، **مجلة مينا للدراساتالاقتصادية**، مجلد(03)، العدد.(06)، 2020.

15. زخروف عامر، دحو سليمان، (مستقبل التجارة الحرة الافريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الافرو- جزائرية)، **مجلة البشائر الاقتصادي**، جامعة طاهري محمد بشار، المجلد الثامن، العدد(01) أفريل، 2022 .

16. زيرار سمية، موساوي محمد، « تطور التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(2000– 2017) [1]»**مجلة الاقتصاد والمناجمنت**، بجامعة تلمسان، 27جوان، 2020.

17. زيرمي نعيمة، (التجارة الخارجية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الواقع، المعوقات، الآفاق)، **مجلة الاقتصاد والإدارة**، جامعةمعسكر، الجزائر، العدد ، 08 أفريل ،2016.

18. طيب جميلة، غيدة فلة، حقيقة التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الصين وبقية دول شرق آسيا ، **مجلة الاقتصاد الجديد**، جامعة خميس مليانة،الجزائر، المجلد(01) ،العدد(12) ،2015،

19. عادل عبد الجواد الكردوسي، المناطق الحرة في الدول العربية، **مجلة الامن والحياة**، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، العدد (364)، 2012.

20. عاشور مزريق، **دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية**_الملتقى الوطني الأول آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجاريةوعلوم التسيير، أدرار،2014.

21. عبد اللطيف شهاب زكري،الاتفاقيات تجارية رئيسية في العالم(EA - ASEAN-NAFTA) دراسة تحليلية مقارنة، **مجلة الإدارة والاقتصاد**،جامعة المستنصرية، العراق، العدد (66)،2007.

22. فراس سيور، قواعد المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، **سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد (36) ،العدد (05)، 2014.

23. لزمود حميد خليل،**التبعية الاقتصادية وأزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية وانعكاساتها على اقتصاداتها مع التركيز على اقتصاديات البلدانالعربية للمدة،2003 –2008**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العراق، العدد(34)،2011.

24. مالكي رشيد، بغداد شعيب،**قراءة في إمكانيات ووضعية التكامل الزراعي العربي**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنراست،الجزائر، المجلد 7،العدد6،سنة2018.

25. مجاني غنية، لوكال أمال، المناطق الحرة في الجزائر على ضوء تجربة مصر والاردن،**مجلة العلوم التجارية**، العدد رقم (01) خاص، 2017.

26. محمد السيد سليم،خبرات التكامل الآسيوية ودلالاتها بالنسبة إلى التكامل العربي (حالة الآسيان)، **مجلة المستقبلالعربي**، مركز دراساتالوحدة العربية، بيروت،العدد،(366)،2009.

27. محمد مغلاوي، **مشروع المنطقة الحرة منذ 1997 مهيأ للاستثمارات**.

28. مريزق عاشور،**دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية**، الملتقى الوطني الاول أفاق التنمية الاقليمية والمكانية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2014.

29. مزريق عاشور، **دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الاقليمية**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية الاقليمية والمكانية في الجزائر، جامعة أدرار، نوفمبر،2013.

30. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الابراد العربي لتنمية الصادرات الصناعية، **انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تنمية التجارةالعربية البينية**، المائدة

المستديرة حول تعزيز وتنمية التجارة البينية العربية، فندق سوفتيل، القاهرة ، جمهورية مصر العربية، 15-16أكتوبر ،2012.

31. منور أسرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة، **مجلة الباحث**، العدد 02، 2003.

32. منير خروف، **المناطق الحرة كأداة لجلب الاستثمار الاجنبي المباشر**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجية التويع في ظل انهيار اسعار المحروقات، المنعقد يومي 28-29 أفريل 2017، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة.

33. ناصر بوبقرة، تيفالي بن يونس،التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في ظل اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية، **مجلة دفاتر بوادكس**، المجلد (10)، العدد (01)، 2021.

34. نورالدين هرمز وآخرون :**واقع النشاط الاستثماري في المناطق الحرة السورية**،مجلة**جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد(26) العدد(01)سورية، 2004

35. هدى كرماني، سفياف بوسالم، أمالشطيبي،**التكاملالاقتصاديفيافريقياحالةالاكواس (ECOWAS)**، الملتقى الوطنيحول "الاقتصاد الجزائريوتحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي"، 2014

36. والكور نور الدين، شرون عزالدين،**الدول العربية بين ضرورة التكتل الاقتصادي وتحديات الأزمات المالية**،مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول واقع التكتلات زمن الأزمات، جامعة الوادي، الجزائر،2012.

37. ولاشي ليلى، التجارة العربية البينية واقع وآفاق، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، جامعة باتنة ،1الجزائر، مجلد(06) ،العدد 25 ،2ديسمبر ،2016.

38. ولد محمد عيسى محمد محمود، معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية دراسة حالة الكوميسا، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد (10)، 2012.

أعمال غير منشورة

1. منور أوسرير، **المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**"، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي)، جامعة الجزائر، 2004 – 2005.

2. وهيبة بن داودية،**انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية على التجارة البينية لدول شمال إفريقيا**، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير)، جامعة شلف، الجزائر، سنة،2013 -2014.
3. وعار عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية تصور لتحقيق انطلاقة تنموية في ظل مقتضيات العولمة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03 ،سنة2012 2013.
4. مقروس كمل، **دور المشروعات المشتَّركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير: تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2014-،.
5. حساني عمر، **واقع وآفاق التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقةالتجارة الحرة العربية الكبرى في ظل الأزمة المالية العالمية 2008**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير)، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2020-2021.
6. روك داودي ، **تأثير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني –دراسة قياسية على الجزائر 1967-2006**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلومالاقتصادية، جامعة بسكرة، 2007-2008،
7. زوينة ريا ل،**المناطق الحرة والتنمية (حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير) مع دراسة تجربتي تونس وجزيرة موريس وآفاق إنشائها في الجزائر**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، تخصص: التحليل لاقتصادي،جامعة الجزائر، 1996/1997.
8. رضا زروت، **السياسة الفلاحية في الجزائر ودورها في ترقية هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2،الجزائر، سنة -2019.
9. سارة دريدي، **التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الاقتصاد العالمي-الوضع الراهن وتحديات المستقبل** -، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة ،2الجزائر، سنة ،2017.
10. سكينة حملاوي، **انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية دارسة حالة اتحاد الاوربي أزمة اليورو**: رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد، 2017.

11. صارة زعيتّي،(**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة،1980 -2015)** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر،2019
12. بشاري سلمى ،**دعم وتطوير التجارة الخارجية في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي،** (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، جامعة الجزائر03 ،2017 -2018،
13. عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية علي حركة التجارة الدولية،** رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف ،اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية ،2011-2012
14. عمر يوسف عبد الله، **المنطقة العربية للتبادل الحر،** رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة وهران، الجزائر، سنة -2013.
15. مريم فضال « **المناطق الحرة ودورها في التنمية**"»، ماستر قانون العام المعمق، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة، 2008م
16. محمد علي عوض الحرازي، « الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات دراسة مقارنة»، ماجستير في القانون، منشورة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007.
17. بوراس أيمن سليم، طرشي عصام، **دورالمناطق الحرة في دعم النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية للمناطق الحرة للمناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة،** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2021-2022.
18. بن دبكة، طعبلى الصادق، هارون محمد سليمان، **دور التجارة البينية في تفعيل التكامل الاقتصاديدراسة حالة: الاتحاد الأوروبي نموذجا،** مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، **جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، 2018.**
19. .لبعل فاطمة، المناطق **الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البنية (المنطقة الحرة المشتركة الاردنية السورية 2000-2010)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012.

المواقع الالكترونية:

1. http://www.ech-chaab.com/ar/2012-06-09-14-44-43/إستطلاعات-وتحقيقات-item/4021-مشروع-المنطقة-الحرة-منذ-1997-مهيأ-للمشاريع.html
2023CONSULT2 LE : 14/03/
2. http://www.ech-chaab.com/ar/com.chaab-ech.www://http/2012-06-09-14-44-43/إستطلاعات-وتحقيقات/4021-item/مشروع-المنطقة-الحرة-منذ-1997-مهيأ-للمشاريع.html
2023CONSULT2 LE : 14/03/.
3. http://www.iaigc.net/?id=3 25/03/20 CONSULT2 LE : 25/03/20, 23.
4. ماهية التجارة العربية البينية، https://tijaratuna.com / ، تاريخ الاطلاع: 2023/06/03 على الساعة: 19:45
5. تحليل إخباري: منطقة التجارة الحرة الإفريقية خطوة محورية مهمة على طريق التكامل والتعاون الاقتصادي بالقارة السمراء منقول من الموقع: بتاريخ 02 جوان 2023، على الساعة 15:50 http://arabic.news.cn/2019-07/10/c_138212864.htm
6. ربيعة خريس، منطقة التبادل الحر مع أوروبا والمخاطر المحتملة على اقتصاد الجزائر، تم الاطلاع على المقال في الموقع التالي:https://www.noonpost.com/content/35567، تاريخ الاطلاع، 12-05-2023، على الساعة: 20:30
7. علي عباس فاضل، الاستثمار في المناطق الحرة في العراق (الفرص والتحديات)، تاريخ الاطلاع 20 أفريلhttpwww.mof.gov.iqListsResearchesAndStudies2023
8. عمرو خليل، اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية-خطوة حاسمة نحو التكامل الاقتصادي، المركز العربي للبحوث والدراسات منقولمنالموقعhttp://www.acrseg.org/41269: بتاريخ 5 جوان 2023على الساعة: 22:10
9. من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للجمارك لسنوات-2017-2016على الرابط التالي:https://www.douane.gov.dz/IMG/pdf/annee_2017.pdf،تاريخ الاطلاع: 28 ماي 2023 على الساعة 19:00.
10. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الجزائر في المرتبة الأخيرة في عدد المناطق الحرة، نقلاعن:موقع الهيئة العامة للاستثمار في مصر، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.gafi.gov.eg/AR/doingbusiness/generalfreezones.aspx، تاريخ الاطلاع 17 أفريل 2023، على الساعة 17:20
11. موقع الهيئة العامة للاستثمار في مصر، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.gafi.gov.eg/AR/doingbusiness/generalfreezones.aspx، تاريخ الاطلاع 18 أفريل 2023، على الساعة 22:00.
12. موقع سفارة الإمارات العربية المتحدة في باريس، نقلا عن الموقع، http://uae/853 embassy.ae/Embassies/fr/Content، تاريخ الاطلاع 26 أفريل 2023: على الساعة 10:20.

13. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الجزائر في المرتبة الأخيرة في عدد المناطق الحرة**، نقلاعن:http://www.iaigc.net/?id=3.، تاريخ الاطلاع 28 أفريل، 2023، على الساعة 13:15

14. وزارة التجارة الجزائرية، **منطقة التبادل العربي الحر**، https://www.commerce.gov.dz/arتاريخ الاطلاع:03 2023/06علىالساعة 18:15.

15. لعمق التاريخي للشراكة المغربية الأوربية،وزارة الشؤون الخارجية والتعاون المغربية، على الموقع الالكتروني: www.diplomatie.ma تاريخ الاطلاع: 15- ماي 2023، على الساعة 17: 20.

المراجع باللغة الاجنبية:

1. Miroslav N. Jovanovic , **the economics of international integration** , Edward Elgar Publishing , UK, 2006,
2. William MILBERG, Matthew AMENGUAL**: éD veloppement économique et conditions de travail dans** publications du Organisation Internationale du**zones franches d'exportation (un examen des tendances) les**Travail, Genève, Suisse, 2008.

فهرس الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01): يوضح نوعية مشاريع المستثمرة في المناطق الحرة في مصر.....	27
الجدول رقم (02): عدد المشاريع المتواجدة بمنطقة جبل علي حتى سنة 2009.....	29
الجدول رقم (03) بيانات تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2018.....	31
الجدول رقم (04): تطور الناتج المحلي الزراعي الجزائري خلال الفترة 2014 -2016.....	33
الجدول رقم (05): الصادرات والواردات الزراعية الجزائرية خلال الفترة2003 -2016.....	34
الجدول رقم (06): القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.	35
الجدول رقم (07): حجم الإنتاج الجزائري من النفط والغاز الطبيعي.....	38
الجدول رقم (08): مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة-2018.2019...	39
الجدول رقم (09): التجارة البينية الجزائرية خلال الفترة 2005- 2008.....	58
الجدول رقم (10): التجارة البينية الجزائرية خلال الفترة 2009-2018.....	59
جدول رقم(11): يبين الصادرات الجزائرية نحو أهم الشركاء التجاريين في الاتحاد الأوروبي للفترة 2016-2018.....	70
جدول رقم(12): واردات الجزائر وأهم الشركاء التجاريين في الاتحاد الأوروبي للفترة. 2018-:2016.....	61
الجدولرقم(13): مجموعة المواد المستوردة في إطار الاتفاقية مع الاتحاد الاوروبي للفترة 2018-2019....	72

فهرس الاشكال

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم(01).تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائربين 2006-2017	37
الشكل رقم (02):... ... البلدان الممضاة وغير الممضاة على اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية والدول التي أودعت صك للتصديق	63

الفهرس

الملخص:.....	الصفحة
مقدمة.....	أ – و
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمناطق الحرة.....	**47-07**
المبحث الاول: مفهوم المناطق الحرة.....	**07**
المطلب الاول: نشأة وتطور المناطق الحرة.....	**07**
المطلب الثاني: تعريف المناطق الحرة.....	**08**
المطلب الثالث: اهداف المناطق الحرة، واهميتها الاقتصادية.....	**10**
المطلب الرابع: أنواع المناطق الحرة.....	**12**
المبحث الثاني: ماهية اتفاقيات مناطق التجارة الحرة.....	**16**
المطلب الأول: مفهوم اتفاقيات المناطق الحرة وخصائصها.....	**16**
المطلب الثاني: أسباب قيام مناطق اتفاقيات التجارة الحرة، الشروط والمنافع.....	**17**
الفرع الأول: أسباب إقامة منطقة التبادل التجاري الحر.....	**17**
الفرع الثاني: الشروط الواجب توفرها لوصول إلى منطقة التجارة الحرة.....	**18**
الفرع الثالث: مزايا ومنافع اتفاقيات مناطق التجارة الحرة.....	**18**
المطلب الثالث: العوامل المتحكمة في نجاح المناطق الحرة.....	**19**
المطلب الرابع: تجارب دولية لاتفاقيات مناطق التجارة الحرة في العالم.....	**20**
الفرع الأول: منطقة تجارة حرة لأمريكا الشمالية(NAFTA).....	**20**
الفرع الثاني: رابطة دول جنوب شرق آسيا(ASEAN).....	**21**
الفرع الثالث: اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأوروبية(EFTA)	**23**
الفرع الرابع: تجارب مختارة حول المناطق الحرة لبعض الدول العربية.....	**24**
المبحث الثالث: الامكانيات الاقتصادية لمنطقة التجارة الحرة في الجزائر.....	**31**

المطلب الاول: الإطار القانوني لإنشاء المناطق الحرة في الجزائر.....	31
المطلب الثاني: الإمكانيات الاقتصادية للجزائر.....	32
الفرع الأول: النمو الاقتصادي الجزائري.....	32
الفرع الثاني: قطاع الزراعة في الجزائر.....	33
الفرع الثالث: قطاع الصناعة في الجزائر.....	35
الفرع الرابع: قطاع الاستثمار في الجزائر.....	37
الفرع الخامس: قطاع النفط في الجزائر.....	38
المطلب الثالث: التحديات المستقبلية التي تواجه اقتصاديات الجزائر في منطقة التجارة الحرة.....	40
المطلب الرابع: منطقة بلارة الموقع والمؤهلات.....	41
المبحث الرابع: المنطقة الحرة في الجزائر(التسيير، الأسباب، الآثار).....	43
المطلب الأول: أسباب إقامة المناطق الحرة في الجزائر.....	43
المطلب الثاني: تسيير المناطق الحرة في الجزائر.....	43
المطلب الثالث: الآثار المتوقعة في إنشاء المنطقة الحرة "بلارة".....	45
الفرع الأول: الآثار الإيجابية.....	45
الفرع الثاني : الآثار السلبية.....	45
خلاصة: الفصل الأول.....	47
الفصل الثاني: دور المناطق الحرة في تطوير التجارة البينية وجذب الاستثمار الدولي في الجزائر	87-47
المبحث الأول: مفهوم التجارة الحرة البينية.....	47
المطلب الأول: مفهوم التجارة البينية.....	47
المطلب الثاني: خلق وتحويل التجارة البينية.....	48
الفرع الأول: خلق التجارة البينية وآثرها.....	48
الفرع الثاني: تحويل التجارة البينية وأثرها.....	48
المطلب الثالث: أسس قيام التجارة البينية.....	49
الفرع الأول: الحواجز التجارية: جمركية وغير جمركية.....	49

الفرع الثاني: اختلاف الهياكل الاقتصادية للدول.....	50
الفرع الثالث: اتفاقيات تجارية ومعاملة تفضيلية.....	50
الفرع الرابع: الميزة النسبية.....	50
الفرع الخامس: البنية التحتية.....	50
الفرع السادس: شبكات النقل والتوزيع والتسويق.....	50
المطلب الرابع: أهم التجارب العالمية في مجال اتفاقيات التجارة البينية.....	51
الفرع الأول: التكتل الاقتصادي منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا.....	51
الفرع الثاني: التكتل الاقتصادي جنوب شرق آسيا الآسيان.....	52
الفرع الثالث: التكتل الاقتصادي الإقليمي لجنوب إفريقيا الكوميسا.....	53
المبحث الثاني: واقع التبادل التجاري الجزائري البيني مع مناطق التجارة الحرة.....	55
المطلب الأول: أثر منطقة التجارة الحرة العربية على التجارة الخارجية للجزائر مع دول المنطقة.....	55
الفرع الأول: اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانضمام الجزائر إليها.....	55
الفرع الثاني: متطلبات تعزيز التجارة العربية البينية.....	56
الفرع الثالث: التجارة البنية الجزائرية مع دول اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى.....	57
الفرع الرابع: المعوقات التي تواجه التجارة الجزائرية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية.....	59
المطلب الثاني: انعكاسات التجارة الحرة الافريقية على التجارة البينية الافرو–جزائرية.....	62
الفرع الأول:تعريف اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية وأهدافها.....	62
الفرع الثاني:الفرص التي تستفيد منها الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.....	64
الفرع الثالث:واقع التجارة البينية الافرو–جزائرية.....	66
الفرع الرابع: أفاق الجزائر في اقتحام الأسواق الافريقية.....	66
المطلب الثالث: واقع التبادل التجاري الحر الجزائري الاورو متوسطي على التجارة البينية في الجزائر...	67
الفرع الأول: إقامة منطقة التبادل الحر الأورو متوسطي.....	67
الفرع الثاني:العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوربي.....	68
الفرع الثالث:تطور الصادرات والواردات الجزائرية في إطار اتفاقية التبادل الحر مع دول الاتحاد الأوروبي.....	70

المبحث الثالث: دور المناطق الحرة في تطوير الاستثمار الدولي في الجزائر	**75**
المطلب الاول": مفهوم الاستثمار الأجنبي.....	**75**
الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.....	**75**
الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي في الاتفاقيات الدولية.....	**76**
المطلب الثاني: دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....	**77**
المطلب الثالث: مقومات إنشاءالمناطق الحرة ودورهافي جذب الاستثمارالأجنبي المباشر.....	**78**
المطلب الرابع: معوقات نجاح المناطق الحرة.....	**80**
المبحث الرابع: تقييم فعالية مناطق التجارة الحرة في الجزائر.....	**82**
المطلب الأول: تقييم فعالية مناطق التجارة الحرة الجزائرية العربية.....	**82**
المطلب الثاني: تقييم فعالية مناطق التجارة الحرة الجزائرية الافريقية.....	**83**
المطلب الثالث: تقييم فعالية مناطق التجارة الحرة الجزائرية الاورو متوسطية.....	**84**
المطلب الرابع: تقييم فعالية المناطق الحرة في الجزائر في جذب الاستثمارات الاجنبية.....	**86**
خلاصةالفصل الثاني.....	**87**
خاتمة.....	**95-91**
المراجع.....	**105-97**
فهرس الجداول والأشكال.....	**107-106**
الفهرس.....	**111-108**

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة الدور الهام والفعال الذي تقوم به المناطق التجارية الحرة، سواء من حيث تنشيط التجارة البينية بين الدول الموقعة على اتفاقيات التجارة البينة التي تكون بين دول تنتمي إلى مناطق محددة، وتعد الجزائر إحدى الدول التي اهتمت مؤخرا بهذا النوع من التجارة الخارجية، حيث أبرمت العديد من الاتفاقيات ضمن هذه المناطق سواء بين الدول الإفريقية أو منطقة التجارة الحرة في المنطقة العربية الكبرى بالإضافة إلى المنطقة التجارة الحرة في المنطقة الاورو– متوسطية، أين يظهر أن الجزائر مازالت لم تستفيد من الامتيازات التجارية التي يمكن الحصول عليها من خلال استغلال هذه المناطق، كما يظهر أنها مازالت لم تعرف الطريقة الصحيحة لتنشيط منطقة بلارة لجذب الاستثمار الأجنبي في هذه المنطقة، وقد اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج التحليلي الوصفي، كما اعتمدت على المنهج الإحصائي والمقاربة القانونية لدراسة هذا الموضوع.

الكلمات المفتاحية: منطقة التجارة الحرة، التجارة البينية، الاستثمار الأجنبي، منطقة بلارة.